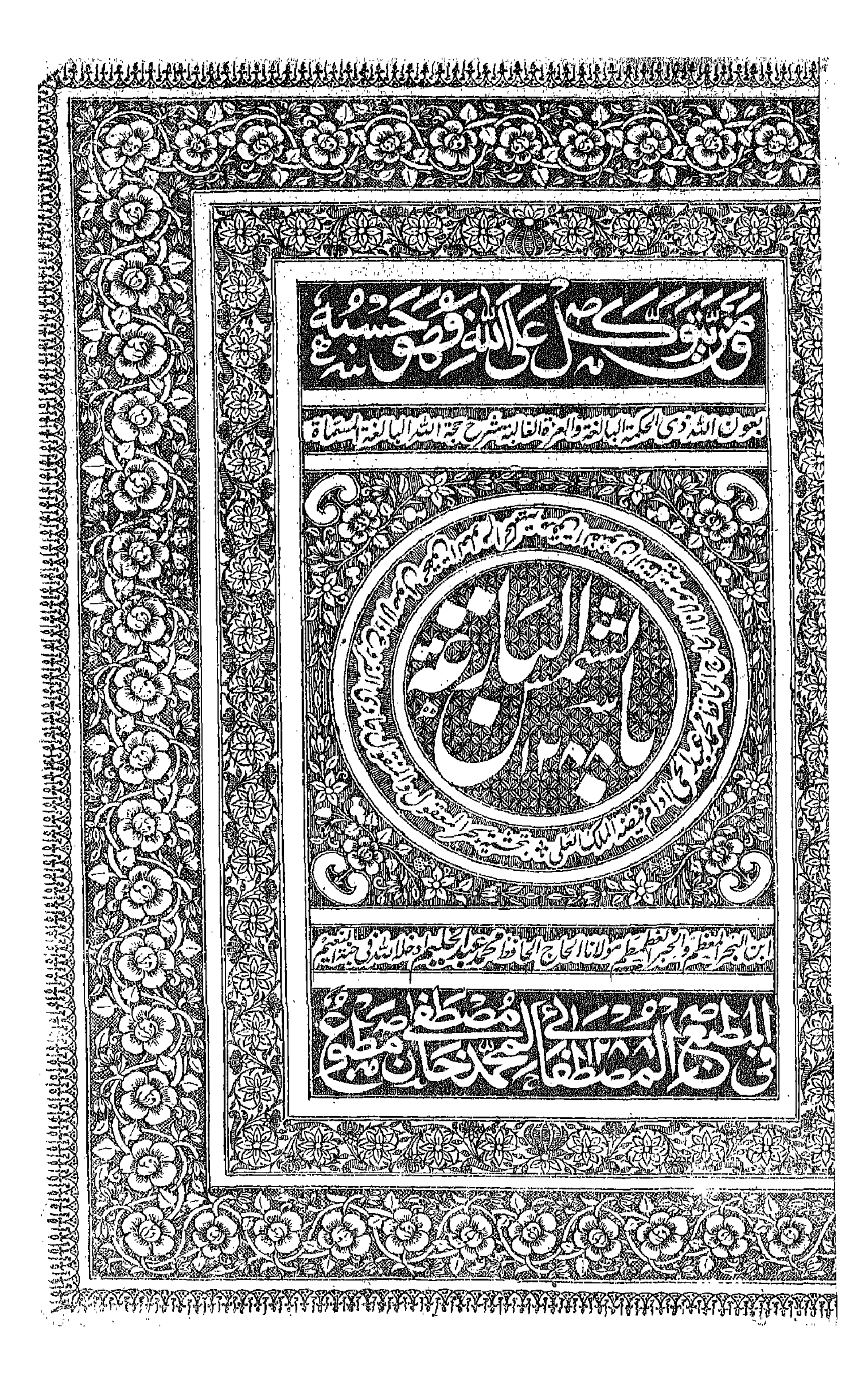
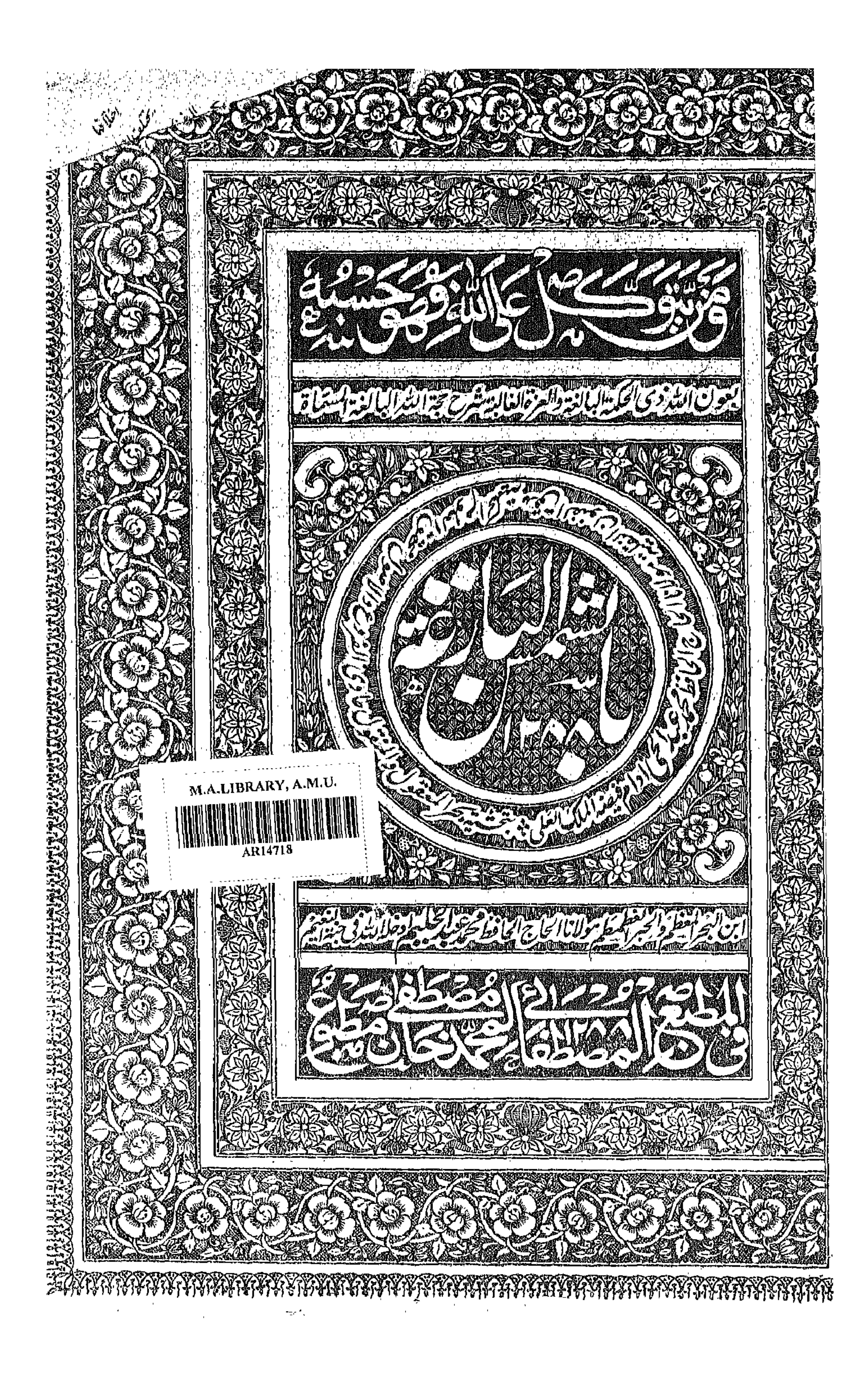
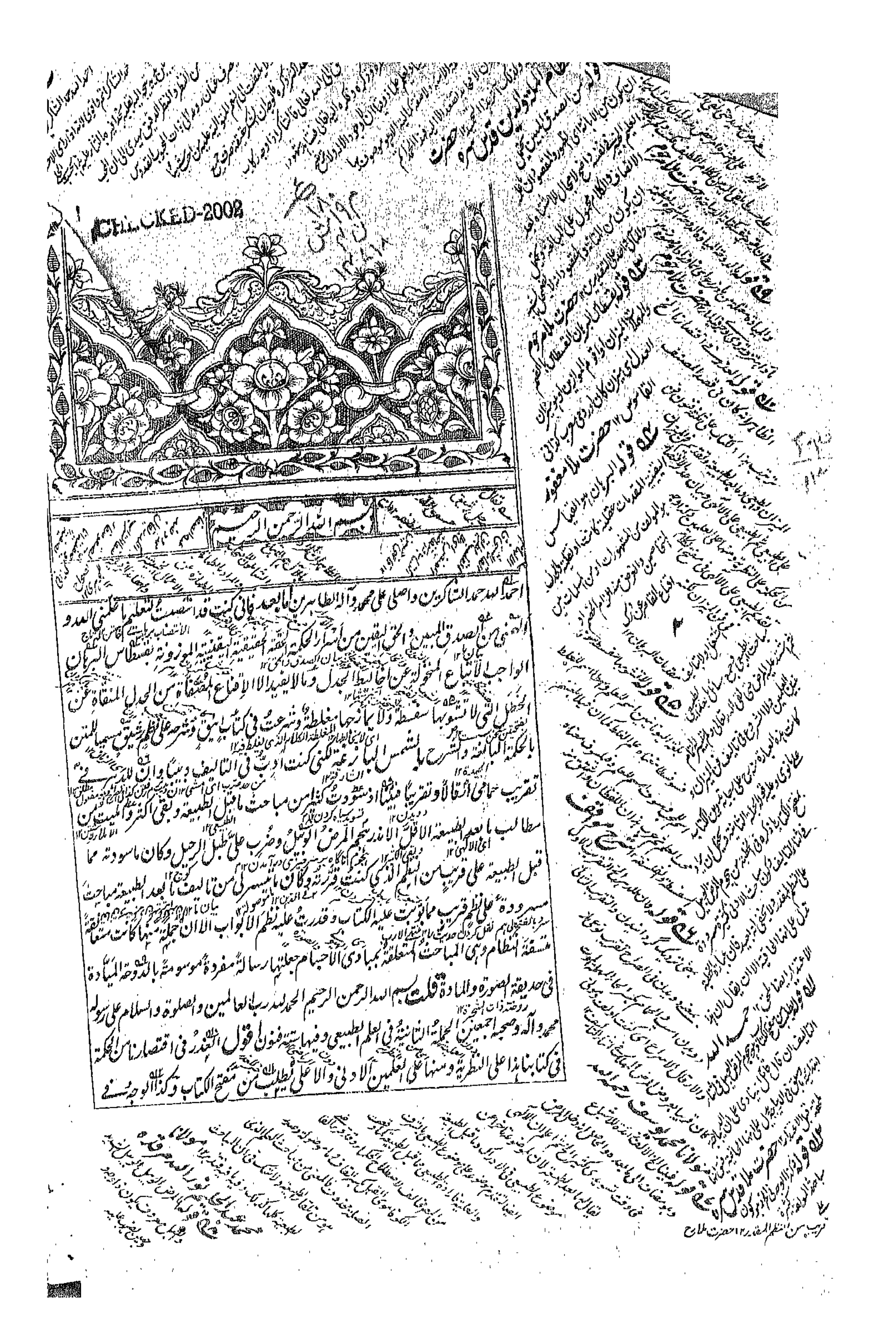

ومن يتوكل على الله فهو حسبه
بعون الله ذي الحكمة البالغة والعزة الغالبة شرح حجة الله البالغة المسماة
الشمس البازغة
ابن البحر المعظم والحبر المعظم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله في جنة النعيم
في المطبع المصطفائي محمد مصطفى خان طبع


ومن يتوكل على الله فهو حسبه
بعون الله ذي الحكمة البالغة والعزة الغالبة شرح حجة الله البالغة المسماة
الشمس البازغة
ابن البحر المعظم والحبر المكرم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله في جنة النعيم
M.A.LIBRARY, A.M.U.
AR14718



بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله حمد الشاكرين واصلي على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد انتصبت للتعليم باطلبني العدو
الذي من الصدق المبين والحق اليقين من اسرار الحكمة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس البرهان
الواجب الاتباع المنزه عن اخاليط الجدل وما لا يفيد الا الاقناع المصفاة من الجدل المنقاة عن
الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا يمازجها مغلطة وشرعت في كتاب سميته وشرحه على نظم رشيق مسميا للمتن
بالحكمة البالغة والشرح بالشمس البازغة لكني كنت ادأب في التاليف دينا وان لا ادع في
ترتيب خاص اتقانا او تقريبا فلما اذ سودت كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي اكثرها ميئسا من
مطالب ما بعد الطبيعة الاقل الا نادر هجم المرض الوبيل وضرب على طبل الرحيل وكان ما سودته مما
قبل الطبيعة على قرب من النظم الذي كنت قررته وكان ما تيسر لي من تاليف ما بعد الطبيعة مباحث
مسودة على نظم قريب مما بوبت عليه الكتاب وقدرت عليه نظم الابواب الا ان جملة منها كانت متسقة
منسقة النظام وهي المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام جعلتها رسالة مفردة موسومة بالدوحة المياده
في حديقة الصورة والمادة قلت بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله
محمد وآله وصحبه اجمعين الحكمة الثانية في العلم الطبيعي وفيها ستة فنون اقول [illegible] في اقتصارنا من الحكمة
في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الادنى والاعلى تطلب من مفتتح الكتاب وكذا الوجه في

في تقديم الادنى على الاعلى ثم ان اول ما يحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى الموسوم بالطبيعي هو الامور العامة للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة وفي احوال الاجسام التي لا تفسد والتي تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد وعناصرهما وهذا كتاب الكون والفساد ثم في افعال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها الصادرة من تاثيرات الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يتكلم في احوال طبقات الكائنات فيبتدر من التي لا نفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات فانها الى العناصر اقرب وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوانات وهذان كتابا النبات والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هي من تلقاء النفس وهي قد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص بالحيوان بل وما يختص به الانسان وكان الموضوع في كتابي النبات والحيوان من احوالها الباقية مع كثرتها يكاد يشبه الكلام في الصناعات النازلة الجزئية وكان في الغالب مبناه على الاستقرار الذي ليس به كمال وثوق ولم يكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الامكنة والتغير بحسب الازمنة الينا رأينا حذفهما احد بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاولى من اجزاء الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا فقلت الفن الاول في سماع الطبيعي وفيه مقالتان المقالة الاولى وهي باب واحد فيه اربعة فصول الفصل الاول في الطريق الموصل الى العلم بالطبيعيات وتعديد المبادي والاسباب لها اعلم ان العلم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع من هذا صورا كانت او اعراضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على قوائم وثالث مقاطع لهما كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وما يلحقه من تلك الجهة يسمى طبيعيا لنسبته الى الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصدر منها واذ سيتضح في العلم

الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب فقد تبين ان العلم بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة
العلم بمبدأه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مباديها واسبابها واما انيتها فيسلم ههنا
ويبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة
من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمشتركة فان العامة
كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات ولكن الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية
التي تنحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا
مقصودة والا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه بل
اذا اشتركت قوة نفسانية فيتروح فالشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات ومع ذلك فالحس والتخيل انما
يبتديان مع تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغا تصور الشخص الصرف فان ادركنا شبح
زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فلنذكر مبادي
الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة
وهما احق باسم المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما احرى باسم الاسباب وله من جهة
ما هو متغير او مستكمل او كائن زيادة مبدأ ثالث تبع الاولين وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان
ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم
المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وستعرف الطبيعة ويبحث
فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة وللنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع منه فالاول
نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث نحو ان الحركة تكون في مقولات
اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كل كلما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق
الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي ففيه مبدأ ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءا
مقوما للجسم في الصورة لكن الصورة المنوعة تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات
تكون لاحقة لموادها التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله
شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون
فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض

فيه امتدادات ثلاثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق ولا اعني بالفرض ههنا التوهم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين لبعض بالفعل او بالوهم والتخييل على تقديره وتعيينه في شيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء وانما قال الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة بالامتدادات الثلاثة الموجودة بالفعل او المفروضة حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجود او مفروض لكن يمكن فرض الامتدادات الثلاثة يكفي ذلك في الجسمية والا لكانت الامتدادات موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود او الفرض لم تتغير الجسمية وايضا لا يمكن ان يكون فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد للجهات لكن للوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغير وما يلحقه من هذه الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه في كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع انها اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف مما ذكرنا في كون الصور من لواحق الاجسام فان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة او كانها جزء منها كما مر آنفا وسيأتي توضيحه فلا يكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة الانسانية التي في زيد ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا او قس على هذا واعلم انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مباد تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها واما انية هذه المبادي والاسباب فيسلم ههنا ويتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكذا ما يجب ان يعلم من احوالها ايضا عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح ههنا ويكون من المسائل ثم اذا كانت هناك مباد واسباب مشتركة بين الطبيعيات تعرف بها الامور العامة منها ومباد واسباب مختصة تعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يبتدئ في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي يعرف بها الامور العامة فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك لان الجنسيات والنوعيات

اذ واعرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بحدها اقدم من معرفة الحدود واما

سائر الامور العامة والخاصة فلها اسوة بهما فان الاعم اشهر وجودا ومبادى اشد اعم من الجزئيات من جهة

منكشفة فيكون اعرف غالبا من الاخص وبالجملة فكلما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه وسببه

ينبغى ان يتقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص انما

هو عند العقل وذلك هو المنظور ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التى تقصدها الطبيعة بالذات انما هى

النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فتقصدها الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة

بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد

بالتبع وما ذكرنا من اعرفية الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر

بين الشخصيات وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات

فى الطبيعة الكلية الا فى الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات فى الطبيعة الكلية

لانتقض النظام الكلى بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص

فى الاعرفية عند العقل فالعقل اذا اعتبر عرفانه بمجرده فالعقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات بمجرد ذاته بل باشتراك قوة نفسانية

واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها ينتزع الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو

اشبه بالمعنى العام اعرف فان الادراك بالحس والتخييل وان كان انما يبتدى من الشخص لكن يبتدى من

اشده مناسبة للمعنى العام ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص الصرف فانا اذا احسسنا شبح زيد فادركنا اياه من حيث

هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان

وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان

معنى شخصيا لكن زيد هو الشخص الصرف واما ما قبله فشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين

الاشتراك اللفظى احدهما فرد غير معين من كلى كحيوان ما او انسان ما او رجل ما اى مفهوم الفرد مضافا الى مفهوم

جنس طبيعى او نوعى او صنفى كذلك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كما ان يمكن فى نفس الامر

ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثانى فرد معين من فى نفس الامر اما زيد او عمرو او غيرهما لا يتعين

ان يكون ايا ما كان من هؤلاء لكن يصلح عند الذهن ان يكون ايا منهم صالحا اشياء من الشبح والتجويز

العقلى قوله فنذكر مبادى الموضوع الاعم لهذا العلم اعنى الجسم من حيث هو قوم فى التغير فنقول ان الجسم

ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مبادئ اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى والصورة واثنان خارجان وهما الفاعل والغاية ويخص الداخلان باسم السببية والخارجان باسم السببية ولما
كانت هذه الاربعة مبادئ للجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه يكون مبادئ له من حيث هو واقع في التغير بالطريق
الاولى ولكن من جهة ما هو واقع في التغير او من حيث هو مستكمل او كائن بأي واحد من هذه الثلاثة فيزيد له
مبدأ آخر زائد هو العدم وهذا ينخرط مع الاولين لشركتهما في الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبدأ بالعرض
كما سيتضح قلت الفصل الثاني في الكلام في كل من هذه اما الهيولى فنعني بها ما من شأنه ان يحل فيه امر
اما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى
من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب
منها او انتهاء التحليل اليها عنصرا او اسطقسا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى
القابلة للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة وسنوضح ان هذه الهيولى
لا تقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات آخر تتكون وتفسد كالخشب
للسرير ويخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية والمادة ربما تعمم حتى تطلق ايضا على قابل امر لا يحل فيه كالبدن
للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منها ومن الامر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها
بالقوة وبالمقبول بالفعل ونسبة الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا يتعلق به في
وجوده فان كان له مثال فكأنه النفس والمادة الاولى ان قوتنا الانسان واما ان يكون المادة متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكن يلزمه اذا وجد ان يقوم مادته بمفارقة او مخالطة وهذا المقبول
يسمى صورة بالتخصيص اما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها غير مضافة اليه وهذا
المقبول يسمى عرضا بالتخصيص والمادة قد يكفي بوحدتها ان يكون جزءا ماديا لما هو ذو مادة وحدة لا
بل لا بد ان يكون معها غيرها فاما ان تحصل ذو المادة من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس
او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر
اقول اما الهيولى فالذي نعني بها هو ما يحل فيه امر اما صورة جوهرية وهي كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء اخر من جهات آخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا فانه وضع لان يحمل عليه
شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلا ينافي الاول لزيادة خصوصية فكون مشتركا فيها كل ما يمكن

ان يراد جامعه وايضاً يشاركها في الاشتقاق المبادي للنفس الذي يشترك في صور الحروف باسرها واما الطينة فانها
مشترك فيها الصور الظروف التي تتخذ منها الى وللصورة الانسان مثلاً على ما ورد في الكتاب لمنزل انا خلقنا
الانسان من سلالة من طين ومن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصراً فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء
تحليله اليها اسطقساً اذ الاسطقس ابسط اجزاء المركب وربما يخص الهيولى بما القبيل صورة جوهرية ومن الهيولى
بهذا المعنى الاخص الهيولى الاولى القابلة للصور الجسمية والنوعية التي للبسائط واما قبولها الصور المركبات
فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي السبب
المادي القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضاً واما للمركبات فمادة بعيدة
ومن الاصول الموضوعة المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تتقوم بدون الجسمية لا بدون
نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن هناك هيوليات غير الاولى وهي تتكون
وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما يخص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية يخص الموضوع بما يحل
هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبول احدهما لم يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعاً معاً لكن يجوز ان يكون قابل
واحد هيولى وموضوعاً معاً بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات
عرضية تحلها هي والمادة ربما تعم حتى تطلق على ما يقبل امراً يكون متعلقاً به ان لم يكن حالاً فيه كالابدان للنفس
ومن ههنا يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على اي المشائين فالمادة التي
مسبوقة بها انما هي البدن وللمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة بالعلية
البتة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان داخلتان في قوامه
والاولى تتصور على انحاء فانه اما ان لا يتقدم شيء من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم
ولا يتاتى لهذا وجود في الواقع فان كان له مثال في الوجود فكانه النفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان
فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصور
العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان
البدن شرطاً في حدوثها لكن المادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء
والقوى وتقومه بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقاً
بالمادة لكنه يلزمه اذا وجدت ان يقوم بها وانه بمفارقتها كما في النفس والبدن المقومين للانسان ومخالطة كما في

كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة يسمى صورة بالتخصيص وان كانت الصورة ربما تطلق على
كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه وهذا المقبول
يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي بوحدتها ان تكون جزءا ماديا
لما هي مادة له وهو ذو مادة بالقياس اليها كمواد البسائط وقد لا تكفي بل لا بد ان يكون معها غيرها ثم اما
ان يحصل في المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او مع الاجتماع والتركيب فقط كالمعجونات
من اللبنات والخشبات او مع الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات من العناصر وكالترياق من اخلاطه
فانها وان خلطت لا تكون ترياقا بالفعل ما لم يأت عليها مدة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كأنها
في جميعها **قلت** واما الصورة فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس
الناطقة وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات وربما تخص
بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما تقال للنوع وحقيقة كل شيء جوهرا كان
او عرضا نوعا او جنسا وللمعقولات المفارقة وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرفان مما ذكرنا في
المادة ولنوضح ههنا ان من الصور ما تتكون وتفسد منها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني بها هيئة تحل في المادة
فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة السرير والصورة قد تعم فيراد بها ما يحصل في القابل
ويتعلق به وان لم يحل فيه فتتناول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما تخص اسم الصورة
بالجوهرية فلا يسمى الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد
الممكن من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما تخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد بها النوعيات من
الجوهرية وربما تخص ببعض العرضيات فانه قد تخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد تخص بهيئة الاجتماع وقد تخص
بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع وان كان مركبا من المادة والصورة
وكأن ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل وتقال لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا
او جنسا وكأنه لما كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة تجوز اولا
بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا بارادة الحقيقة مطلقا منها وتقال ايضا للمعقولات المفارقة للمادة
اذ هي كانها صور مجردة عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما وتعرف النسبتان
مما ذكرنا في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة التامة فانها جزء له يكون به بالفعل كما ان المادة جزء له

يكون به بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضاً فان الصورة الجسمية تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة
للمركب فالنسبة الى المادة تتصور على الانحاء الثلثة المذكورة في المادة وليكن هذا مما انقطع ههنا وتبين عليه في الفلسفة
الاولى ان من الصور ما يتكون ويفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك قلت واما العدم
فلا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لا بد منه للمتغير او المستكمل بين اذ التغير ان يزول
عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال
امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لا بد فيهما من سبق عدم لما يكون عن قابل له واما الكائن اي
الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضح ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدء
ان عني كل ما يحتاج اليه الشيء من غير انعكاس مبدء له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة
والعدم بانها تجامع مع كل منهما وهما لا يجتمعان فالصورة تفارق العدم بان لها وجوداً زائداً على ما للهيولى بخلافه فانه
يعقل حال مقايسة وجود الهيولى الى هذه الصورة اذ لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم
بالعرض فكونه وفساده بالعرض لكونه فساد الصورة وفساده كونها اقول لما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون
الجسم متغيراً او نحو ذلك كما سيظهر مقارناً في الوجود الذي له وان كان بالعرض لهيولى الجسم لا مفارقة فكان كالفاعل
والغاية وان لم يكن مجامعاً في الوجود للجسم من حيث انه متغير او نحوه بل متقدم عليه كما سيأتي وكان ايضاً كأنه مأخوذ
في ماهية الجسم المتغير مثلاً انخرط في سلك المبادي للجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى
والصورة فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى ولا بد منه للجسم
من حيث هو مستكمل او متغير او كائن اما المستكمل والمتغير فسبق العدم عن قابل موجود عليهما بين وذلك لان
التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي وان كان لا بد من زوال عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة
لا تخلف امراً وجودياً هو ضد لها او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما
تخلف العدم المقابل لها فتبين انه لا بد في كل من التغير والاستكمال من سبق العدم لما يحصل عن قابل له موجود
قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير ومستكمل بالهيئات العرضية وكذا بصور المركبات فان المواد التي يحصل فيها
صور المركبات كالعناصر اجسام باقية بصورها واما صور البسائط فلا يتأتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة
المتقومة بها لكونها انما تحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور

الصور كالاضداد لها عنها فيكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة للجسم الآن يقال للجسم البسيط انه مستكمل او متغير
بالصورة حيث انه تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفي فيما يتغير بلا استكمال والتغير من يلحق وجود المستكمل او
المتغير على ما استكمل او تغير به يسبق وجودها انه بالقوة من حيث سبق مادته وأما الكائن اي الحادث فيسبق العدم
عليه بين لكن سبق القابل لما يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كلامنا فيه اي العدم عن قابل موجود
ليس بين بل يوضح ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدأ ان اصطلح على تسمية كل ما يحتاج اليه
الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص المبدأ بما يكون كالمع كونه محتاجا اليه ما هو مبدأ له
في الوجود فلا يكون العدم ح مبدأ لما هو عدم له كالصورة والهيئة ضرورة استحالة مجامعته اياه فلا يكون مبدأ
للجسم المستكمل والمتغير والكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامعها
العدم ثم الهيولى تفارق كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق
العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على ما للهيولى في الاعيان
بل اذا قيس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة تحقق عدم
الصورة عن موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات انما هو في الذهن لكن لا بمجرد تعقل من الذهن بل هو
موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد
بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو
القابل لوجود العدم وبه يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا بدون
الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان قلت والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان
الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد
اي ما هيولاه بحيث تخلع صورة وتتحلى اخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها
سيلوح ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد فقط
وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها هيولى الية فهي واحدة بالعموم وان تعددت
بالعدد وكذا الصورة والعدم اقول لما ذكرنا هذه المبادي المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في
واحد بالعدد كالاب للابناء وقد يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي يشترك فيه المتشاركان
بل لهذا الشخصي انه ذلك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملهما فذلك الامر الكلي يشترك فيه المتشاركان كالكلي

منها فرد منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول لان الاجسام على نحوين منها ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاها بحيث تتخذ صورة وتخلي اخرى ومنها ما ليس كذلك بل يستديم هيولاها صورة واحدة فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستديمة الصورة وغير مستديمة لها ثم ستعلم ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذا اشتراك الاجسام في الصورة وفي العدم ليس من النحو الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد ظ وكذا في العدم الذي كلامنا فيه اعني المضاف اليها فانه اذا تعددت الصور تعددت الاعدام المضافة اليها بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان الاجسام كلها تشترك في ان لابد لها من الهيولى وهي معنى واحد وان تعدد في الوجود وكذلك تشترك في ان لابد لها من الصورة والاجسام المستكملة او المتغيرة او الكائنة لابد لها مع ذلك من العدم ولكل من الصورة والعدم معنى واحد وان تعددت افراده قلت اما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو غيره ولو بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من قوة الى فعل ومبدأ الحركة في غيره اما هي مصلح المادة او متمم يعطي الصورة ولعل معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان نضع ان ههنا مهيأ ومعطيا ان يحقق ذلك وان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون علته لها علية خاصة فلا يبحث الطبيعي عنه اللهم ان كان منها ما هو فاعل لكل منها سوى انفسها كان يبحث عنه واما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها فيجوز ان يبحث عنه انه كيف يجب ان يكون وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة وحدت بانها مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب للحركة ان كان هناك حركة في مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك ولنوضح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن بعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها كالصعود الحجر وبعضها عن انفسها اما الاول فاما لطريقة واحدة او مختلف الطرائق اما الاول بالارادة كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهات والرابع يجوز ههنا ان القسمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم ما يلزم ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما ظنناه من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس الذات غير محسوس التاثير ولكن يوضع ههنا ويبرهن عليه في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في تلك الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية ولا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعمم الطبيعة فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فيشمل النفس

فيشمل النفس النباتية والاخرى على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون العنكبوت لما يشبه بالطبائع لكن التي يتخصص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بما هي الطبيعة بالمعنى الاول وهي ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة تقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع نوع كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه لا وجود لهاتين ذوات قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور **اقول**

واما الفاعل في الامور الطبيعية فهو الذي به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج الشخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج ويتحرك من حيث هو عليل والعليل من جهة ما هو عليل غير الطبيب من جهة ما هو طبيب فيراد بالحركة الواقعة ههنا مطلق الخروج من قوة الى فعل سواء كان الى صورة جوهرية او عرضية بتدريج او دفعة وسبب الحركة اما ان يهيئ ويصلح المادة لقبول الصورة فانها وان كانت في ذاتها مستعدة لقبول الصورة اعني بالتصير بالفعل صورة جوهرية كانت او عرضية والا لم يمكن خروجها اليها لكن ربما لا تكون كاملة الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها او يجعلها اقرب الى القبول مما كان وان لم يكمل الاستعداد بعد واما ان يتمم بعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يتضح ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك بل خروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا يعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة والا لكان فاعلا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته لبعض الطبيعيات ليس علية خاصة فكما انه علة لها علة لمباديها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يعرف به الطبيعيات من حيث هي طبيعيات تعرف المعلولات عن عللها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل من اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات ما هو فاعل الكل منها سوى نفسه كان للطبيعي بحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه يصح ان يكون علة لما سواه منها علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا المعنى من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها على الطبيعي كما سنشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها

وسيعرف ماهيتها وحدّها المعلم الاول بانها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض فالمراد
بالمبدأ الفاعل وكما قيل انها مبدأ للحركة والسكون وعنى اية حركة كانت واى سكون كان كما ستعرف
ومن الحركات والسكونات ما يتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم تتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع
المتقابلات فالمراد انه مبدأ غير تام لها وتكون مبدأ للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون
فيها بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القريب الذى لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا واحترز به
عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه ولكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق الحركة في
اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بالطبيعة بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف فكتبرد الماء بعدما
تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتحجر وكذا المراد بالسكون السكون في اية
مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل حركة تكون في ما هو فيه وسكون كذلك
اى ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون فيها الا ويكون هو مبدأه الاول فلا يكون في الحيوانات
طبيعة اذ ليس فيها شئ يكون مبدأ اول لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير
ما هو المبدأ الاول لحركاتها التى ليست بالارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة
انتقض الحد بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما ظن من ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه اطاعة للنفس ولو استحالت الطبيعة
كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها خلاف مقتضاها ولما تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة
واما ان النفس انما تحرك باحداث الميل فالطبيعة ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا لم يكن شئ من النفس والطبيعة
مبدأ اول وان لم يعد محركا بل امرا به يحرك المحرك كما هو الحق فكون التحريك باحداث الميل كما لا يضر في
كون الطبيعة مبدأ اول كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فهما سيان قلت لعل المراد ان الطبيعة
ما يكون مبدأ بذاته لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اولية والنفس الحيوانية وان كانت مبدأ بذاتها
للحركات الارادية اولية فليست مبدأ بذاتها لحركات النمو والكون اولية بل باستخدام الطبائع والكيفيات
انما الاشتباه في النفس الفلكية فان الشيخ صرح بكون الطبيعة المحدودة بهذا الحد هي التى تفعل افاعيلها
على نهج واحد لا بارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما ستسمعه وان اطلق النفس حيث استند
انحراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس الفلكية ايضا بقيد الاولية على ما يتيسر في الحد قيدا آخر

اقيد آخر يخرجها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية تابعة لتصور جزئي انما يتاتى بقوة جسمانية هي بمنزلة قوة
الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة بل انه كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية
وان عدت تلك القوة محركة قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة
الفلكية اذ هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة وان ادعى ان تحريك النفس الفلكية
او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول طولب البرهان على ذلك وقوله
ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحرك بالحقيقة في الحركات القسرية وان كانت الطبيعة
المقسورة بتحريك القاسر اياها والقاسر انما هو من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك
احترز عنه بذلك قوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن تسخير
قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالذات لا عن خارج وبالجملة احترز به عن طبيعة المقسور
بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض ايضا يحتمل الوجهين اي ما يكون
تحريكه بالعرض ولا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض وبالجملة فاحترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا
طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة
الجالس مبدأ بالعرض لحركته بحركة السفينة اي لتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار الثابتة على الشط
بالمحاذاة مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب لحركته
بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بعارض حركة السفينة
او كانت عرضية من وجه دون وجه كحركة صنم من نحاس الى سفل لثقله فهذه الحركة من حيث انها حركة صنم عرضية وطبيعة
النحاس مبدأ لها بالعرض ولا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان
ان تتضح امر الطبيعة بحيث كما هو بمزيد توضيح وتمييز فردا فردا فاسمع انه لا انكار في انه قد يقع من الاجسام لا سيما
التي قبلنا افعال وحركات بحيث يصح ان تنسب تلك الافعال والحركات اليها فيقع مثلا الصعود بحجر او هبوط
ومنها النبت وتحرك الحيوان فيظن بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام
التي تلك الافعال والحركات فانه يقال الصعود بحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان
يكون لازما طريقة واحدة او يكون متفننا الا ان مختلفها وهذا اما ان يكون لا بارادة كما في استحالة البذر
نباتات والنطف حيوانات فان الكل يفعل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة او يكون بارادة

كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة واحدة فانما نجده في الاجسام التي قبلها
ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الرأي لا يمنع من تجويز القسمين فيهما ايضا فليس يقتضي عن ان يكون مما هو لازم
طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن وقف بعد على البرهان المورد في موضعه على ان يكون الامر كذلك
وان الحركات الفلكية المتشابهة انما تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من وجود قسمي التقسيم الاول ايضا انما هو قبل
العثور على البرهان القائم عليه مما يتبادر الى الرأي على سبيل الظن والتخمين دون الجزم واليقين فانه ربما يبادر الى ان
الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما رأيناه من صدوره عن المحركات انفسها فلعل هناك محركا خارجيا غير محسوس
الذات او محسوس الذات غير محسوس التأثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا يوقف على تأثيره في
بادي الرأي فانك اذا رأيت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلك
لا تستفطن لكون المغناطيس هو المحرك ولكن مما يسلم ههنا تسليم الاصول الموضوعة ويبرهن عليه في العلم
الاعلى ان مبادي هذه الحركات التي لا نجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة
بها اعم من ان تكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما اشعر بك اربعة اقسام لانها اما قوة تحرك على نهج واحد من غير
ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية ولا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة
وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي الخارجة وعن النفوس الارضية والسماوية
وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لا على طريقة واحدة
فتشتمل النفس النباتية وتارة على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشتمل النفوس
الحيوانات ايضا بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون المناسب انما هو تسميتها بالطباع
لكن الطبيعة التي تفحص عنها ههنا والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة بالمعنى الاول
الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة الماء هي صورته التي افادت
هيولاه نوعا وهي غير محسوسة وتصدر عنها آثار محسوسة وانما يستدل على الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جهات
بجهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس الى المتأثر عنها والحركة بالقياس الى المؤثر فيه المشتمل لميله الميل بالفعل
بل التحريك ان لم يمنع مانع بالقياس الى الحيز الغريب والسكون بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء
من الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة وان
كان لا ميل لها منها بل كان تحركها بحسب ما يجتمع من عدة اسطقسات تحدد كالانسانية المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية

النفس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع يتبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة تقع على وجهين
جزئي وهي الخاصية بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ
المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ النوع
من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه ولا وجود
للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لهما ذوات قائمة فيهما بل انما وجودهما في
التصور وذلك لانه كما ان العناية الالهية دبرت حال شخص شخص بابداع طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح له كذا
دبرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل
ولا بخلق طبايع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع
او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبايع الفاعلة بحيث يؤدي اجتماعهما وترتيبهما
على نمط خلقهما الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منهما بالذات فالطبيعة الارضية
انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم للنار
لكن باقتضاء تلك ذلك واقتضاء تلك هذا انتظم صلاح الكل وتمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة
عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للمبادي الفياضة من صورة النظام الاكمل لكونه مفيضا لفيضان
النظام في الانواع او الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التخييل ويقدر سهما كطبيعة
مدبرة للكل من حيث هو نوع او كل على نحو من التخييل وقد يسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التي هي
الاصل في استحفاظ النظام طبيعة كلية فاما ما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التي
بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل
عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته وفيضانه عن الواحد الحق وتقسيمها بانقسام الكل ويختلف في
القوابل كالشعاع المنبث من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن هذا
ما ولا فهم مما لا يصغى اليه قلت ومن الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبعي وقد عرفته وما بالطبيعة وهو ما يقتضيه
الحجر كالهاوي والساكن بطباعه وما بالطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما
بالطبع وهو كل ما يلزمها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج عن المجرى الطبيعي اعني ما هو
بسبب غريب وربما لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المستدير والسلعة [illegible]

لا يكون عن المبدأ الاول تعالى في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التأدي والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن واما تخلفهما في البعض فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان لان يكون اشخاص اخر ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء بالخلود فهو

هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفته ومنها ما بالطبيعة وهو ما يتحرك بطباعه او الساكن كذلك ومنها ما للطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل عن الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المسقط والاصبع الزائدة فهما وان كانا بالطبيعة اذ الطبيعة اقتضتهما لكن ليسا على المجرى الطبيعي اذ لم تقتضهما لذاتها بل بعارض كون المادة في كيفيتها وكميتها بحيث تستعد لذلك كما تحقق ثم انه ينبغي ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى بعده الملائكة الذين يفعلون ما يؤمرون فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التأدي والتوليد من الافعال الطبيعية واعلم انه قد تختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجا عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقدانها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان صرفنا اللحاظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ننظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع ايضا من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلفها في البعض حيث يكون الموت في حقه تورطا في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا الطبيعة النوعية ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولا بهم وبمصالحهم ولم يفضل الا يسير اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود والعناية للعدالة ان تقضي هؤلاء نحبهم ويخلفهم امثالهم قلت واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة والغاية الحقيقية للحكيم ما لاجله طبعت الصورة في المادة وذهب عليه الغاية في الاشتراك على الفاعل وبها كانها مبدأ ان

غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها
وتصورها علة لفاعلية الفاعل وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالمهية فالصورة الانسانية من الابوين هي مبدأ
لتكون الصورة الانسانية في النطفة وهذه هي التي تتحرك النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فتقوم منها انسانا
فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة
منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي **اقول** واما الغاية في الطبيعيات فالاجلة الحركة اعني
بها كل خروج من قوة الى فعل والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة والاشتراك
في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فان كانت غاية كذلك
كانت خارجة عن الطبيعيات ولعل عليتها في الطبيعيات لا تكون علية مختصة بل الاشتراك فيها على ان لكل
من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم تشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل
والغاية كانهما سيدان غير قريبين وانما القريب المادة والصورة حتى لو فرض تغايرهما عن الفاعل والغاية
استغنى المركب ايضا والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول ذي الغاية والغاية علة لفاعلية
الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية بمعنى غير الوجود
ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالمهية فالصورة الانسانية
هي المبدأ الفاعلي لتحرك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت
النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فتقوم منها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا
قيست الى الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنشعب وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي
وتنقطع **قلت** وكل من المبادي الاربعة للجسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا
اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا **اقول** كل من
هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا
اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة اقسام
لكل الى اثنين متقابلين ثم بعد اخلال اقسام تقسيمين فالمادة بالذات بالاجل نفسها يقبل الشيء كالمادة الاولى
للصورة الجسمية او النوعية وكالعناصر للصورة المعدنية مثلا والتي بالعرض فهو ان تؤخذ المادة مع صورة
تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او للحاصل بها فبزوال يحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة

حقيقية له كالفساد فإنه عند كونه اقتضى صورة الضد الآخر وليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب المعالج
فإنه إنما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث أنه طبيب ومن الصورة ما بالذات ما يكون جزءاً محصلاً لما هي صورة له وأخذت
من حيث هو كذلك كهيئة الصورة الذهبية للذهب والتي بالعرض ما يقارنها إما نافعة كصفاء الزئبق والكبريت أو لا
ككثير من الأعراض اللازمة أو المفارقة للذهب ومن الفاعل بالذات ما يكون مبدأ للفعل وأخذ من حيث هو مبدأ له
كالنار للتسخين والذي بالعرض منه ما يزيل ضده أو يقوي لضد آخر فنسب إليه فعل ذلك الآخر كقولنا السقمونيا
يبرد فإنه يسهل الصفراء فيقوي البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدأ للفعل باعتبار وأخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب
يبني فإنه إنما يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومن الغاية ما يكون منتهياً بالذات إلى غاية ويعرض لها غاية أخرى
مثل الحجر المشج فإنه بذاته يهبط فاتفق أن كان في ممره هامة فأتى عليها بثقله فشجها وقد يعد منه ما لا يكون مبدأ
أصلاً بسبب أنه كثيراً ما يتفق بعد حضوره حصول خير أو شر فيظن أن حضوره هو السبب في ذلك فيقال إنه ...
منه والغاية بالذات هي التي تنحو بالحركة لأجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للنقلة الطبيعية والصحة للرياضة
والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء للرقة وأما الغاية بالذات هي الصحة وهي
مثل الشرب النافع ومثل الصحة بالحير ومنها ما يلزم الغاية كالسقوط للأكل فإن الغاية هو كسر الجوع والسقوط لازم
له وقد يعرض منها كالجمال للرياضة فإن غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض للصحة ومنها ما يعارض الغاية الذاتية
والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا توجد كالشجة لهبوط الحجر وقتل الإنسان لحركة السهم المرمي إلى الصيد والمادة بالفعل
كالهيولى الأولى للصورة الأولى وبدن الإنسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الإنسانية والصورة بالفعل
ظاهرة والصورة بالقوة كقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل كالنار بالقياس إلى ما يحرقه
بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس إلى ما احترق بالقوة على احراقه والمحرقة بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على
الكتابة وقوة من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وقوة العلة بإزاء قوة المعلول
وفعليتها بإزاء فعليته والمادة القريبة كالأعضاء للبدن والبعيدة كالأخلاط والأركان له والصورة القريبة كالتثليث
للمثلث والبعيدة كزوي الحدود الثلاثة له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الأوتار وعضلات المحركة للأعضاء والبعيد
كالنفس والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة كالهيولى الأولى للصور
العنصرية والمركبة كالأعضاء للبدن والصورة البسيطة كصورة الماء والمركبة كصورة الإنسان فكأنها مجموع
عدة صور وقوى والفاعل البسيط كالجاذبة والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع

كالشيع للاكل والمركبة كالجمال وقتل القمل للبس الحرير والمادة الخاصة ما يختص بالصورة ولا يصلح لها الا بعضها من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة كفصل الشي لكن باعتبار انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة للشي والفاعل الخاص كالذي يرمي زيد بضجة والعام كالهواء المغير للاشيا كثيرة والغاية الخاصة كلقاء زيد لحركة قصد لقيه اليه والعامة كاسهال الصفراء بشرب السقمونيا فانه غاية لشرب البنفسج والمادة الجزئية ما يكون مساوية لما باذائها من ذي المادة في العموم والخصوص كالمادة الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي والخشب للكرسي والكلية ما يكون اعم كالخشب لهذا الكرسي الجسم للكرسي والصورة الجزئية والكلية لا يخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب للعلاج والغاية الجزئية كقبض يد على فلان غريمه المقصود من سفره والكلية كانتصافه من الظالم مطلقا قلت الفصل الثالث في البخت والاتفاق وما يتصل بهما فقد جرت العادة بان نذكر ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت معنى فانكار ان من القبادة ان يجد الاشيا اسبابا بامر حادثة فيعدل عنها ويزيد علا المجهولة من البخت والاتفاق فمنهم من يحتج على ذلك بان من يبحث عن الاشيا بان البخت اسم لا معنى له في الحقيقة بل كل من يحضر الى البئر يناله ومنهم من ثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان يناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبد وزعمت طائفة انه صدور الشي لا بسبب فيه بمقر الطبيعي واشيا عدة يرون تكون العالم كذلك دون الامور الجزئية واشياء قليلة واشياعه لا يقدمون على جعل العالم كذلك ويجعلون الفاعل البتة ولكن يرون الامور الجزئية الطبيعية كائنة لا لغاية بل لضرورة المادة الا ان الشمس اذا جرت فتخلص البخار الى الجو البارد وبرد فصار ماء ثقيلا فنزل مطرا بالضرورة فكيف ترخص الغفلة ان نظن ان ذلك للمنافع المترتبة عليه وقس على ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شي وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع التشويهات والزوائد والموت واما النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية وصلوحها الى ما توجبه الضرورة فلما لم ان يعتبر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية هو الموت وهو لا يصلح ان ترسمه الطبيعة وههنا لا لهم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل الا تلك الصورة لكن لم يحصل بهذه الصورة لهذا المادة لان المادة لم تقبل الا اياها بل حصلت بهذه المادة ولهذه الصورة الاختصاص بها يقبل بهذه الصورة وليس اذا عدمت الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لا اعتبار لها في الفعل من بين الافعال

يجوز اختيار كل منهما الغاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد
من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى روية ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا
حركت عضوا فانما تحرك العضل ثم الوتر فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك
الفعل اختياري واما التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا يضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية ولا ان لا عدام افعالها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت
حركة الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول مستند الى غاية فان له سببا مركبا من
الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بايراد البدل لكن
كل ما ان مما لتحديد يقع الاستحالة او يقل من سابقه فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول فاذا انما تضمن ان فعل
كل طبيعة يكون لغاية لها لا افعال غيرها ثم نحو الذبول والموت ان لم يكن نافعا بالقياس الى زيد فهي غاية واجبة
في النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات لم يرتب في ان الامور الطبيعية تنساق في الكون
الى غاية وخير ومع ذلك لا ننكر ان فيها امورا ضرورية يحتاج اليها للغاية او تلزم الغاية والتحقيق ان الامور
التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شيء اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه يقال لها انها كائنة
بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن لتأديته اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كان يقع
انه سبب اتفاقي لها وصدورها منه انما هو بانضمام ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ يلوح في الفلسفة
الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه بدون
تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له
وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان البخت
اخص فانه انما يقال لما يؤدي الى شيء يعتد به وسببه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت
ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر
عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عودا ما عنده يقال له الميمون او
المشؤوم واما مبدأه طبيعة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه اقول لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات
وحصرت في اربعة او خمسة وهناك من يزعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان
يكون بمجرد البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية ولا غائية او بلا غائية او يزعم ان من المبادي البخت والاتفاق

٢٢

والاتفاق ايضًا فبالحري ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما ونحقق الامر في ذلك على ما قد جرت العادة به وان
كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول لن يمن الا قد من امكن انكر ان يكون للبخت والاتفاق معنى
محقق فان ما يفهم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة تنسب اليها الاشياء ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال
لمن حفر بئرًا فعثر على كنز او زلق فيه انه سعيد بخت سعيد حتى عثر على الكنز او شقي حتى زلق في البئر والقول بهذا احمال الاسباب
ممن له مسكة فان هناك اسبابًا موجبة يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها الا اذا العلة مجهولة الا وعبارة
فان من يحفر البئر في موضع فيه كنز دفين او صلبه حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يسيل على ارض في شفير البئر مسلكه
ذلك في البئر وهو الا قد اصابوا في ان للاشياء اسبابًا موجبة الينة يتفطن لها من يتيسر له لكن لا يلزم من ذلك
ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ثم منهم من اثبت البخت والاتفاق فقالت فرقة انهما
الهي محلل يجب ان ينال له العقول حتى ان منهم من اتخذه باسمه ربًا يعبد وهو لا العالم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب
المختفية واخطأوا في نسبة كل ما لم يدركوا اسبابه الى سبب واحد غير السبب الذي ربطه بحكمته كل شيء بسببه
طائفة ان البخت هو صدور الشي لا السبب وهؤلاء فرقة افترقوا فرقة منهم مثل مقراطيس وتلميذه فلوخوس و
اشياعهما يرون تكون العالم كذلك من غير سبب موجب ولا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها فهم قد خالفوا البديهة في تجويز الترجيح بلا مرجح وسيكشف في الفلسفة الاولى
ما يتقرر الامر عليه وفرقة اخرى كانبازقلس واتباعه لا يقتصدون على القول بتكون العالم كذلك وانهم ينكرون الفاعل
ولكن يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة كائنة عن الاستحقاقات لا الغاية بل لضرورة المادة وذلك لان
الشمس مثلا اذا بخرت فوصل البخار الى الجو البارد وصار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فيتفق ان يتفطن لهذا
السبب الضروري لا انه قصد في فطانة ان يظن ان ذلك انما هو لما يتفق من احياء الارض بالنباتات واعداد
اقوات الحيوانات وكان ذلك ليصلح بذلك فقد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر الامور الطبيعية التي يتوهم انها
لغايات كاعضاء الحيوان يتوهم انها تكون على ما هي عليها من المقادير والاشكال للاغراض ومصالح وليست
كذلك بل لا اتفاق بلا ارادة سواد قابلية للصور مخصوصة مع الفواعل مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا لما
تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع
وهذا لمنفعة الطحن قالوا وكيف يفعل الطبيعة لاجل شي وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحة و
لو كانت انما تفعل للمصالح الراعية لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولم يقع الموت اما ما اعترضه القائلون

بالغايات من النظام المشاهد الذي يتحقق في تكوّن الامور الطبيعية وسلوكها الى ما توجبه الضرورة المادية
فانه ينبغي ان يعتبر ايضا بازائه نظام الفساد فلو كان النشو مثلاً لغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول
لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان تروم الطبيعة لمضادته اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعاة الغايات
فنظام الكون ايضا كذلك وهو لا يساعدهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تلبست بها لكن
ذلك لا يوجب ان يكون الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية مترتبة عليها فمادة البناء
وان لم تقبل الا صورة الجدة لكن لم تتصور بتلك الصورة لانها لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم قصدت ان تكون
في البناء واحدة فانه هناك بمادة صالحة للجدة مختصة بها وكذا الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت
الى جدران مقلة والى سقف مظلة اتي للاولى باحجار ثقيلة تترسب وترسو وللثانية بخشب خفيفة تعلو وتطفو
لا لانه انما حصلت هذه الصورة بضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب فليتأمل في ان بقعة واحدة اذا اسقطت
فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم ان المادة من الاجزاء
الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنعقد في جوهر البرة او الشعيرة وتربيهما فاما ان يكون في
تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة التي في البرة مثلا ما يصلح
لها من الاجزاء باذن ربها دائما او اكثريا فتكسوها هناك صورة ما فيكون تلك القوة تحرك المادة بذاتها الى تلك الصورة
الجوهرية وسائر ما لها من الهيئات كالكيفية والشكل والاين ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لابد من
قابليتها واما ان يكون ما يصلح لتكون البرة هو ما يصلح لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلا يخ
ان تحريك الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر ومن الظاهر ان قصدها اذا لم تكن
معارضة ولا شعورية انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية واما قولهم ان الطبيعة اذ ليست لها
روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب انه منع الملازمة فان الفاعل اذا كان ذا قوى متخالفة ويكون
هناك افعال مختلفة ذات غايات متفاوتة يجوز اختيار الفاعل كلا منها لمناسبته له باعتبار قوة فقد يفتقر الى الروية
لاختيار فعل من بينها وترجيحه على سائرها الا ان يكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد
متجها اليه بلا تردد فلم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات الحاصلة
من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية
ومما يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التامل في حال الصناعة فانها متجهة الى غاية

غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل المتمرن فيها يتبلد اذا روى فان من يضرب العود لو روى في اختيار ضربة ضربة وزام الوقوف على عدد النقرات تبلد تبلدا ما وقد تقرر الشبهة بانه لو كانت للافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها من هذه الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات موجودة في اذهانها فيجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا وانا لا ارى ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترئ على التزام الشعور في الطبائع البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع مسخرة لخالقها الحكيم متوجهة في افعالها الى غايات متصورة للملائكة العلوية المضطلعة على النظام من العقول النورية والنفوس الاشراقية وسيكشف لك تحقيق الامر في الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطلوبة لها من الخيرات الكمالات لم يقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تخطيط المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او يضعف القوة او تحيرها واضطرابها فيكون اصبع قصيرة مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في الكوسجين والنطفة في المخنثين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تتحرك كل مرة الى الغاية المقصودة بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها ولان لا ندعي ان لا يعدم افعالها غايات بل انما ندعي الغايات لافعالها ومنها ما هي زيادات وهي لغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلتها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان الذبول لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ليس لغاية وان لم تكن غاية بحسب الطبيعة الموكلة بالبدن وانما كان يجب ان يكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن له سببا مركبا من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بايراد وبعد ايراد لكن كل تال من المدد ينقص الاستعداد به اقل مما وقع عن سابقه كما يذكر في العلوم الجزئية فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حال للامور الطبيعية غاية للطبيعة التي فيها بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول حيث انه ذو نظام متوجه الى غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو الموت وان لم

يكن نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية مقصودة لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون غاية
للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات على ما اشير الى بعض منها
في الكتب الجزئية فما بقيت له ادنى ريب في ان الامور الطبيعية منساقة في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما
حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم عبثا ومع ذلك فلا ننكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجبها
ضرورة المادة ولا تحتاج اليها للغاية كالسواد الطبيعي فانها عكر الدم وثقله والابدان حدوثها عند بعضهم
الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فيحتاج اليها ان تدخل في غذاء الاعضاء
الثقيلة كالعظام ولتغذي الطحال وغير ذلك ولا تلزم الغاية ولا تكون مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة
وذلك كتخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ الغريم في الارادية فذلك كله كان كلاما في اقتصاص ما يخطئون في
امر البخت والاتفاق وازاحة شبههم واما التحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون
شيء منها بلا سبب لا يكون اليه بسبب مغاير للاسباب المذكورة وهو البخت والاتفاق لكن بالا يكون
متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه وان كانت دائمة او اكثرية
بالقياس الى سببه الذاتي فقد لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه
لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر لتلك الامور التي لم تكن غير متوقعة منه فان لم يكن مؤديا اليها اصلا
لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر يكون لا محالة للكائنة بالاتفاق
سبب غير المقيس اليه لا تكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان مؤديا لكن على القلة او التساوي
يقال انه سبب اتفاقي لها اذ ليس موجبا لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة
موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست تلك الامور الى مجموع
ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه انما ذلك اذا قيس اليه
بدون تلك الضميمة فكل ما يقال انه صادر بالاتفاق يكون له البتة سبب حقيقي اذا نسب اليه لم يكن اتفاقيا
فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق لانه ليس بالقياس اليه متوقعا
لا دائما ولا اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤديا اليه في الجملة وان نسب الى حفر غائر في موضع فيه دفين
فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس اليه ولم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل موجبا
ومن احاط علما بمجاري الاسباب كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي

اتفاقي من جهة لحاظه الى الكل بل كان واحدا من سببيهم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقع
حقيقة لما يودي الى شيء يعتد به ومبداه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يودي الى غاية
محمودة وشقاوته ان يودي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت السعيد او الشقي في غير الناطقين كان مجازا
وما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيسبق من
حضوره عود ما اعتقد من السعادة او الشقاوة يقال الميمون او المشوم واما مبداه طبيعية لا ارادة فيقال له
الكائن من تلقاء نفسه فلنبحث اصل البحث في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما
في هذا العلم الجواب الحقيقي عن السوال بلم انما هو بذكر العلل كلها الا ان يتضمن السوال بعضها فبالبقية لكن
قد يكتفي بالبعض فاذا تضمن السوال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة لفاعلية الفاعل لا بالصورة
اذ السوال كانه لطلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا بالذات وذكرها
مع الاستعداد يكفي في الامور الطبعية دون الارادية ويصعب فيهما تاوية العلة بتمامها فان الارادة
انما تنبعث بعد توافي امور قلما يتيسر احصارها واذا تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى
الفاعل لا بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقات
الفاعل والاستعداد الاصل في اتى للهيولى فلا يسئل عنه بل من الاستعداد القريب انما يكون للصورة
فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل لها او بالمادة كما اذا كان السوال عن استعداد مركب من مادة تامة
او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو جزء الجسم المادة والصورة لكن اكثر ابالمقيد المادة العلم من حيث
القوة والصورة العلم من حيث الفعل وبالفساد اي من اهمل امر المادة فان الصورة الطبعية لا تتصور الا في مادة
ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية المناسبة للطبيعي كالهيئة لا تعرض فيها عن
المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نفسه واشد فسادا من ذلك اي من رفض الصورة فانه فقد بالوقوف على خواص
الامور الطبعية وانواعها انها اقول لما كان وجود الامور الطبعية منوطا بعلل فاذا سئل عنها بلم فالجواب
الحقيقي ان تذكر العلل الحقيقية كلها فاذا ذكرت مخصوصة بذكر الغاية الحقيقية وقف السوال الا ان يكون
بعضها متضمنة في السوال فانما يوتى في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يكتفي بالبعض كما قد يقام العلة الغير
الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السوال الفاعل كان يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بما له علية
الفاعلية الفاعل كالغاية نحو ان يقال لان يتحقق قد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكما اشتهر في الامور

الارادية كان يقر لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم كان يقر
لانه غصب حقه فان ذلك هو المحقق للحاجة الى الانتقام فكل ذلك له نحو من الغاية لصورة الاختيار الذي
ينبعث منه الفعل الاخير ولا يجاب بالصورة اذ السوال كانه يطلب سببا وربما عن الفاعل ان ناصريحا كما اذا
كان السوال عن الصورة او ولانه كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يعنى ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا
مطلوبا بالذات او مظنون الخيرية لا نافعا مطلوبا لغيره او مظنون المنفعة فح يجوز ان يكتفى بذكرها لا من حيث
انها صورة موجودة فان السوال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة وهي من هذه الجهة غاية
فتعود الى الغاية وذكر المادة حيث ما تعرض في السوال للفاعل غير كاف فاذا قيل لم يجر فلان هذا الخشب لم يصح
ان يقال لانه كان عنده خشب اما ذكرها مع الاستعداد فيكفي في الامور الطبعية وذلك لانه يكفي في تكونها ملاقاة
المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض للفاعل في السوال كفى في الجواب استعداد المادة واما في الامور الارادية
فلا يكفي ذلك بل لابد من ارادة الفاعل ويصعب فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي
امور قلما يتيسر احصاؤها بكليتها واذا تضمن السوال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقر
لانه شرب الدواء او بالمادة المضافة الى الفاعل نحو لان مزاج بدنه قوى الطبيعة لا بالصورة واذا تضمن السوال
الصورة يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم يتكون البخار فيقر ليكون عنه مطر او لتلطيف الحرارة قلبها
نبذا من الاجزاء المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع فصعد لما خالط من اجزاء اخرى مائية تلطفت بالحرارة
ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد والملاقاة للفاعل كان يقر لان الرطوبات السفلية تلطفت
بالحرارة الحاصلة من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول
الصورة ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسئل عنه بلم بل انما يسئل عن الاستعداد بمعنى
التهيؤ تاما كان او مقاربا له في الجملة وانما يكون التهيؤ لصورة لاحقة للهيولى فقربها الى الصورة التي
اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب اما بالغاية كما اذا سئل لم كان بدن الانسان قابلا للموت فيقر ليتخلص
النفس عند الاستكمال عن البدن او بالفاعل للصورة التي بها حصل الاستعداد فانه الفاعل للاستعداد
بتوسط تلك الصورة كان يسال لم كانت المرآة قابلة للشبح فيقر لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا
كان السوال عن استعداد شيء مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون
الاستعداد ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسال لم كان هذا القدح

هذا القدح قابلا للصدع فيقم لانه من الزجاج او سيال لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقم لانه مركب من الاضداد

او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كان سيال لم صارت هذه الحديدة قابلة للتشنج فيقم لانها مرة مصقولة

ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدآن الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان ما سواهما من المبادي كانه مبدأ

بعيد فهما احري بان يهتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن لواحقها الذاتية لكن اكثر ما تفيده المادة

العلم بالشيء من حيث القوة في قوامه ووجوده في تفرق في لواحقه الذاتية واكثر ما تفيد الصورة العلم به من حيث

الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها في الغاية القصوى والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين

قد اهملوا امر المادة قائلين ان المقصود بالذات انما هو الصورة واما المادة فانما قصدت ليظهر فيها الصورة باثارها

فمن احاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة وكان الفحص عنها اشتغالا بما لا يعني وهذا رأي فاسد

فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض لاي مادة كانت بل منها ما يحكم في بادي

الراي باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يوجب النظر اختصاصها

بموادها كالسواد والبياض والشكل كالصورة التعليمية فانها لا يحوج تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو ان

حكم بانه لا بد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة الطبيعية يحوج الحافظ لما

واذا كانت مهيات النوعيات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فما لم يحقق ذلك من حالها لم يستكمل بها فكيف

يتحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة والحساب تعليمية

بحتة بل لها مناسبة مع الطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضا تاما فما ظنك بالطبيعي نفسه وانما كانت الهيئة

مناسبة للطبيعي من حيث ان موضوعها اي الاجسام الاولى العلوية والسفلية داخل تحت موضوع الطبيعي لكن الطبيعي نظر فيه

من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة ينظر فيه من جهة ما يلحقه من عوارضه وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل

ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي برهان اللم لمقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فيقول ان فعل الطبيعة الواحدة

في المادة المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك والهيئة

برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذات وبازائه قوم لا يتفقون

عن المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا حصلنا المادة ما فات عنا بعده الا اعراض ولواحق غير

وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في ذلك على بعض الصنائع العملية قائلا ان مستنبط الحديد

انما يقصد تحصيل الحديد لا تحصيل ما يطرء عليه من الصورة قال الشيخ تشبيه بكون المادة التي قصر عليها هو لا نظرهم

المتجسمة المنطبعة دون الاولى وكأنهم عن الاولى غافلون وهذا الرأي اشد فسادا من الاول فانا لو اهملنا
الصورة لم نقف على خصائص الامور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها واكثر ان ارادوا بالمادة الاولى الجسم
المصور فقد قعدوا من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباتها انما هو تحليل
الصور والاعراض فاذا اعرضوا عن ذلك فمن اي السبيل يثبتونه وان ارادوا المصورة فلم يخرجوا اعمارهم في البحث
عنه من لحاظ الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا للصناعة مستنبطا بل هو غاية للصناعة
وموضوعها الاجسام المعدنية التي تشتغل بحفرها وتذويبها وغايتها هو صورة صناعية وصاحب الصناعة التي موضوعها
الحديد كالنقاش فانما يبتدي صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا القربان فاذا تقرر في
تفحصهم وذلك ان تفحصهم سبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها مبدأ للجسم وجهة كونها
من اللواحق الذاتية له وان رفضوا الصورة من الجهة الاولى لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى و
سدوا على انفسهم السبيل الى نيل ما يعرض الهيولى لا لنفسها بل بتوسط صورتها وان رفضوها من الجهة الثانية لم يكن لهم
ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونهما صوريا فلم يكن شيء منهما موضوعا لصناعتهم بل غاية ما لهم ان يثبتوا وجود
الهيولى الاولى لو امكن لهم ذلك وان راموا رفضها من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم
على هذا السبيل **قلت المقالة الثانية** في اللواحق العامة للاجسام وفيه ابواب **الباب الاول**
في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان **الفصل الاول** في عدم
تناهي الاجسام وما يحذو حذوها في الانقسام ويتبين فيه اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى
الجسم المفرد اعني غير المتألف من الاجسام متصل في الواقع كما هو عند الحس والا تألف في الجسم من اجزاء بالفعل فلو كانت
متجزية في الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان كانت غير متجزية بنحو من انحاء القسمة
ولو في جهة فان لم تتلاق في تلك الجهة لم يحصل تأليف ولا حجم فيها فلا يحصل جسم وان تلاقت فاما بالكل
فيتداخل ولا يحصل حجم او لا بالاسر فتتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء
الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو الحاضر وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة
المنطبقة هي عليها وسيتحصل لك ذلك ثم كما امتنع التألف في الجسم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع انحلاله
فيها ايضا لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد لا يمكن بعده بسبب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف وانصاف انصافها
لا الى نهاية وان كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ولا التفاوت الذي يلزمهم

يلزم ان لا يلحق السريع البطئ بل الواقف اذ لا يقطع ابداً مما من المسافة الا ويقطع نصفها ولا نصفها الا ويقطع
نصفه وهلم جراً الى ما لا يتناهى فلا يتأتى في زمان متناه ويدفعه ان ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل انما تحدث
القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما
لا يتناهى فهو حاصل بالفعل بزعمه من حيث لا يدري في القول باجزاء لا تتجزى لكن غير متناهية ويرد عليه مع ما مر انها
ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل
جسم من غير متناهية ثم ان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك فلا يكون الجسم
المؤلف منها متناهياً وكانك علمت مما علمت ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة والزمان المنطبق
على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام وان ليس للمسافة وما تنطبق عليها جزء اول **اقول** اعلم ان
انفصال الجسم المفرد مبني على عدم تأتي في الحجم من الاجزاء بل يكاد ان لا يكون بينهما فرق في المؤدى ثم اذا
كان النظر في الجسم المفرد ولم يتصور هناك التألف في الحجم الا من اجزاء لا تتجزى اما في الجهات او في بعضها
او فيما تتجزى في الجهات يكون جسماً لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفرداً فاذا بطل تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى
ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى اذ الجزء حقيقة ما كان منه التألف نعم ربما يطلق ايضاً على ما يمكن اليه التحليل
وح انما تبطل اذا بطل تحليل الجسم اليها ايضاً وذلك كانه لازم مما سبق فاذا بطل التأليف منها وتحليل اليها
بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقاً تأليفية كانت او تحليلية وهذا ما اردنا ببطلانها العقل
واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بنحو ما اصلاً سواء كان عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها
فسياتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى
اجزاء لا تتجزى ثبت عدم تناهيه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذي
ترجمنا الفصل به اصالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن وجب كون الانقسام
فيه غاية للقسمة يقف لكنه لازم اجتمع المتصل بالمنفصل الى اشياء تقبل القسمة اي ما يجب ان يكون نفسها
الى ما هو منقسمة فلا ينتهي الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته على حد يلزمه كون تلك
الانقسامات الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتالف
الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان ما استلزمه مع بطلانه بما مر بهذا الاجمال لم نذكره في
هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهري للجسم فان بعده يبطل اثباته بالبرهان في علم فضلاً عن الطبيعي

من عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون او نحو ذلك بعد تصوره التصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم الموضوع من غير اخذ اتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يسمونه بالطويل العريض العميق ويحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يرسمه بالجوهر المنقسم ويحصله من جزئين وحينئذ جاز ان يطلب اتصاله بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر حينئذ في ان الجسم متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقة فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ايضا من الفلسفة الاولى فان الاتصال وان امكن ان يعد عارضا للجسم من جهة ما هو متصور لا من حيث الاتصال والتالف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه ربما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه منها فالظاهر انه نظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف او اللاتالف وان فرض التالف من اجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن يلاحظ لتحقيق جوهريته ولو تبعا فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها وان لم يجب ان يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى يتقرر الامر في تجوهره ومن ههنا قال المعلم الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاهما من الالهي وما يقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه اصلا لاستحالة تركبه منها هذا ويمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال والتالف من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون عدم التالف من الاجزاء من لواحقه من هذه الجهة اولا وبعده فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يجد وخذ بها والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام ههنا عدم تناهي الاجسام في الانقسام اما الاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك فمن لوازمه يلتصق به وبعد استيفاء الكلام في المرام لا يبقى كلام في ذلك سنا قرف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى نهاية ان اعتبر من جهة الفك او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة الوهمية توطئة له فلا شك في كونه

٣٢

في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة ايضا انما هو بالعرض من جهة الوهم واكتفى عليه ههنا
كما فعلنا فاما ما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستعداد الدال عليها بالحركة والسكون فانما يتبع ذلك كالتماس والتداخل
وتركبه مما لا يتناهى في الصغر كما قد يشعر كلام الشيخ بكون النظر فيه ايضا وكما انه ينظر في الفصل الثاني في التناهي
بالعظم ولنرجع الى التفصيل ما في المتن فنقول من البين انه لا شك في ان من الاجسام ما هو مؤلف من اجسام فيها
انفصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة اولا والمفردة ثانيا ومن الاركان ثالثا فلا يتاتى فيه دعوى
اتصال الجسم عموما من احد مع الاخفاء في امكان ان يتركب جسم ولو تركيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين يعني
بالجسم البسيط الا يكون مركبا من اجسام مختلفة القوى وذلك كان يتركب من جزئين من الارض متماسين
من غير ان يتحدا فيكون المركب بسيطا غير متصل فلا يمكن ان يدعي اتصال الجسم البسيط ايضا على العموم بل اما
ان يدعى اتصال الاجسام البسيطة الفلكية والعنصرية في الجملة وحينئذ نقول اختار الفحول تركب كل من الاجسام
الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار غير صالحة للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة
ذيمقراطيس وفي اثبات اتصال الجسم المفرد اي ما لا يكون مؤلفا من الاجسام كما فعلنا نحن فلا بد اولا من ذلك اي
او لتركبه لذلك لم يتعرض لابطاله ههنا وبعد ذلك نقول ان الجسم المفرد متصل في الواقع كما هو متصل
عند الحس لان الحس يغلط فيحكم بالاتصال لعدم دركه المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل
وحولها في الجسم من اجزاء بالفعل وانما قلنا في الجسم لان الاتصال لا ينافي ان يتالف من اجزاء بالفعل لا في الجسم كالهيولى والصورة
فاما ان تكون تلك الاجزاء متجزية في الجهات ولو وهما فتكون اجساما وهو باطل لان المؤلف منها لا يكون
مفردا وكلامنا فيه واما ان لا تكون متجزية بحيث تستحيل القسمة لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت
كذلك في جهة فتكون سطوحا او في جهتين فقط فتكون خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في
الجهات كلها فتكون جواهر فردة كما يراه جمهور المتكلمين والهند وشرذمة من الاوائل اليونانيين وهذا
اعني كون الاجزاء غير متجزية ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقى في جهة اللاتجزي فيها وحينئذ
لا يحصل منها البعد ولا التجزي في تلك الجهة لا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك الجهة فاما ان تتلاقى بالاسر
فيتداخل بعضها في بعض وتتحد في الحيز ولا يحصل منها حجم اولا بالاسر بل يكون شيء من جزء مشغولا بالملاقات
وشيء منه فارغا فتتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها هذا خلف لا يقال تلاقي الاجزاء بالاطراف فلا يلزم من
ملاقات الجزئين لا بالاسر ثبوت طرفين لكل من الجزئين لانا نقول انه كانت الاشارة الى طرف غير الاشارة

الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا عنها والا لكان محل الطرفين المتمايزين في الاشارة منقسما ولو بالقوة فقد ثبت ان الآن لا يفرض فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي ما ذكرناه كفاية والقائلون بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جلها واهية واقوى شبههم ما يثبتون به نفي غير ما يتوهمون الاكبر وطالما تقصى عنها المشككون ومنهم الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيهما وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الآخرين لان الماضي ما كان حاضرا او قد زال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان والا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان الموجود من الزمان وهو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير منقسم وكذا المسافة التي هي اي الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية يتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها واجزاء كذلك من المسافة فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتألف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة فيظهر من ذلك الجواب بالنقض عن الاستدلال المذكور آنفا لنفي تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان قلت ما يلزم من هذا تتالي النقاط وما ذكرتم من وجوب قسمة الحيزين عند تماسهما لا يأبى الا اذا كان جار فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا هذا وسيجيء حل الشبهة في اول فصول باب الحركة ويعاد في باب الزمان ومحصله انه ان اريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم اصلا والزمان كما سيلوح متصل والمتصل كما عرفت لا ينقسم الى ما لا ينقسم اصلا بل الآن طرف الزمان وفصل مشترك بين اجزائه ان كان هناك انقطاع او قسمة اذ ليس للزمان انقطاع ولا انقسام الا بحسب الفرض والتوهم فليس هناك آن بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل يفرض بينهما آن يكون مبدأ لاحدهما ومنتهى للآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر يتلوه اذ انما يفرض بفرض الانقسام او الانقطاع عند غير الحد الاول فيكون لا محالة بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان والحركة القطعية المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل اذ لا جزء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء المقدارية التحليلية للمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا فالمقابل الماضي والمستقبل من الزمان موجودان بذلك النحو من غير ان يكون لوجودهما ظرف الزمان والآن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان والمستقبلة منهما

منها في المستقبل منه واما قول القائل ان الماضي كان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم متوقع حصوله فباطل
عند ارادة الآن بالحاضر وان اريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من الجانبين ولا يشعر
بانقسامه فلا نسلم عدم انقسامه لا ضير في عدم كونه حاضرا بتمامه بالحقيقة ولما امتنع تأليف الجسم في الحجم من اجزاء
لا تتجزى في الجهات كلها او بعضها ينتهي من انحاء القسمة امتنع التحليل في الحجم الى تلك الاجزاء لما ذكر في
امتناع التأليف منها لان الاجزاء التحليلية الحجمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو وجدت موجودة
بالفعل يحصل منها الحجم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل فح يلزم الانقسام واذا ثبت ذلك بطل
ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل للانقسام الى ما لا نهاية
له بمعنى انه لا تنقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني
انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية وههنا شبهتان ربما يتمسك
بهما القائلون بتألف الاجسام من اجزاء لا تتجزى والقائلون بتحللها اليها لعدم قبولها الانقسامات
غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها وبهما تمسكان على القدر المشترك بين المذهبين اعني وجوب تناهي
القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء التأليفية موجودة بالفعل او تحليلية موجودة
بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات غير متناهية لزم ان يتحقق للخردلة وللجبل في الحجم الا
نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل ولا بامكان خروج
الانقسام اليهما من القوة الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما سبق تحقيقه فيلزم عدم تفاوتهما
بالعظم والصغر من هذا السبيل لجريان التطبيق بل نقول ان انقسامهما لا ينتهي الى حد لا يبقى من ذلك تساويهما
اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر في كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام
الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه وان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم حجما من اجزائها وربما
وقفت القسمة الفكية او الكسر في الخردلة قبل وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الجسم بل لعدم مساعدة الآلات
مثلا او تقاصر الفكر الثانية انه لو قسمت الخردلة لا الى نهاية لزم تغشيتها اديم الارض من اقسام الخردلة
اذ يمكن قسمتها الى صفائح غير متناهية فتغشى وجه الارض بل تفضل عليها والجواب ان لزوم امكان
ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الآلات وتيسر الحس من مواقع القسمة ممنوع وبالنظر الى طباع الجسم مسلم
وبطلان اللازم غير ضروري عند الامر من عليه الشيخ ولا يسلم لزوم وجود الحجر ومع ذلك فلا يسلم ان خردلة قسم

٣٥

الی اجزاء انها التی لا تتجزی فی صغرها بحیث یکون عدد الموجود منها فی الخردلة تغشی الارض کلها لو بسطت علیها
واحدة فواحدة فما کان یدرینا ان هذا حق او باطل فعسی ان یکون فی الخردلة من الاجزاء التی لا تتجزی
ما یبلغ کثرته ان یغشی بها صفحة الارض ومن عرف تقدیر الجزء الذی لا یتجزی حتی یعرف بذلک ان الجسم الذی
هو اول جسم مرکب منها یشتمل علی العدد المحتاج الیه فی تغشیة الارض بل لا یکون فی ایدیهم اذا سلم ان اجزاء
الخردلة تغشی الارض غیر التعجب واما جزمهم القول بان هذا ممتنع فانه غیر موثوق به فالذی لا یکون بین
الاستحالة مع فرض تناهی الانقسام فکیف یبین باستحالته استحالة لا تناهی الانقسام الثانیة انه لو کان الجسم
منقسما لا الی نهایة وجب ان لا یلحق سریع بطیئا بل واقفا فی مکانه اذ لا یقطع ما بینهما من مسافة الا بقطع
نصفها ولا نصفها الا بقطع نصف ذلک النصف وهلم جرا الی ما لا یتناهی من انصاف فی انصاف فلا یتأتی قطع ما بینهما
من المسافة فی زمان متناه والجواب انا لا نقول ان فی الجسم اجزاء بالفعل ما لم تتجزأ فلیس ههنا نصف ولا ربع
بالفعل بل انما یکون اذا فرض القسمة ولا یمکن خروج التقسیمات الغیر المتناهیة والاقسام التی بحسبها من القوة
الی الفعل حتی یلزم ان یکون المسافة المشتملة علیها غیر متناهیة فلا یمکن ان تنقطع فی زمان متناه واما لا تناهی
القسمة بمعنی لا وقوفها علی حد لا یمکن بعده فلا یلزم منه عدم امکان قطع المسافة فی زمان متناه لانها لما
لا تقف فی المسافة المتناهیة کذلک فی الزمان المتناهی فان المسافة والحرکة والزمان متطابقة فکل منها
متناه غیر مشتمل بالفعل علی الاجزاء ولا تقف قسمته علی حد لا یمکن بعده واذا فرض قسمة فی واحد منها فبازائه
اقسام تفرض فی الباقیین واعلم ان بعض الناس کانکسا فراطیس وافیغورس من الاوائل والنظام من معتزلة
المتکلمین لما وقفوا علی ادلة نفاة الجزء ولم یقدروا علی التفصی عنها اذعنوا بها فآمنوا بان الجسم قابل
للقسمة لا الی نهایة لکنهم لم یفرقوا بین القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما ترد علی اجزاء موجودة بالفعل
فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء غیر متناهیة بالفعل فتلک الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة
وجود المفرد بالفعل فی المؤلف وعلی التقدیرین ففی الجسم مفردات غیر متناهیة ولما کانت القسمة انما ترد
علی اجزاء موجودة بالفعل ولا جزء موجودا بالفعل فی المفرد فلا یکون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء
المفردة الغیر المتناهیة فی الجسم غیر قابلة للقسمة فهم هربوا من القول باجزاء لا تتجزی ولزمهم
القول بها غیر متناهیة وهذا اشنع من الهرب عن المطر والوقوف تحت المیزاب ولکنهم مع الشناعة
انه جری بین اصحاب الجزء اعنی القائلین بترکب الجسم من اجزاء لا تتجزی وهی متناهیة

متناهية عندهم وبين هؤلاء ضرب تشكل في الاقدمين وكذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء
اوردوا على هؤلاء ان احد شاء مع العدد يجب ان لا يلحق سلحفاة بطيئة الحركة فالتجأ افيقورس من هؤلاء الى
الطفرة وهي ان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في منتهاها مقصوده عن حد وكب لم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط
واما في المحدثين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على هؤلاء بانه يجب ان لا يفرغ ذرة من قطع نعل يسير عليها التجأ من تبع
بافيقورس من هؤلاء وهو النظام الى القول بالطفرة واوردوا لذلك مثالا من حركة الدائرة القريبة من طرف الرحى
والدائرة الاخرى القريبة من المركز وذكر انه لو كان الجزء عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط
بالسوية لقطعا معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل ملتئم بعضه ببعض فتبين ان
الذي في الوسط يتحرك ويقل طفراته مع ان الذي عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الذي
في الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة ولزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان يكون حركة متصلة اسرع من
حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف
واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون الى ان حكموا بان الرحى يتفكك عند حركته بعض اجزائها من بعض
فلا يلزم احدهما ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدهما ويتحرك الآخر فلا يزال احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة
التفكيك وقد يبطل مذهب هؤلاء مع ما مر في ابطال تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان تداخلت كلا او بعضا
لم يحصل حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب هذا الراي انما وقعوا في القول بالاجزاء لاعتقادهم
بذهاب القسمة المقدارية في الجسم الى لا نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا شك في ان الاجزاء
المتداخلة لا يكون لها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل باطن للالزام وان فرغ اليه النظام
وان لم تتداخل بل تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات واقل ما يمكن فيه ذلك
ثمانية على ما يراه الجبائي وذلك بان يوضع جزآن فيحصل الطول وآخران على جنبي ذلك فيحصل العرض اربعة فوقها
فيحصل العمق او ستة على ما يراه العلاف بان يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على ما يختار بان يوضع جزآن ويجنب احدهما
ثالث وفوقه آخر فلا يكون كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر يبطل كلية رايهم لا رايهم بالكلية فاذا اردنا ابطال
رايهم بالكلية اضفنا الى ذلك ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد متناه في الحجم قطعا والاجسام التي
اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس وبرهان تناهي الابعاد ولا خفاء في ان الحجم اذا
كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازديادها وينقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد منها ذا الكل ولو

مراتب غير متناهية العدد وضرورة عدد الواحد كل ما يتألف عن الآحاد ويجب ان يكون نسبة حجم جسم حصلناه
الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد
نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه الى متناه لتناهي الحجمين بعد الاخص ان يقع
من الراس اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم ايضا
الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء الغير المتناهية غير متناه الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم
فلا شيء منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية فبطل رأيهم بالكلية وقد سددنا من قبل طرق تمسكهم
الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قد علمت في الاجسام من اتصالها وامتناع تالفها من اجزاء لا تتجزى
متناهية او غير متناهية وتحليلها اليها وقبولها القسمة لا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان المقادير
الجسم اعني الجسم التعليمي الذي هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف
الجسم التعليمي من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة
انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على
الحركة تشابه الاجسام فيما ذكر من الاحكام وتبين من ذلك ان ليس لشيء من المسافة والحركة والزمان جزء اول
اللهم الا بحسب الفرض والا فكل ما يفرض اولا يمكن فرض قسمته الى الجزئين متقدم ومتاخر ويكون جزؤه
المتقدم اولى منه بالاولية وهكذا الا الى النهاية وسيأتيك ما يعرض من شبهة في اتصال الحركة والزمان وحلها

قلت الفصل الثاني في احالة للاتناهي في العظم والتمادي في الاجسام والكميات الحاوية المجتمعة
المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم ومقدار وعدد ذي مجتمع الآحاد ومتسق النظام متناهيا
بالفعل والا فليفرض آب بعدا او عددا ماديا مجتمع الآحاد ومترتبها غير متناه بالفعل في جهة وليفرز منه
آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب او ما يساويه على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم
يتفاوتا في الجهة الاخرى لتساوي الجزء والكل وان انقطع ج ب دون آب يكون متناهيا والزيادة عليه
آج الا بآج المتناهي فيكون متناهيا ايضا ولا يجري البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق اذ تطبيق جزء
على آخر الا بهم تطبيق الباقي على الباقي واما تطبيق جزء جزء تفصيلا فلا قدرة عليه لهم والحكم العقلي الجملي لا يظهر
الانقطاع بل بحصول التفاوت وايضا ليفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في جهتين فاذا
حرك من طرف الذي بازاء جهة ب الى آب مع ثبات الطرف الآخر بحيث المسافة لكن لا يتاتى هذا مع غير المتناهي

غير المتناهي لا الى ما لا اول اقول لو امكن انه لا بد لحدوثهما من اول نقطة تكون بهما وكل ما يفرض في غير المتناهي
اول نقطة للمسامتة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فانما يلزم ان يكون لها اول نقطة لو كان
لها اول آن الحدوث وليس كذلك اذ ليس للزاوية بل لها اول بل انها لو حدثت لكانت في اي آن يفرض مع نقطة ولا تتصور الا
بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي فلا يتاتى
ذلك في زمان متناه وهذا يختص بابطال لا تناهي الابعاد مطلقا وايضا ليفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث لا يزال
الانفراج بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى اللانهاية بالفعل كان الانفراج كذلك مع انحصاره
بين الحاصرين وخروج الامتداد عن التناهي بالفعل دون الانفراج المتزائد معه غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج
كثلثي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا يختص بابطال لا تناهي الابعاد فيما فوق جهة
اقول الفحص ههنا عن امكان اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في
الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها لا اتفاقا بهذا الموضع ولا شيء
من هذه البراهين يتناول ذلك على ما صرح به الشيخ في الشفاء ثم ينبغي ان يتفطن بان اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق
بان لا يكون الشيء ذا كم اي لا يوجد له ما يتعدد به سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون
للشيء نهاية بالفعل لكن من شانه ان يعرض له نهاية بالفرض ويكون اذا تعدد لواحد وضعي نفد البتة كالدائرة بل
بمعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون له في شخصه نهاية
بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا تعدد لواحد طبعي او وضعي لم ينفد البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا
المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة
والمتسقة اي المرتبة ترتيبا طبعيا او وضعيا بخلاف المتصل الغير القار كالزمان والحركة وبخلاف الاعداد
الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين المستعملة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على
ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاحاد ومترتبها
متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه
آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب الجزء على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة
الاخرى يتساوى الكل والجزء والا انقطع ج ب دون آب فيكون ج ب متناهيا ولا يزيد عليه آب الا
بآج المتناهي فيكون آب ايضا متناهيا هف وكذا لو فرض تطبيق ما يساوي ج ب على آب يظهر التخالف

ويجب ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق الا ما يتبادر منه ويعهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع
المحاذات في الخارج او الوهم بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ مبدأ احدهما
بعض معين تحليلي او تاليفي وقع في امتداد الاتصال او الاتساق كان بحذائه بعض معين بما تليه من الآخر
ثم انما يظهر الخلف ههنا بلزوم انقطاع الجملتين الناقصة والزائدة اذ اتأتي التطبيق بينهما في آن او زمان
متناه والانحفاظ وان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في الخارج في زمان متناه بين كل متجانسين متشخصين
من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين
بتطبيق المبدأ على المبدأ بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي
في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا جزئيات المفهوم الغير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض
صدقه عليها وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير
لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين ووضع مباين له في الاشارة لسائر
الاجسام ومن البين ان الجسم المتشخص لا يرتسم صورته في العقل ولا يكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل
من الجسم وضع ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الوهمي فيه
فالبرهان ينهض على استحالة وجود ما يكون فرد المفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج
والذهن معا وان امكن تصور مفهوم الغير المتناهي اذ لو استحال تصوره استحال الحكم باستحالته وكذا ينهض البرهان
على استحالة اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان
متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في المجتمعة الغير المرتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ على المبدأ
والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان الامتداد في الآحاد فرع الاتساق وبعبارة
اخرى لا اشتباه في زيادة احدى الجملتين على الاخرى وتطبيق المبدأ على المبدأ لنقل الزيادة فيما انتهى
الى الجهة الاخرى واما بلا اتساق فههنا تحير والحكم بالتفاوت والتفاضل لا يوجب الانقطاع اذ لا تميز او
هناك عن الطرف الا هم الا اذا تجشم تطبيق جزء على جزء مفصلا فيقع في التطبيق ترتيب ولا يتأتى في زمان متناه واما
فتوهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا في الخارج بجريان التطبيق الوهمي فيها ففاسد اذ التطبيق الوهمي انما
يكون بين الصور المرتسمة في الذهن وجاز ان لا يرتسم منها في زمان متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج
غير متناهية وكذا توهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا وذلك

وذلك لانه ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي والوهمي فلانم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في زمان متناهين
الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد حكم العقل بان مع الجملة الزائدة بآحاد الناقصة وزيادة فذلك حكم
بالتفاضل ولو ظهر منه الانقطاع كفى مؤنة اقامة البرهان كيف وليس في العقل استعداد والانقطاع انما يكون بعد
الاستعداد وقد تقطن ان عقق اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في
امتداد الزمان والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتاتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في وعاء
الدهر والحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب الماضي وانت تعلم ان الغرض من التطبيق بين المتصلات
الغير القارة في نفس حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب الخارج فمن المحالات
التي لا يصح ان يبنى عليه لزوم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن فانما يتاتى فيما ارتسم من تلك
الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في
الدهر او في الحضور عند الباري تعالى انتهض البرهان على تناهيها في جانب الابد وهذا كما نجا الفلاسفة
الفلاسفة يضاد قوانين الملة وما اول التقصي عن ذلك بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين ان دلالة تناهي
الزمان في جانب الازل لو سلم كون غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل بحيلة
البرهان واما اللاتناهي في جانب الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يتسم بعده فلا يلزم منه ان يكون
الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية في
الخارج فالخارج الى الفعل الحاضر عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وزيفه بان
التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج والتدريج في الوجود في وعاء الدهر والحضور
الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده ماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية وكذا الحضور عند
الباري وثانيا بان لوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كونها واقعة في وعاء
الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد وليس فيها بالاعتبار
الاول تعاقب وترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ
بالاعتبار الاول اختير انه غير متناه ولم ينتهض البرهان على استحالته لانه وان وجد فيه الاجتماع لا يوجد فيه الترتب وان اخذ باعتبار
الثاني اختير انه متناه لا الى نهاية اخيرة لان الحكم بالتناهي انما يجري فيما حواه الوجود بالفعل في افق التغير
والتعقب ولو كان الاعتبار على التدريج فالماضي والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية

هذا محصل كلامه في الافق المبين اقول لا شك في عدم جريان البرهان في التعليميات بالاعتبار الثاني في عدم الاجتماع بذلك الاعتبار ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل ولا يضر فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب المضي على تقدير ازلية الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل مع ان هذا الماضي هو نفسه انتهاض البرهان في الماضي على اجتماع في الدهر والحضور عند المبدع واذا اعترفت ههنا بعدم نهوض البرهان بهذا الاعتبار في المستقبل لفقدان الترتيب لا خفاء في استواء الماضي والمستقبل في ذلك فلم يبق اذن شيء في ابيد اعتبار ينهض به البرهان على استحالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل لكلامه وجها لست احصله هذا

وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات والتمسك به في ابطال تسلسل العلل لاثبات المبدأ الاول من تشويشات المتاخرين وتمويهاتهم وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فقلده دون هؤلاء فانهم مع تاخرهم ههنا البرهان التطبيق وتعويلهم عليه لما نص على عدم تناول هذه البراهين للامور الغير الطبيعية كان ذلك حكما منهم على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلاح سقوط ما عول من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان الزاما للفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع فباعتبار ما بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيبها زمنية حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فليفرض خط آ ب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في الجهتين وليكن نصف قطر من كرة مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د من طرف د الذي بازاء جهة ب الى آ ب مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتا لآ ب الغير المتناهي اي بحيث يقاطعه على نقطة ولو بعد الاخراج بعدما كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة وتكون لا محالة في آن حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها او لا تكون لا محالة بزاوية حادثة عند المركز والزاوية قابلة للانقسام الى غير النهاية ويكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يكون حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي هذا خلف ومن هنا تراهم انما تمسكوا بحسبان ان يكون للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى يكون المسامتة فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى وليس كذلك والمسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة ان الآن لا يصلح ان يقع طرفا

ظرفا لها كذلك للمسافة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم ان الحادث في حدوثه على ثلاثة انحاء الاول
ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن بقاؤه بالنظر الى نفس حقيقته كالآن او امكن لكن لم يوجد كموافاة الحدود المفروضة
في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار الحركة والا لانقطعت الحركة وكمسامتة الخط المفروض حركته بهما النقطة
نقطة من الخط الآخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة وكل من الآن والموافاة والمسامتة المذكورة وان لم يكن من الموجود
بالفعل بدون اعتبار معتبر لكن ذلك لا يضرنا او يبقى زمانا بعدما حدث في آن كالصورة الكائنة وكالوصول
الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط المنقطع المنقطع الحركة عند مسامتتها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء
كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع
وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون لحدوث هذه الامور وجود في آن اصلا لا
آن هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه
نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت او لا على
وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان ليسير اليسير او بحيث يتجزأ الا مع السابق
فجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر
متحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدأ فيه الحدوث نعم له اول
آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في
زمان منقطع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه وفي كل
آن او جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط او ما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع
وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرفيه مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين
من هذه الزاوية وكمسامتة الخط المفروض حركته بهما للخط الآخر النقطة منه وهذه المسامتة هي التي كنا منافيها
ولا يكون لهذا القسم اول آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه فلم يكن موجودا في آن
هو مبدأ هذا الزمان وكان ذلك لان آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن
حتى يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن زمان يكون
هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا
بان يكون آن اول هذا التفصيل ما يهمنا في هذا المقام ولنتمم الكلام فنقول كما ستعرف

الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة منها في آخره اما الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات
فلا يكون جزء منها اوسط طرفيها مقدما ومؤخرا فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر
ولك ان تقول اولها عين آخرها ان اريد بالاول ما لا سابق عليه وبالآخر ما لا لاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان
حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على سبيل هذا او لا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية
لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن اما ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون
له آخر آن الوجود كالصور فانها تنعدم في آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن
الفساد ولا يفصل بينهما زمان حتى لا يكون فلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة
القطعية وان لم تكن منطبقة عليها ومسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة
بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن و
الآنيات والصور لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان
والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له
اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل
التدريج من غير تصرم كقدر معين من الزاوية الحاصلة بالحركة فللسابق من عدمه ايضا آخر آن لا للسابق من
عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات
لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ولا يكون لانعدام
لوجوده آخر آن والزمان وما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور
الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية اذ يكون انعدامه وافاقه بمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة
انقطعت الحركة عندها او استمرت بعدها يكون لعدمه اللاحق اول آن وانما آثرنا التفصيل وان افضى
الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل وللافهام من ان تضل فليكن هذا على ذكر وقد لاح لي
بعناية الله في المحجة في تقويم البرهان واقامة الحجة وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات
طرفيه منه تزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال اذ لو حدثت
لكانت في اول آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا يتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بعد
على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج ولا نهاية

ولا تناهي ذلك في زمان متناه فيح لكنا ان نقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه في جانب الماضي
فلا تكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي
زمان غير متناه او انه يلزم ان لا تخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ما ولا تكون على نقطة ما
الا بعد زمان غير متناه بعد الموازاة يكون فيه الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على هذه النقطة وهذا البرهان
يختص بابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقا ولا ينهض على ابطاله في الاعداد الثالث البرهان السلمي وتقريره
على ما كان في مسافة الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه في الجهتين فليفرض خطان غير متناهيين خارجان
من نقطة كساقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا الى غير النهاية كان البعد بينهما
كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين
غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن لا يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى
غير النهاية بل كل بعد يفرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد
وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي
عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا باللزوم بين لا تناهي الامتداد
بالفعل وبين لا تناهي الانفراج المتزائد معه كذلك فخروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج
المتزائد معه من التناهي غير متصور ومما يصلح شبهة على ذلك انه لا ارتياب في ان خروج خطين محيطين بزاوية
لا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلولا استلزام اللاتناهي في الامتداد
اللاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لا تناهي السطح في الجهتين وكون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين
الخطين في الزاوية متناهيا انما هو لكون الساقين ايضا كذلك فان ضر ذلك في امكان اللاتناهي لم يقدح
في المقصود وبالجملة فاللانهاية ههنا فرضت حاصلة بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما
ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست بالفعل بل هي لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة
تفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع الانتظام عندها وقد يفرض زاوية الانفراج كثلثي القائمة حتى
يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد من ثلثيها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر
وهذا البرهان كما مرت الاشارة اليه يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة **قلت الباب الثاني**
في المكان وفيه فصلان **الفصل الاول** في انية المكان وتحقيق ماهيته يكاد ان يكون من الفطريات

ان ههنا شيئا يسكن الجسم فيه وينتقل عنه واليه ويسمى المكان والنقلة شاهدة به لولاه لم يكن فوق ولا تحت ولم تختلف الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الى ان التخيل العامي يمنع وجود شيء لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان يطلقه العامة تارة على ما يستقر عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السقف في مكان فاذا توسعوا اطلقوه على ما يسع الشيء ولو مع غيره واذا ضيقوا اخصوه بما يختص به وهذا ما بحث عنه وسيتبين لك مما علمت من لوازمه الانتقال الى انه ما يختص بالجسم من غير دخول فيه او قيام به فهو اما بعد غير مادي مساو له في اقطاره او السطح الباطن من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه اذ اما الجسم الحاوي فمن تورع يسيرا من العامة يحيد عنه الى الاحاطة فلا يجعله مكانا حقيقة له بهذا المعنى بل سطحه والاول باطل والا لكان اما فراغا موهوما ليس لشيء في الخارج وقد لاح بطلانه واما بعدا مجردا موجودا وهو باطل ايضا اذ يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته ولوازمه لا يترجح له حد دون حد فلا يكون الشكل له من ذاته او لوازمه فيجوز تبدل شكله لاستلزامه الجهة القوة المحوجة الى المادة فلا يكون مجردا وايضا المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد مجردا لمنع من ان يداخله ابعاد الجسم فلا يكون مكانا له فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان وجوده ولو برفع الجسم فطري ولذا تصوره مفطورا وانه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام مكان ولكان الطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح متحركا فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف الاجسام يتنبه لتعاقبها وانقطاع بعضها ببعض بخلاف الابعاد فيظنها انها باقية بعينها ولا يقدر الفه بها على تجردها والهيولى انما يدرك العامي من الهواء البعد دون الجسم فيجد البعد مع فقد الجسم بالعكس والتزام الثاني والكائن الوهم لعدم الفه الاجسام في المكان يحسب المكان للكل ومنع الثالث فان المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدأ الاستبدال فيه والا كذلك الطير فهو ساكن ان اريد به الاين النسبي من امور ساكنة والذي لو خلي وحاله وترك عليه كما هو اوليس بساكن ايضا ان اريد به يكون في مكان واحد زمانا اقول ههنا مقامان المقام الاول في انية المكان اعلم ان الشيء قد يتصور بعوارض فيبحث عن وجوده بل تحقيق هويته فالمكان يتصور بما يكون فيه الجسم وينتقل عنه واليه فيتكلم في وجوده ان لم يعلم بعد ان ماهذا شانه ما هو فيقول ما دل ان يكون وجوده فطريا وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون في التوهم دون الخارج فكان توهم الاجسام عنده اولئك من قبيل توهم للباري تعالى وعنده هو لا على نحو من توهمهم المناطق والمراكز الافلاك وتهيد

ويشهد على وجوده أولاً انتقالة فانها موجودة بالضرورة وهي مفارقة شيء لشيء وكل ما سوى المكان ربما يبقى
معها ففي مفارقة المكان وثانياً ان الشيء انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك تحت ولا فوق و
التالي باطل بالضرورة وثالثاً انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم تختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية
بان يتحرك البعض صاعداً بالطبع الى فوق والبعض هابطاً الى تحت فيكون مطلوباً ومهروباً ذلك لكنها مختلفة
قطعاً فان نوقش بان النقلة مفارقة لوضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام وصيرورة الشيء فوقاً او تحتاً
ايضاً بذلك والمطلوب والمهروب بالحركة الطبيعية ايضاً ذلك فاقول ان كان الوضع والترتيب بان كان بحيث يكون
الاجسام متراكمة بحيث يكون اي جسم محاطاً بكليته بالاجسام واجسام يكون لا محالة بسطح او سطوح من الجانب محيطاً بالجسم حاطه
بانه ويسكن الجسم فيه وينتقل عنه فقد ثبت المكان والا فيكون الاجسام متباينة فيكون بينها فضاء مقدار مكن
يمكن ان يتحرك اليه الجسم ويسكن فيه ويتفاوت بالضيق والسعة الا بمجرد اختراع الوهم فلا يكون لاشيئاً محضاً بل اما
موجوداً بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان اذ لا يوجب هنا ان يكون سطح البتة ولا يعني بوجوده
ان يكون بالفعل في الخارج فان الذي يتحقق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل حين يقصده المتحرك
على ان ذلك الفضاء يجب ان لا يكون مادياً والا لكان جسماً وثبت ازدحام الاجسام وعاد الى الاول اذا
لم يكن له مادة قابلة فلم يكن موجوداً بالفعل كان لاشيئاً محضاً وقد لاح بطلانه هذا وقد بلغت شهرة المكان
في ظهور انيته الى ان التخيل العامي يمتنع وجود شيء مطلقاً الا في مكان ويوجب لبعداً قائماً بنفسه حتى يكون
مكاناً يوجد فيه الاجسام اما كونه بعداً فلتخيل انطباقه على ابعاد المتمكن واما قيامه بنفسه فلسبقه بالوجود على
الاجسام وانتقالها فيه بتغير الاجسام المقام الثاني في تحقيق ماهيته اعلم اولاً ان العامة يطلقون المكان
تارة على المستقر عليه الجسم كالارض وتارة على ما يكون فيه فان لم يستقر عليه فيجعلون السهم حين تحركه
في مكان مع عدم ما يستقر عليه ويثبتونه فيه وسموه مطلقاً وهو على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت
والدار حتى كرة العالم وقد يستثنون اولا اخر لو اشارة الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان جسمان كما لا يكون
جسم في مكانين فيخصونه بما يسع الجسم ولا يسع معه غيره هذا الفحص عن حقيقته ولعلك تيسر لك بما
علمت من لوازمه الانتقال الى لوازم اخر تكون شركاً لاقتناص حقيقته الاول انه جاوز ذلك من كونه
بحيث يسع الجسم الثاني انه يختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث انه غير داخل فيه ولا
الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم والى آخره وغير ذلك فههنا احتمالات يتأتى

فيهما وذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم وغير الوضعي كالمفارق او الوضعي الغير
المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتوائه على الجسم بالكلية تعين ان يكون وضعيا منقسما
اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا
غير مادي والا فان قام بمادة الجسم المتمكن قيام صورة او مقدار لزم دخوله في ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة
اخرى لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا ثم يجب مساواته للمتمكن في
اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثاني لم يجز ان يكون قائما بنفسه لانه لا يعرف في موضعه ولا ان
يكون قائما بذلك الجسم لما مر فيجب ان يكون قائما بغيره فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحوه السطح ايضا فهو اذن
سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر منه او الباطن من الحاوي الغير المماس لمقعر الحاوي فانه
حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي فقد اتضح
بهذا ان ما يعزى الى قوم من الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب وصورة لكونها اول محدود له
بسيط ملاق لبسيط تام محيطا كان او محاطا حتى يكون للجرم الاقصى مكان يتحرك فيه هو بسيط محوية زعما منهم
انه لابد وان يكون لكل جسم مكان وان حركة الافلاك اينية زمانية فلابد لها من مكان كلها باطل لا يستحق ان يلتفت اليه
وانما الحق دائر بين الاحتمالين لا يقال يحتمل ان يكون المكان هو نفس الجسم الحاوي لا سطحه لانا نقول كل من ترعرع
وتدرج قليلا من العامية وان لم يراهق بلوغ الخاصة يعلم ان ثخن الحاوي لا دخل له في الاحاطة فلا يجوز ان يكون
المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما انه لا يجعل نفس الجسم الاسفل مكانا بالمعنى الاول اعني ما يستقر
عليه الجسم بل سطحه فلننظر في الاحتمالين فنقول ان الاول اعني كونه بعدا غير مادي مساويا للجسم في اقطاره
باطل والا فاما ان يكون فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه واما ان يكون
بعدا مجردا موجودا كانه برزخ بين عالمي المفارق والمادي كما يراه جمهور الاشراقيين وهو المشهور من
افلاطون وان كان قد يعزى اليه من انه هيولى او انه صورة وربما يؤول ذلك بانه سمى البعد المجرد تارة
هيولى لقبوله التعاقب كالهيولى وتارة صورة لتجرده واحتوائه الجسم مثلها وهو ايضا باطل بوجهين الاول
منهما يبطل وجود البعد المجرد مطلقا وذلك انه يجب ان يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون متشكلا
لكنه بذاته ولوازمه لا يترجح له حد دون حد فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا وشكلا
معينا كان للجزء ما للكل ولم يكن كل جزء فاذا لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل شكله المستلزم لحجمه

لجهة القوة المحوجة الى المادة على ما ستقف عليه وبالجملة لم يتبين البعد الا صورة جسمية او مقدار لها ولو امكن توهم
المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لهما وعلى ما قررنا البرهان ههنا يكاد يظهر احتمال مخالفة
البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية شيئا والثاني منهما يبطل كون المكان بعدا مجردا وذلك لان الاجسام متمانعة عن
التداخل بالضرورة وامتناعها عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي لا تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة
البعد والامتداد الا ترى ان الخط والسطح اذ هما امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف اليهما بعد يحاذيهما
في جهة الامتداد زاد ولم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه بخلاف جهة اللاامتداد والجسم فهو ممتد في
الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا يدخل فيه ما يضاف اليه في جهة اصلا وكذا الجسمان يكون حال ذلك البعد
الابعاد الجسمانية ولا يجدي تجريده من المادة وتجرد اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد منع من ان يداخله اجسام
فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذ قد يسبح فيه تخييل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه تارة واذا سمع البرهان يقتضي امتناع
تخيله فيه كاد يوسوس في تركيبه ان البعد يجوز ان يخالف البعد المقداري الجسمي بالماهية فلا يلزم من امتناع
تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد فينبغي ان لا يصغي اليه
ويعلم ان طبيعة البعد المقداري الممتد في الجهات نوعية متحصلة انما تختلف بالخارجيات دون الفصول على انه لو
ان اختلفا بالماهية لكنهما يشتركان البتة في نحو المسوحية والمساحة بينا ولهما على السواء ولا تختلف باختلافهما في الماهية
ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس ويجري بينهما
نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين وبين جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد احدهما في المساحة على الآخر زادت
المساحة واذا انتقص نقصت كما ان مساحة بعد جزء من مساحة بعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذا مساحة
بعد او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستحال ان الاجزاء
المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان تمتنع من ان تداخلها الابعاد الجسمانية اولى
فلعل هذا القسم الناظر واذا علم التقسيم المذكور واذا ابطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو ان يكون
المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من المحوي كما هو رأي المعلم الاول والمشائين واعلم ان اصحاب
البعد مقالاتهم منها انه كما يمتنع المتمكن او بقاؤه لو لم ننبه على فساده فلينبه الى انها قال اصحاب البعد
الموجود منهم خاصة ان وجوده ولو رفع الجسم وكذا الخلو الاجسام فيه فيظهر بطلانه البديهية فان الناس كلهم
يحكمون بان ما بين اطراف الاناء بعدا يتعاقب عليه الماء والهواء ويبقى بعينه معهما فلا يكون هو القائم بهما

بل هو المكان بداهة وحينئذ لا يحتاج في اثباته الى برهان وما اورد لابطاله سفسطة تعارض حكم الفطرة فلا
يتكلف الجواب عنه وكأنهم من ههنا سموه مفطورا اي مفطورا عليه البديهة او ارادوا انه مفطور عليه لا موهوم
ولا مادي وانه اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان اتودوس الشاعر لما اراد ان يحدث في
شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول الخلق المكان ثم الارض
الواسعة وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم جسم لذهب تركب الاجسام الى لا نهاية وهو
باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان وقالوا ايضا انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون
الحركة هي المفارقة من سطح كذلك الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركا لتبدل السطوح
من الحاوي وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح لكان سماء
المجوف ظاهر بديهة بكونه ساكنا وان سطح مشارق الارض ومغاربها والجواب عن الاول اعني ادعاء
اصحاب البعد الموجود من فطرة البديهة عليه منع ذلك بل انما هو عن اغلاط الوهم لان الاجسام مختلفة
والابعاد متماثلة واذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت بعض ابعادها عليه لكن الوهم يتنبه لتعاقب الاجسام
لتخالفها ولا يتنبه عليه الامر في الابعاد لتشابهها فيظن ان ابعادها بعينها باقية وكذلك يتنبه لانقطاع جسم عن جسم
لتخالفهما فيجد مكان الاول غير مكان الثاني ومكان الثاني بدون الاول ولا يتنبه لانقطاع بعد عن بعد لتشابه الابعاد فيجد
البعد متصلا واحدا فذهب الى ان المكان فيتوهم ان المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه لما يدرك الخالي من الهواء بل البعد
دون الجسم فيجد البعد مع فقد الجسم بلا عكس كما سيأتي وعن الثاني وهو لزوم ان لا يكون مكان لبعض الاجسام التزام
ذلك فان بطلانه غير ضروري لا مبرهن عليه لكن الوهم انما ألف من الاجسام بالمكان فيتوهم ان كل جسم مكان بل يتوهم
ان كل موجود له مكان فكما لا يكون شبهته حجة لا يكون ذلك حجة ايضا وعن الثالث وهو حديث الطير منع لزوم تحركه لمنع
ان الحركة حقيقة هي مطلق تبدل الامكنة على متمكن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدأ الاستبدال فيه ولا كذلك الطير المذكور فلا يكون
متحركا وسيأتيك هذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى فاما انه هل يكون ساكنا فان اريد بالساكن ما لا يتحرك وهو من
شأنه الحركة او ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي لو خلي وطبعه وحاله وترك عليه مكانه حفظه كان ساكنا
وان اريد ما يكون في مكان واحد زمانا فليس بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس
بمنع ارتفاعهما على انه ان سلم ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فلم يكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وانما يستشنع
اهل العرف ذلك لغفلتهم من ان المتحرك بهذا العرف هو تبدل الامكنة عليه والعبرة للمعاني دون الالفاظ

الالفاظ ولو حسبوا عدم تبدل الامكنة حملهم فاسى حجة في حسبانهم وعمن الرابع وهو لزوم سكون المسافر ان
اريد بالسكون ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فلتزم ولا نسلم بطلانه والضرورة انما تقتضي بكونه متحركا في الجملة
وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان
العرفي اعني ما يكون فيه الجسم ولا يكون مختصا به كالصندوق للدرة قلت **الفصل الثاني في ابطال الخلاء**
واذ قد تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلوه عن متمكن ح الا المحشو واما ان يكون لا شيئا محضا وهو
باطل لقبوله المساواة والمفاصلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما تمسكت به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يمكن فيه
حركة على خلاف ما يقولون بل لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين ح يكون لا محالة في
زمان ثم فرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى
وفرض ايضا حركة كذلك في ملاء ارق منه يكون نسبة معاوقته الى معاوقة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في
الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول لان الزمان يتفاوت بحسب تفاوت المعاوقة لزم ان يكون زمان الحركة في
الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى
ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود اذ يكفينا انه يلزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء
مساواة حركة لا في معاوقة لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة واول ما ورط اصحاب الخلاء في
القول به ان ما بين المتلاصقين ليس بجسم في ظن العامي فما فيه هو الهواء ليس بجسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذ نبهوا
بان اللمس يحكم بوجود الهواء بمقاومته اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء
صرفا فانه ملاء مخالط للخلاء ثم شبهات اضطرته الى اثباته منها انه لولاه لم يزد حجم الماء المنجمد بالاذابة ومنها انه لم يتحرك
العالم يتحرك جسم اذ انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال الماء الى مكانه لا الى مكان هذا والا دار بل الى ملاء
آخر حكمه كذلك وايضا يجب ان يملاء ما خلاه هذا غيره وهلم جرا وانه اذا رفعنا باطن اصبعنا دفعة عن سطح
الملس يحاذيه بحيث لا يتخللهما ثالث فانما ينتقل ما يملاء ما بينهما من الاطراف فحين كونه على الطرف يجب خلو
الوسط ويحل الاوليان بان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فجاز ان يتخلخل او يتكاثف اي يقبل مقدار
ازيد او انقص فيتخلخل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثالثة بان ارتفاع
الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه جسم من الطرف الى الوسط **اقول** اصحاب
البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من متفلسفة بغداد جوزوا

الخلاء اعني مكانا ليس فيه متمكن في البعض الآخرين مع اصحاب السطح كافة احالوه اذ قد حققنا ان
المكان هو السطح المذكور فنقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك السطح عن متمكن فحشوه اما ان يكون لا شيئا محضا
وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ولو شئت قلت من الراس من غير بناء على
ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان قيل عليهم
ذلك لا يكون لنا كلام معهم الا انا نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن والامكنة متفاوتة في المقدار فلا يكون لا شيئا
محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه وسطحا فينتقل الكلام الى حشوه والحجة التي توجب تبكيت اصحاب الخلاء
ويشترك في التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فلنفرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين
ونكون في الخلاء في زمان ولنفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون لا محالة زمانها اكثر من
زمان الاولى وحركة اخرى بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ارق من الاول يكون نسبة مقاومته
الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول لا شك ان الزمان يتفاوت بحسب تفاوت
المقاومة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثل الحركة لا مع
المعاوقة لا يقال المحال انما لزم من فرض الحركة في الخلاء لا من مجرد فرض الخلاء فيجوز ان يكون المحال هو الحركة فيه لا نفسه
لانا نقول اولا ان الحجة كما اشرنا اليه مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانيا انكم اوما اليه انما
نبطل خلو المكان مع بقاء امارات المكان فيه فلو لزم احالة على تقدير الخلو فينسلخ عن امارات المكان فلا كلام معه
وقد يقال ان الحركة في الخلاء ان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير وجوده بل لو وجد المكان الخالي
لكانت الحركة فيه اسهل فليتامل فيه واعترض على الحجة بان المحال لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل مع فرض
مقاومة على النسبة المخصوصة فيجوز ان يكون المحال هو تلك المقاومة واجتماعهما مع الحركة في الخلاء والجواب انا لا نحتاج
الى ان نجعل للمقاومة على النسبة المذكورة تحقق وجود لانا نقول ان بان هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا بالزمان
لحركة في مقاوم ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة او نفرضها صادقة وكل حركة في الخلاء فهي حركة في
عدم مقاومة وهذه المقدمة ايضا صادقة وكل حركة في عدم مقاومة فليست مساوية لحركة في مقاومة على
نسبة ما لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء مساوية بالزمان لحركة في مقاومة
لو كانت ويلزم منها وهو التالي ان لا شيء من الحركات في الخلاء بحركة في الخلاء هذا ما ذكره الشيخ اقول ويمكن تحرير
هذا الجواب بنمط اخر بانا لو جعلنا المحال اللازم صدق حملية هي ان الحركة مع معاوقة ما لا معها فهو بما ذكرتم

ما ذكرتم فان ذلك انما يلزم من فرض تحقق الخلاء والحركة فيها فقط بل مع فرض مقاومة مخصوصة ايضا فيجاز
ان يكون استحالة اللازم لاستحالة المقاومة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء او الحركة فيه لكنا نجعل الملزوم اللازم
صدق شرطية هي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقتها كهي لا معها فلا يرد ذلك لان
هذه الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلانه لان لزومها لا
يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان اي صدق الشرطية
لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان تاليها وان كان محالا لكن اذا كان المقدم محالا جاز
ان يستلزم المحال فيصدق الشرطية لانا نقول بما ذكرت فان كان المشغوفون بما يتوسلون به الى التشكيك
حيثما كان على محال لكن يجب ان يعلم انا لا نستدل باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة
كما نعلم كذب قول القائل لو كان الجسم عندنا لكان واجبا بالذات وليس كل شيء يستلزم كل شيء وقد اعترض
ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في
الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر
الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك
القدر مع زيادة اقل من الزيادة الاولى بقدر نقصان مقاومة هذا الملاء عن مقاومة الملاء الاول
وهذا الاعتراض في غاية السقوط لانه ان كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فليفرض حركة
في ذلك الزمان تكون لا محالة في مسافة منطبقة على الزمان والمسافة وكل منهما يقبل القسمة لا الى نهاية
وبانقسامهما انقسمت بتقسيم الباقي منهما وتقسيم الحركة ايضا فيكون في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء
من الحركة وجزء ما حركة ايضا فقد وقعت حركة في اقل من ذلك الزمان فلم يكن استحقاقه لنفس الحركة ثم ربما
يناقش بان قطع مسافة معينة في خلاء كان او ملاء يكون الا بميل معين فيمكن ان يتحد زمان الحركة
بذلك الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة ويزداد
الزمان باعتبار مقاومة قوام الملاء الميل فيتفاوت هذا الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في اية
مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان لا قدرا معينا من الزمان بازاء نفس الحركة في مسافة
يمكن ان يقع حركة في تلك المسافة في اقل منه بازدياد القوة والطبيعة انما تقتضي الحصول في المكان
فكيف تقتضي التراخي فيه لكن لما كانت مفارقة للمكان لا تتمكن من الوصول اليه بدون الحركة اقتضت الحركة

في المسافة التي بينهما واما تحدد زمان تلك الحركة فلان في اي حد فرض منه يكون الحركة في اقل منه اسرع
وياباه الطبيعة اليق وليس للسرعة حد ينتهي اليه فالميول الطبيعية لا يمكن ان يتحدد بها حد من السرعة واذا
اختلفت قوة وضعفا وانما يظهر التفاوت بينها عند المعاوقة فيختلف انكسارها بالمعاوق فاذن حينئذ يتحدد حد
السرعة ويتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة بحد من السرعة متعين باعتبار قوة
الطبيعة ومقاومة المعاوق فلا محالة يتحدد ولها زمان منطبق على المسافة محدد باعتبار المسافة والقوة والمقاومة
فاذا انتصفت المسافة مثلا مع اتحاد القوة والمقاومة تنصفت السرعة وتضاعف الزمان واذا انتصفت المقاومة
تضاعف السرعة وينتصف الزمان وبالجملة اذا اختلف اي واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان بحسبه كان
الكل انما يتحدد به لان قدرا منه يكون بازاء الباقيين فيكون محفوظا وقدرا آخر بازاء المختلف فيختلف بحسبه
فقد لاح انه لابد في تحديد الزمان في الحركات الطبيعية من معاوق وكذا في القسرية اذا كان القاسر طبيعيا
تنقيح هٰهنا اشكال لا ان عويصان اولهما انهم يستعملون هذه الحجة في مقامين تارة في اثبات المعاوق الخارجي
وابطال الخلاء بفرض حركة في خلاء وحركتين في ملائين يكون نسبة معاوقة الارق منهما الى معاوقة
الآخر كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة في الخلاء
فيكون الحركة مع معاوقة مثلها بلا معاوقة كما عرفت وتارة في اثبات المعاوق الداخلي في الحركة القسرية وهو
ميل طبيعي وذلك بفرض تحريك قاسر واحد لجسم خال من معاوقة ميل طبيعي في مسافة محدودة ولثان
مع معاوقة ميل طبيعي ولثالث يكون نسبة ميله الى ميل الثاني كنسبة زمان حركة الخالي الى زمان حركة
الثاني فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالي ويكون الحركة مع معاوقة كلا معاوقة وعليه في المقامين
ان الحجة انما تنتهض على اثبات مطلق المعاوق لا على خصوص شيء من قسميه ولا على كون المعاوق الخارجي
ملاء فنقول في المقام الاول ان فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق نمنع جواز ذلك ولا بد في تحديد زمان
الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي او خارجي غير قوام الملاء فالحركة في الملاء ان فرضت
بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ
كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما خارجي اعني قوام الملاء وفي الاخرى غيره داخلي او خارجي
وان فرضت معه فلا نسلم لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان
قد تعين قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظا في الحركات

في الحركات ويزيد في الملاء بسبب مقاومة قوام الملاء قدرا آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف قوام
الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة في الملاء الارق مساويا
لزمان الحركة في الخلاء الا ان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق
في الحركة في الملاء الارق الى مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء
الارق على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق في الحركة
في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الرقيق كزمان الحركة في الخلاء ولو كان نسبة زماني حركتين كنسبة فضل
المعاوقين فيهما على المعاوق في الخلاء لم يتغير عدد المعاوقات في حد اذ كلما فرض هناك ثلث حركات في معاوقات
مخصوصة واكتفي في احديها على تلك المعاوقات وفرض في اخرى معاوق زائد على حد من القوة وفي الثالثة معاوق
ضعيف يكون نسبته الى المعاوق الاول كنسبة زمان الحركة الاولى الى زمان الحركة الثانية والتقدير ان نسبة الزمان الى الزمان
كنسبة فضل المعاوق الى فضل المعاوق لزم الخلف وفي المقام الثاني ان الحركة بلا مقاومة الميل الطبيعي ان فرضت
بلا معاوق اصلا تمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجي كقوام الملاء مثلا فالحركة مع معاوقة الميل ان فرضت
بلا معاوق خارجي فلا استحالة في مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل الطبيعي الاضعف لزمان الحركة بلا
معاوقة الميل اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احديهما داخلي وفي الاخرى خارجي وان فرضت معه فلا نم
لزوم مساواة زمان الحركة مع مقاومة الميل الاضعف لزمان الحركة بلا مقاومة ميل مثل ما عرفت واظن ان
الحجة اذا استعملت في ابطال الخلاء في الامكنة المتحددة كما بين السماء والارض كادت ان تتم بشهادة البديهة بانا
وجدنا هناك خلاء وارسل فيه جزء منفصل من الارض يتحرك لامحالة الى السفل وليس هناك معاوق داخلي
لان الطبيعة في البسيط لا تقتضي فيها المعاوق الداخلي والا لكانت هناك قوى متخالفة او اقتضت قوة
واحدة امرين متضادين والخارجي ايضا لان المعاوق الخارجي اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غيره كالقسرة فا
يعدم توقف حركة ذلك الجزء من الارض على معاوق غير الملاء فيلزم ان يكون حركته بلا معاوق اصلا
فليتامل فيه واما اذا استعملت في ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا يكون فيه حركة طبيعية لشيء اجزائه
بل ارادية او قسرية راجعة اليها وحينئذ يجوز ان تحدد الارادة حال الحركة من السرعة والبطوء على ما يجوز
لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل مختلف بالشدة والضعف حتى ان ذلك يحس
مع التشكيك المقاوم لحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قوم ثم منعت الحركة وذلك الميل يختلف

بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي فهي لا تتم الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي
لان معاوقة الملاء موجودة لاستحالة الخلاء فيه فما يغني عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان
ولا يلزم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل فاي فرق بين الحركة الطبيعية
في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة من مقتض مع وجود
معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا ما لاح الى الآن ولعل الله يحدث بعد
ذلك امرا وثانيهما ان المعاوق الخارجي والداخلي الذي يجعلونه محددا انما يكسر من قوة الميل ولضعف القوة
الطبيعية للمتحرك والقاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا ايضا ينكسر قوة الميل فان زعموا ان طبيعة
المتحرك والقاسر مع حد من القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي
الحصول في المكان على اقصر ما يمكن فليكن مع المعاوق الذي يثبتونه ايضا كذلك لان الميل المتحصل
المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب كسر المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل انما يقتضي
الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين في هذا المقام غموض حقيق بالتامل
دقيق عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده كذا قيل اقول لعل الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي
الحصول في المكان فلا تقتضي تراخيه ليس هناك امر آخر يقتضي التراخي فاما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي
الحصول والمعاوق يمنعها فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي لقدر قوته وهذا ظاهر جدا في المعاوق
الخارجي لا سيما المانع فانه ليس يكسر الميل بنفسه بل الميل بحاله والمعاوق بنفسه يعوق عن مقتضاه من سرعة الحركة
واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلا فيكسر قوة الميل فيتحدد به ميل ضعيف فجاز ان يذهب الى عدم تحدد
الزمان به والله اعلم كما ذكره الشيخ اول ما خيل الخلاء لاصحابه هو الهواء وذلك لان الظن العامي هو ان البين بجسم ولا في
جسم فليس بموجود ثم ظنهم في الاجسام الموجودة هو ان تكون مبصرة والبين بمبصر ليس بجسم فلا يتخيلون الهواء
جسما والاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم شيء بل انه خالية فاول من ازعم منهم انما ظهر لان الازقاق
المنفوخة تقاوم المس فظهر لهم بالمس ان الهواء جسم فمن الذين بان لهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء اذ كان انما
يظنه خلاء صرفا ومنهم من اصر على تخيله اما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فهو ملا مخالط للخلاء اشبهما
اضطر الى اثباته منها انه لولا ذلك لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينقص اخرى من غير مداخلة جسم آخر فان النما
باطل فان المائع المنجمد يزداد حجمه بالاذابة والمذاب ينتقص حجمه بالانجماد اما اذا كان هناك خلاء

هناك خلاء صحح ذلك بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملاء ذلك الخلاء اخرى
ومنها انه لولا الخلاء لتحرك العالم بتحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك في مكان يملاه جسم آخر فلا يمكن ان ينتقل اليه
والمالي له فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل المالي له عنه ولا يكون انتقاله الى مكان هذا او الاول لتوقف
انتقال كل منهما من مكانه الى مكان الآخر على انتقال الآخر من مكانه الى مكان هذا وبالعكس فليتسلسل في ذلك
بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فالمالي لهذا الملاء يجب ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان تموج العالم كله من قدام
المتحرك الى انه يجب ان يملاء المكان الذي خلاه المتحرك غيره ولا يكون المالي له كان مالياً لما انتقل اليه هذا
لما عرفت بل غيره وكذا الكلام في مكان ذلك الغير ولم جرا الى ان تموج العالم كله من خلف المتحرك مثلا ومنها
انا اذا فرضنا سطحين ملتصقين انطباق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا المسنا باطن صفحتين
صفحتين ملساء ثم رفعناه دفعة عنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان يملاء الفضاء الذي حصل بينهما كالهواء انما
ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الطرف يكون الوسط خالياً فاعلم ان الامام الرازي
اثبت استواء السطح بان عدم استوائه انما الاختلاف اجزائه في الارتفاع والانخفاض فمع المساماة فيه الاول
انما يكون بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض لا على الاستقامة بل على الزاوية ولابد من الانتهاء الى سطوح
صغار مستوية والا لذهب الانقسام الى غير النهاية وحصول المساماة ثم ان جاز لكل لما بين ان يحصل بين كل سطحين
سطح منتصف فلا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة اي وتحقق التجاول الا الامام في استواء السطح على ان
لا يتوقف الا على وجود سطحين ملتصقين يمكن ان يفترقا وان لم يستويا او كونا ولما لم يكف بهذا يحتج الى
حائل يجوز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار يتصل بعضها
ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون هناك الا سطح واحد فيه تقعيرات وتقبيبات من غير زاوية بحيث
لا يماس السطح المستوي المستدير الا على نقطة او نقاط وتحلل ثم ان الاولين بتمسيان الجسم بمادته قابل
للمقادير المختلفة على ما يتضح في العلم الاعلى فيجوز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا زائدا بلا انضمام جسم اليه او وقوع فرجة
خالية بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد افتراق
كما في حجم بينهما فالجواب عن الاول ان لما تخلخل بالاذابة وتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف
الجسم الذي قدام المتحرك فيتخلى عن بعض مكانه للمتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيملا مكان المتحرك من غير
ان يخلى شيء من مكانه وعن الثالثة بان ارتفاع السطح انما يكون بالحركة ولابد لها من زمان فيتحرك

في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه ان اللاماسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت حاصلة
في زمان الحركة وكذا في كل آن يفرض في ذلك الزمان غير الآن الذي هو طرفه من جانب البداية وليس حصولها
على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون لها طرف حصولها آناً ما اصلاً لكنها انما تحصل بالحركة وليس
لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض في زمان الحركة كان قبله قدر من زمان الحركة وكانت فيه اللاماسة فيجوز
ان يتحرك فيه الجسم الثاني من الطرف الى الوسط فعليك بالتأمل الصادق **قلت الباب**
الثالث في الحركة بما يشعر بمعناه الحس بحيث ينخرط عند العاقل في المحسوسات وان كان غنياً عن آداب
النظر في اقتناصه ببيان الالفاظ المستعملة ربما تطلق بنحو من الاشتراك على معان مختلفة فاذا ريم البحث عنه عمد في
تعيين المراد الى قول ضابط يفصل المفهوم الجلي وان لم يك في نفسه اوضح بل مساوياً لذلك الجلي واحتسب عما
يشبه الدور تمييزاً للمرام وتمهيداً لما عسى ان يبنى عليه الاحكام وتمريناً للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل تفسيرنا
الحركة فان الموجودات يستحيل ان يكون منها شيء بالقوة من كل جهة والا لكان كونه بالقوة ايضاً بالقوة بل منها
ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل دفعة
وقد يكون تدريجاً وهذا ما نعني بالحركة وان كانت قد تطلق على كل خروج وعلى خروج الى اين فقط ولولا
ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسيراً يسيراً انما يدرك عندنا ادراك الزمان والزمان عند دركه الحركة لكان لنا
علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجاً او يسيراً يسيراً لكن كل ذلك يطوى
على نحو دور فسلك مسلك آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه وله ان يتدرج اليه فكما ان حصوله له
كمال له كذلك تدرجه اليه وهذا اول بالنسبة الى ذلك وكماليته للشيء انما هو من حيثية كونه بالقوة في ذلك
وفي هذا ايضاً فانه انما يكون متحركاً بالفعل ما دام هو بالقوة فيما يتحرك اليه غير واصل اليه بعد وهو ايضاً بالقوة
ظاهراً في حصته من الحركة نفسها غير فارغ بعد ان تحصيلها بخلاف سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة لا من اي جهة كانت فانه يكون له بالقوة كمال آخر جوهري او عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم ان
اسم الحركة ينتظم معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعقول لاتصاف المتحرك به بين المبدأ والمنتهى
بالضرورة وبه الوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا على قرار الذات وتشابه
الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حذو نظيرها اعني الزمان فلا يكون هي ولا شيء من الاجزاء المفروضة
فيها المماثلة في الحقيقة لها بحسب وجودها العيني موجودة في آن وانما لها الوجود القائم الحاصل في آن

٥٨

في الاوهام فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط وهي كون الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون في كل آن
يفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد
وهذا معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس موجوده في الزمان على سبيل الانطباق عليه بل
كل آن فرض في ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يتشكك في وجودها بان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى
فبعض اجزاء الحركة الباقية لم يوجد بعد ولم يوجد الشيء قبل وجود اجزائه واذا وصل انتهت الحركة وبان الجسم موجود في
آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف بواحد منهما فيلزم الواسطة وفي اتصالها بانها منقسمة الى ماضية
ومستقبلة ولا توجدان معا بل احدهما فقط او لا يتصل موجود بمعدوم وبان الحاضرة هي الموجودة وهي غير
متجزية ويلحقها حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزية وفي وحدتها بانه كيف يتحد حقيقة من امور
يستحيل اجتماعها في الوجود وبان وحدتها منوطة بوحدة الزمان والمتحرك ما دام متحركا شطر من حركته مضى وشطر
باق فلا يتحد زمانها والجواب عن الاول بانها موجودة لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة في زمان
وجودها بل في كل ذلك الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وبذلك ينحل الثاني فان الجسم من حيث
وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما والثالث
بانها موجودة بوحدتها في زمان واحد فان انقسمت كانقسامه الى ماضية ومستقبلة لم يكن واحدة منها
معدومة مطلقا بل في الآن وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع بانه لا حاضرة
بمعنى الواقعة في آن حاضر وكل من الماضية والمستقبلة موجود في الماضي والمستقبل وان عدمتا في الآن الحاضر
او ليس هناك امور بالفعل يلتئم منها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك لو كان
هو قار الذات موجودا في آن او في زمان بلا انطباق عليه والسادس اذ الانقسام الى المضي والاستقبال
بالنسبة الى آن مفروض لا يصادم وحدة الزمان والحركة وبالجملة فانما ينتهض الادلة على نفي الوجود
في آن للحركة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا كذلك انما ذلك للحركة التوسطية اقول الحركة واضرابها
مما يدرك بمعونة الحس بحيث يتخيل عند العامة في المحسوسات وان لم تكن محسوسة بالذات وهي وان كانت لجلائها
غنية عن استعمال الفكر في اكتسابها لكن مما يكون للالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراك او نقل او تجوز على معان مختلفة
بحيث مما يقع اشتباه في المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث عنها في تعاليم الفلسفة فقصد في تعيين المراد بها الى
ضابط اي ميزان ونحوه يكون فيه تفصيل للمفهوم الجلي لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه ويتميز المراد به

٥٩

وان لم يكن هذا القول في نفسه اعرف من المعرّف بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون
فيه تمهيد لما يبتني عليه الاحكام اذ ربما يكون لشيء احكام مبنية على جهات متضمنة في مفهومه لا يتبين شيء منها
له الا اذا فصّل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدًّا ورسمًا حقيقيًا لكن يراعى فيه ما يراعى في
التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مرّ وكالاحتراز عما يشبه الدور ومن اخذ نفس المحدود فيه صريحًا او
تضمنًا للمتعلم لمسامحة التعريف على انه عسى ان لا يقع التمييز اذا اخلّ بشرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان
الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين
في الفلسفة الاولى لكن لقلة المؤنة في بيانها نقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده
في نفسه بالقوة فلا يكون شيئًا موجودًا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضًا بالقوة وهو مع انه خلاف
المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له غير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها ما يكون بالفعل
من كل وجه كالباري تعالى ومعلولاته المفارقة وليتصور ذلك ههنا الى ان يصدّق به حيث نبرهن
ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودًا او متصفًا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم
شأن كل ما هي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها ولو امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون
خروجها اليه دفعة وقد يكون بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة ولا يتحقق الا في مقولات
نعدها بعد وان كانت قد تطلق على كل خروج ولو دفعة فتتأتى في كل مقولة وقد تطلق على الخروج الى
فعل لا يتأتى الا في الاين وكان يجوز علينا ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا
في آن او تدريجًا او يسيرًا يسيرًا او لا دفعة الا ان التدريج وقولنا يسيرًا يسيرًا يوخذ في حدها الزمان والدفعة يوخذ فيها الآن
والآن يوخذ في حده الزمان والزمان لا يدرك الا بدرك الحركة فكل ذلك ينطوي على نحو من الدور فلذلك سلك
المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكًا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه فلما ان يتحرك بتدريج الى
ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فكان ان حصوله له بالفعل كمال له اذ هو بارزة من نحو من القوة وتحلّى بنحو من
الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه هو فعلية بازاء ما هو قوة فيما يكون المتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وهو ايضًا كمال
المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه بالتحرك ما يحصل الشيء الى كماله كمال له وهذا الكمال اعني التحرك اول بالنسبة
الى ذلك الكمال الذي يتحرك اليه وكماليته هو التي انما هو من جهة كون الشيء بالقوة من وجهين
احدهما من جهة كونه بالقوة في ذلك الكمال الذي يتحرك اليه ولو لم يكن له قوة عليه بل كان ممتنعًا له

متحققاً اذ لو كان حاصلاً بالفعل لم يتحرك اليه فثابت انها كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا
صار متحركاً بالفعل فهو وان كان بمعنى التوسط الذي نشرحه حاصلاً ثابتاً بالفعل لكن لا يظن بحسب ظاهر
الامر انه يكون بعد بالقوة متحركاً وذلك من جهة الحركة المتصلة التي بها الوصول فانه ما لم يصل الى المنتهى
لم يحصل له الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل انقطعت فهو دائماً متحرك غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة
وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات التي لا يتفرع
عنها كمالات اخر حتى يكون هي اولى بالنسبة اليها الا انها اذا كانت تتفرع عنها كمالات اول حركة ولا الكمالات
التي هي لما هو بالفعل من كل وجه ولا التي هي لما هو بالقوة من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون لما هو بالقوة
كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالاسودية لا يتعلق كونه بالقوة بل يكون غير مناف للقوة وان تحقق وجوده ولا
للكمال اذا حصل واذا تحققت مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر
الممتد امتداد المسافة المعلوم بالضرورة اتصاف المتحرك بها بين المبدأ والمنتهى بها الوصول الى المنتهى
ووجودها في الاعيان فطري لكن لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء حتى يكون وجوده في آن ما بل على
التقضي والتصرم فلا يكون موجوداً الا في زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر ممتد متصل في ذاته
منطبق على الآخر بحيث اذا فرض احدهما تجزى الآخر بحسبه يكون كل جزء من الحركة واقعاً في جزء بازائه من
الزمان وكل آن يفرض في الزمان فاذا هو ليس ظرفاً للآن بحسب وجود الزمان في الاعيان ولا لجزء منه بل طرفاً
للحركة بحسب وجودها في الاعيان والجزء منها بل هو حد مشترك بين جزئين منفرضين في الزمان يكون احدهما قبله
وماضياً بالنسبة اليه والآخر بعده ومستقبلاً كذلك وينقسم الحركة ايضاً الى ماضية ومستقبلة باعتبار انقسام ظرفها او
يكون عروض هذه القبلية والبعدية لاجزاء الزمان اولاً وبالذات ولما فيها من الحركة ثانياً وبالعرض ولا يكون الزمان
ولا الحركة ولا شيء من اجزائهما موجوداً في آن اصلاً وهذا هو المعنى بكون الزمان والحركة غير قارين في الاعيان انما لهما وجود
القار في الاذهان فقط والمعلم الاول والشيخ الرئيس في الشفاء ينفيان الوجود القائم في الاعيان عن الحركة القطعية و
يثبتانه لها في الاذهان فقط انما يعنيان بنفي الوجود الحاصل في الآن عنها في الاعيان كما يشير اليه كلامهما والثاني
من المعنيين للحركة الذي بالحري ان يكون الاسم واقعاً عليه هو التوسط وهو كون الشيء بين المبدأ والمنتهى
بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدأ قبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة
لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد لانا نعلم قطعاً ان للمتحرك في زمان التحرك في كل آن يفرض في ذلك الزمان

حالة لا تكون له في زمان السكون ولا في الآنات المفروضة فيه وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها لا توجد في آن والشيء من ابعاضها في آن بل هي ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركا ليس فيها تغير اصلا انما يتغير حدودها بالفرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه في حد معين من الوسط والا لم يكن متحركا عند خروجه منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا يبطل ان ههنا حدودا مشخصة موجودة بالفعل واكوانا فيها كذلك في آنات كذلك وان الكون بين المبدأ والمنتهى امر عام لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متخصصا باحدها فانه لو كان كذلك يلزم اما تتالي الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى واما انتفاء الحركة فيما بين الآنات بل ليس ههنا الا كون واحد في زمان واحد متعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر متشخص غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان بحيث ان فرض في المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس في ذلك اختلافا فانه لا يوجب تكثر المعنى في نفسه البتة ولا ايضا يوجب اجزاء فيه كما يوجب في الحركة القطعية اذ ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة انطباقية ولا وجوده في الزمان ايضا كذلك بل كما هو بعينه موجود في مسافة ما وزمان ما يقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك هو بعينه موجود في كل جزء يفرض في تلك المسافة وذلك الزمان بل وفي كل حد يفرض في المسافة وكل آن يفرض في الزمان فانه وان لم يكن بد في وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا في شيء لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون الشيء وزينون الاكبر وكان برمانيدس ومن تابعهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة المتصلة الواحدة ووجوه الشبهة نحو نفي وجود الحركة تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة لم توجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه فلا وجود للحركة قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انبتت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها آن الوصول وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثاني ان الجسم موجود قطعا في آن انتقاله من السكون الى الحركة وهو في ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية عند القائلين بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين ايضا الاول انها منقسمة عندكم الى ماضية ومستقبلة ولا يوجد ان معا فان كانت واحدة منهما موجودة يكون الاخرى معدومة ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم والثاني ان الموجودة منها هي الحاضرة ضرورة ان الماضية زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة

٦٣

والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة غير قارة بل يكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون بتمامها حاضرة وهو خلف واذا كانت هذه الحاضرة هي الموجودة بالفعل يكون متجاورة في الوجود ثم اذا زالت هذه يلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة وهكذا فيتركب الحركة من امور غير متجزية متجاورة في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين ايضا الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان يتألف حقيقة وحدانية من امور يمتنع الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سيأتي فلو كانت واحدة كانت في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانا نتوهم لها وجودا ما دام المتحرك بين المبدأ والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل فلا تكون في زمان واحد فهذه ستة شكوك ويندفع الاول بان ما ذكرتم انما ينفي وجود الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها موجودا في مجموعه واذا انقسما في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان ولا يكون تلك الحركة ولا شيء من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن هو طرف في ذلك الزمان ولا في آن يفرض فيه حدا مشتركا بين جزئين منه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون موجودا مع علوه عن الزمان والآن كما سينكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا اما الثاني فلانه لما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون هو عدم الحركة عما من شانه الحركة ولا يلزم من ذلك المتوسط بينهما وانما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها في زمان واحد وليس في الحركة ولا في الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولكن واحدة منها معدومة مطلقا بل في الآن ومع الاخرى وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف لا بين موجودين في زمانين متصلين لا يكون شيء منها موجودا في آن ولا في زمان الآخر ونظير ذلك حال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود في مكان واحد فاذا جزي في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما معدوما في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من اتصالهما اتصال الموجود

بالعدم مطلقاً واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك حركة حاضرة اي موجودة
في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة وكل من الماضية والمستقبلة
وان كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان الماضي والمستقبل لا يقال اذا قبل الوجود
في الماضي فاما ان يكون وجوده مقارناً بوصف المضي فيكون موجوداً ومعدوماً معاً اذ لا معنى للمضي
الا الانقضاء او ان وجوده كان مقارناً بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون
موجوداً في آن فما لا يكون موجوداً في آن لا يكون موجوداً في الزمان الماضي وتفصيله ان وجوده لو كان
مقارناً بوصف المضي فهو متصف في الآن بالماضي فيلزم ان يكون موجوداً في الآن وان كان
مقارناً بوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس على ذلك حال المستقبل وبعبارة
اخرى الشيء اذا استلزم احد الوصفين ولم يجامع وجوده شيئاً منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم
المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف بالحضور اصلا ولا يجامع وجوده شيئاً منهما لانها ماضية الآن
وليست بموجودة الآن ومستقبلة الآن وليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول
الزمان والحركة متصلان في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا
وكذا الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضي والمستقبل انما اتصافه بالماضي
او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقاً والحكم بالمضي او الاستقبال بالاضافة انما يثبت له في نفسه وانما
لا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار التقدم على ذلك الآن فانما هو في الوجود فيه فالمضي من الزمان
موجود في نفسه لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة الى ذلك الآن صادق
في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة في الزمان الماضي والحكم بمضيها بالنسبة
الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من
اجزاء موجودة بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء فهي غير قارة الذات لا توجد
في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها
متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما يتحيل ذلك فيما يكون قار الذات موجوداً في آن او في زمان
من غير انطباق عليه واما السادس فلان الزمان ليس في نفسه منقسماً بالفعل الى ماض ومستقبل حتى
يلزم ما ذكره فكما ان وحدة الزمان ووحدته ما يشترط في وحدته وحدة الزمان اعني الحركة بل كل من الزمان والحركة المنطبقة

المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز الوهم ان يحللها الى قسمين او اكثر واعلم انه لما كان مرجع هذه الشكوك
وامثالها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة المتصلة الواحدة حاول المعلم الاول حل ذلك باثبات الوجود القائم
في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية واقتفى في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس واحزابه فاشتهر انهم قالوا بذلك
انا انما نقول بالوجود القائم الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا ينتهض الشكوك فيها اذ هي موجودة
بعينها في زمان كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى في كل آن يفرض في ذلك الزمان وليست بمتصلة ولا
منفصلة بل هي غير متجزية واما الحركة القطعية فلا نثبت لها في الاعيان وجودا قائما حاصلا في الآن و
شكوكهم انما تبطل الوجود المستكمل في الآن ثم زعم المتفلسفة من المتأخرين انهم راموا نفي وجود الحركة القطعية
عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو
محجة الفلسفة ومذهب الفلاسفة بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو
بازاء الحركة التوسطية ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية
والموجود في الاعيان انما هو راسمهما ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية كما تفطن به بعض
خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين فنقح الدليل على ذلك اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول في كثير من الفصول فانهم يقسمون
الكم الموجود في الاعيان الى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان ويستدلون عليه كما
ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا على ان الزمان هو مقدار للحركة المنطبقة عليه قائم بها وهذه الحركة
هي القطعية فيجب ان يكون هي ايضا موجودة في الاعيان ثم اطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب
الوجود العيني اذ بالوجود الذهني فهما قاران فيه لبقاء وامكان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا
وثانيا ان التشكيك انما ينهض في اتصال الموجود تدريجا مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان
وانهم قائلون بارتسام الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا فيجب
الرجوع في تحليل عقدة التشكيك الى ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وحينئذ ينفسخ الشبهة
عن وجود الحركة والزمان في الاعيان قلت واذ لا بد لها من قابل هو المتحرك وفاعل هو المحرك
ولا يتحدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى خصوصا هاهنا لان الجسم الطبيعي من حيث
هو قابل لها وليس بفاعل البتة لاستواء الجهة بعينه المطلوب اليه كذا لا بد من مبدأ ومنتهى بالفعل
او بالقوة تكون منه واليه فيجب ان لا يجتمعان من حيث هما كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا ان

مسافة او ما يجري مجراها تقع هي فيها وبين ما ان يقدر بها في متعلقة بهذه الستة وهي ان لم يعلم فيها صريح
التواطؤ والبراءة عن شبهة التشكيك فهي اخرى بان يكون مقولة ان ينفعل عبارة عنهما لا عن النسبة اليهما
اذ يبعد ان يعد النسبة اليها مقولة دونهما مع انها لا يندرج في مقولة وانما ظن من ان الحركة في كل مقولة هي من
تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجوهر ايضا
سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلف القول فان الاسود اشتد او الموضوع في السواد والسواد اشتد فلو لم يعدم
السواد الاول عند الاشتداد وفقد فسد ولم اشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب
كيفية بسيطة مخالفة بتمام ذاتها لما تحتها فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع
فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا يبقى مع تبدل الفصول بل ولا يبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل
التشخصات ومراتب التزايد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول وزيادة لكنها متباينة في الوهم دون
الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الاخذ فيها ويفرض في كل آن بينهما غير ما يفرض
في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك امر محصل بالفعل فيما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة
ومحوضة الفعل ويفرض له في كل آن يفرض فرد متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغائر ٦٦
لما يفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة ولا يجوز ذلك لها ثابتا في
الجوهر اذ لا بد لها من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حيثما هو متحرك فرد مما فيه
الحركة والهيولى لا تتحصل الا بالصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم يكن حركة وان تبدلت ذات
الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج في قوامه الى
الاعراض فيجوز ان لا يكون له من الحركة امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذلك الهيولى
بالنسبة الى الصورة فان خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال في نحو تقلب المني في
الاطوار حتى يكون حيوانا ربما يوهم ان في الجوهر حركة لكن للمني تكونات فيما بين كل اثنين منها استحالات
في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا وهو متى الى ان يخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير
مضغة وبعدها عظاما وعصبا ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة
واما المقولات التدريجية كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا وانا اطلعك على فقه الامر في ذلك
الثلاثة حيث لا يمكن ان يفرض لها فرد منها في آن بل ان كان له متى فمتاه الزمان فلا يكون الموضوع

الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن يفرض فرد منه يا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيها اما الحركة التوسطية فهي وان لم تنطبق على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك في كل آن فرد منها لم يكن قبل ولا بعده اما ما يتوهم من ان الشئ ربما يكون لا يفعل ولا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل او ينفعل وايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطئ من احدهما الى سريع شديد وبالعكس ففي المقولتين حركة فتحقيقه ان التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة التي بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال واما الثاني فمن الضدين زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات اخر فان تاتت الحركة فيها لحقته بالذات تاتت فيها بالعرض والا فلا واما الجدة ان كانت نسبة الجسم الى ما يشتمله ويلزمه في الانتقال والتبدل انما هو اولا في المكان وانما تتاتى الحركة في البواقي من المقولات وهي ظاهرة في الاين وكذا في الكيف لكن ظن قوم ان لا حركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها للاقوة فيختلف الموضوع اما الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فتكون دفعة ولا يدري ما يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس كما ظنوا فان الموضوع للحال والملكة نفسا كان او بدنا او هما معا يوجد لا من حيث ما هو بالقوة كمال فحدث تبدل الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون للنمو والذبول حركتين ويحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القارمنه اما بزيادة تنضاف او بنقصان تنقطع كما في النمو والذبول والا بل يجر وتبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا يضر تبدل الاين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل والتكاثف اذ لا حجر في اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان ذلك مع تبدل في الاين على ان حركة الفلك وضعية ولا اينية ثم اقول ههنا مباحث البحث الاول ان الحركة متعلقة بستة امور وذلك لانه لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولامكانها من فاعل هو المحرك ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لا بد لها من مبدأ ومنتهى بهما ما منه وما اليه ومن مسافة وما يجمعها متوسطة بين المبدأ والمنتهى يتدرج فيها هي ما فيه الحركة ومن مقدار للتدريج هو الزمان ثم القابل والفاعل لا يتحدان اما اولا فلا تنازع ذلك مطلقا كما ستبين في الفلسفة الاولى واما ثانيا فلا تنازع ذلك

ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل للحركة الى ما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين
او وضع وليس بفاعل لتلك الحركة والا لكان كل جسم متحركا دائما فان كان المدعى هو ان القابل بمجرده
لا يكون فاعلا فان كان في ذلك معنى زائد ولو بشرط تم البيان وان كان المدعى ان ذات القابل لا يكون هي
العلة الموجبة البتة ولو بشرط امكن المناقشة فيه بجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما
في بعض فيتحرك دائما او احيانا في بعض فيتحرك احيانا ويفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة السليمة كانها
تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم يستوي اليه نسبة الكيفيات والمقادير والايون والاوضاع
مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا لبعضها وهاربا عن بعض بل بشرط اضداده واما المبدأ والمنتهى فربما يكونان بالفعل
كما في مسافة محدودة بالفعل ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما
قوة قريبة وذلك كما في كل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا
عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كما في حد مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك الا
ان يستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدأ والمنتهى ربما كانا ضدين كالسواد المحض
والبياض المحض وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين الحقيقيين وربما
لم يكونا كذلك الا انه لا بد وان يكون بحيث لا يجتمعان من جهة ما هما مبدأ ومنتهى البتة ويوجد بينهما من
تلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون نقطة مبدأ ومنتهى لحركة واحدة كما في حركة الفلك مثلا فتكون
منها واليها لكن باعتبارين ويكون بينهما تقدم وتاخر ومسافة متوسطة المبحث الثاني انها من اية
مقولة هي لعل المذاهب في ذلك ثلاثة الاول انها نفس مقولة ان ينفعل الثاني انها واقعة بالاشتراك [illegible]
على حركات كل منها داخلة في مقولة مباينة لمقولة اخرى بحسب ما ينسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من
الكم والكيف والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضا منه قار ومنه سيال فالسيال من كل مقولة
هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها تقع على ما تحتها من الحركات
بالتشكيك والكمال الذي اخذ في رسمها معنى مشترك فلا يمكن ان يعد مقولة اي جنسا عاليا لان المشكك
لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلا
هي كيفية شديدة فالتسود سواد يشتد وهو باطل بل التسود ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده اذ
هنالك سواد اشتد بل انما اشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد اشتد فالسواد الاول ان كان

ان يكون باقيا عند الاشتداد ولا فان كان الثاني فالسواد يفسد لا انه يشتد اذ لابد للاشتداد من موضوع
باق معه وان كان الاول فلم يكن السواد وشيئا لانحجار زعموا انه على ان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة في ذاتها
حتى الفية للسواد الاول في سائر المراتب بتمام ذاتها الخاصة وليس لشيء منها مركبا من السواد الاول وزيادة
منضافة اليه مثل هذا الاختلاف لايكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع الاول عند الاشتداد
فضلا عن الفرد الاول والحصة من الجنس لايبقى بعينها مع تبدل الفصول عليها بل لايبقى هي الا الحصة من النوع
تتبدل التشخصات اليه كما تبين في موضعه هذا واما الكم فمراتب التزايد فيه وان كانت منقسمة في الوهم الى القدر الاول
وزيادة عليه لكن الزيادة فيه غير ممتازة في الوجود فلا تكون خارجة عن قوام التشخص فيكون الحاصل بعد تمام
الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد ويفرض في كل آن بينهما فرد غير ما يفرض
في آن آخر وقس عليه الحال في الاين والوضع وبالجملة فلا يكون للمتحرك حينما يتحرك فرد محصل
بالفعل مما يتحرك فيه اذ قد عرفت ان ما يفرض له في كل آن من الآنات المفروضة في شأن التحرك فرد من
الافراد المتوسطة بين المبدء والمنتهى غير ما يفرض له في آن آخر منها فلا يكون هناك فرد واحد باقيا مادام
متحركا ويمتنع ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات ثم هي
غير متناهية ومحصورة بين المبدء والمنتهى فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين ولا ان يكون
البعض بالفعل دون بعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فبقي ان لايكون شيء منها حاصلا بالفعل بل
للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض
في زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك وظهر
بذلك ان معنى كون الحركة واقعة في مقولة هو هذا لا ان تكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة
داخلة في تلك المقولة واما المذهب الثالث فيلزم منه ان لايكون المقولات منحصرة في العشرة او تسلم
الحركة ليست داخلة في شيء منها واما ما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا تكون
ذاتية لها فلا يمكن ان تعد جنسا فانه فان الكمال الاول في مفهوم الحركة وان كان وقوعه على الجواهر التسعة
الباقية بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة ليس وقوعها
على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتاخر في نفس معنى
الحركة فليس كون النقلة حركة مثلا علة لكون الاستحالة كذلك حتى ان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود

الاستحالة كما ان وجود زيد بسبب وجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك فعلى التحقيق
ان يكون الجنس هو السبب الاول وكيف كان فمقولة ان يتصل ايا هي نفس الحركة او نسبة اليها فعلى
الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة او الاستحالة وجب ان
في عداد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان يكون الاستحالة مثلا ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم
ان يكونوا اعدوا النسبة الى الحركة مقولة واهملوا الحركة نفسها اذ لم يعدوها مقولة ولا هي داخلة تحت مقولة
المبحث الثالث فيما اي في اية مقولات تقع وفي ايها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقال ذلك
قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون للمتحرك فيما بين طرفي القوة وخروجه
الى الفعل فلا يكون له بالفعل امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل انما له المتوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض
في زمان التحرك يفرض له فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير ان يكون لتلك الافراد حصول بالفعل
وهذا انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لابد للحركة من موضوع باق متحصل
بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متحصلا في
نفسه ولا يكون له من الحال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غني
في تحصله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتحصل بما يتوهم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة
الى الصورة فانها انما يتقوم الجسم ويتحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالتعين فلو فرضت
في الجوهر حركة لكون الموضوع لا محالة متقوما بما يعلمها بالتحصل بصورة ما فاما ان يبقى تلك الصورة بعينها حينما
متحرك فلا يتحرك فيها اذ الجوهر باق بعينه فلا حركة فيها او تزول فتزول ذات الموضوع بزوالها ان كان الجسم
او تحصله ان كان هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع متحصلا بذلك التحصل فلابد ان يتحصل بالفعل
بصورة محصلة اخرى ولا يكون مما فيه الحركة ترد تحصل ما واتمت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت نفسه
دفعة واذا حدثت تحدث دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا بابه وتحيص
التغاير الا ان الحال في تحول المني في الاطوار المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما توهم ان انتقال المادة من صورة
الى اخرى يكون تدريجيا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان المني مثلا تكونات وانتقالات من صورة
الى اخرى دفعة ويكون فيما بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا وبتوسطه في الكم
ايضا كذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التأثير والمادة عن التأثر وذلك ان

ان المني يستحيل اولاً الى الكيف والكم يسيراً يسيراً وهو بعد مني الى ان يخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة
ثم يستحيل وهي علقة الى ان يخلع عنه الصورة العلقية ويصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى يخلع عنها صورتها
وتصير عظاماً واعصاباً ورباطات واوتاراً ونحوها ثم تستحيل كذلك حتى يصير حيواناً فهناك حركات لا في الجوهر
وتكونات كثيرة ليست بينة الحال فيها القريب المنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه لو اسلكت الاستحالة فيظن حركة
واحدة متصلة واما المقولات التدريجية وهي متى وان يفعل وان ينفعل فلا يتاتى الحركة فيها ايضاً وانا
اطلعك على حقيقة الامر في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل
آن يفرض في زمان التحرك فرد من تلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعد والامر التدريجي اما ان يكون نفس
المتى فلا يكون له متى لا آن ولا زمان واما ان يكون منطبقاً على الزمان كالفعل والانفعال فبالحقيقة لا يمكن ان يفرض
فرد منه في آن اصلاً فلا يكون الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركاً فيه وكيف يتحرك
فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه افراد وهو لو كان له افراد ايضاً لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم يمكن ان يفرض
له افراد منها آنية وهي نهايات للكل لكن لا يكون شيء منها في آن يكون الانتقال من احدها الى مجاوره دفعة فيلزم من ذلك
امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان كانت تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية بشخصها في
زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك منها في كل آن ما لم يكن قبل ولا يكون
بعد فلا حركة فيها ايضاً واعلم انه قد يظن ان يجري ان يفعل او ينفعل حركة لوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما يكون لا يفعل
او لا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيراً يسيراً الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية كالتسخن
كالسواد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلاً او ينفعل انفعالاً كالتسخين والتسخن ثم يتدرج الى ان يفعل
او ينفعل ضد ذلك الفعل او الانفعال كالتبريد والتبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون ضعيفاً
بطيئاً فيتدرج يسيراً يسيراً الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج هناك
ليس في نفس الفعل او الانفعال بل في اكتساب هيئة بها يصح ان يبتدئ الفعل او الانفعال واما عن الثاني
فان التسخين والتبريد وكذا التسخن والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان توقف البتة بين منتهى الاول
ومبدأ الثاني كما سيأتي لك واما عن الثالث فقال الشيخ لا اعرف من يجعل الاستحالة من المسرعة بالقوة الى
المسرعة بالفعل يسيراً يسيراً حركة وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطوء
متحركين على الفعل لا في الفعل والانفعال بل على تشتت وكيفين وشيئين لها الفعل والانفعال اعني وكذلك الغلبة

انه لا بد للحركة كما مر مرارا من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون
بعده فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة والبطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد من السرعة او البطوء
والذي سنح لي في التفصي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة او الفعل والانفعال هو الذي يتحرك من
الابطاء في الحركتين الى الاسرع فيهما وبالعكس او ان الحركة المتوسطة تتحرك من سرعة الى البطوء مثلا وليس لك
ان تقول فليكن موضوع التوسطية المتحركة فيها من سرعة الى البطيئة فيكون في الحركة التوسطية حركة وذ
لما عرفت من انها باقية بشخصها وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في وحدة الحركة واما الاضافة
فقال الشيخ يشبه ان يكون جل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع
فيكون التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق مقولات
اخر ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك فانه لما كان
السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل ويزيد
ذلك قبولا اوليا فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض ثانيا
انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم العقل واذا الاخذ ما هو متعلق
به تعلقا مخصوصا يجده متحركا البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة بحركة السفينة من غير ان يكون
هناك حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي لحركة المرمي كذلك
قد يكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم العقل اذا لاحظ مع ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا
مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان
يكون احدهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد بان كون الحركة في الاسخنية انما هي
بنفس الحركة في السخونة عند لحاظ الاضافة الى جسم ضعيف مع لحاظ الان هناك حركتين بالذات في الاعيان
يكون احدهما سببا للاخرى فلا يبدل على ان ذلك مزلة واما الجدة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم اتحققها والذي
يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشتمله وينتقل بانتقاله فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه
الاول انما هو في التبع الحادي في المكان فلا يكون فيها على ما ظن لذاتها اولا حركة انتهى والكلام فيها
يعرف بما مر في الاضافة واما بيان الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين و
تسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سيأتي الكلام معهم وههنا قوم سلموا الاستحالة

الاستحالة في المحسوسات دون ما عداها فالقائلون ان قسمي الحال والملكة موضوعهما النفس لا الجسم وموضوع
الحركة وما يكون هي فيه انما يكون جسما واما نحو القوة واللاقوة فتتبع اعراضا طارية على الموضوع فيصير
بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع والموضوع في الحركة وما يكون هي
فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعف حتى تتصور فيها الحركة بل يكون فيه
قال الشيخ وانا ادري ماذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس الامر لما يمكن [illegible] الا اما في الحال والملكة
فلان الموضوع سواء كان نفسا او بدنا او هما معا يتبدل من جهة ما هو بالقوة كما في الاول لا نعني بالحركة الا هذا
ولهم يتبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون ثابتا اما في القوة واللاقوة فاسقطوا وذكروا
في ذلك من حيث تبدل الموضوع اولا بالتقدير فان تبدل الموضوع على ما ذكروه اوضح في النمو والذبول
فانه في القوة واللاقوة انما يتبدل الاعراض وفي النمو والذبول تنضاف اجزاء وتنتقص منه اجزاء
تكونهما حركتين وثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة
باقية فالموضوع ثابت متعين ان يكون الانتقال في الشكل تدريجيا واما الكم فانما يكون الحركة في الانتقال
القار منه اما بزيادة تنضاف الى الاصل وتتصل به على التدريج كما في النمو او بنقصان [illegible] على
التدريج كما في الذبول وطبيعة النوع وهي الموضوع باقية بعينها بالاسوار [illegible] الاشخاص فان [illegible]
الشخص الانساني الباقي بعينه مدة عمره وان تغايرت بدله اخرى واما الا بزيادة [illegible]
المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين [illegible] فالتكاثف [illegible]
المكان فتكون حركات اينية ولانه يتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون ارق او اغلظ فيكون حركتين في
الكيف وكذا لانه كما يتبدل الاين والقوام يتبدل الكم ايضا وكلا منا في غير [illegible] المتبدل في الكم يجوز ان يكون
لتبدل آخر في الاين والكيف يجامع الاول فيكون للاول حركة في الكم وللآخر في الاين والكيف اولا يمتنع
اجتماع حركتين متنوعتين في موضوع واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود والانتصاب [illegible]
تبدل الاين كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل في الاين كما في حركة الافلاك فلا شبهة في تحقق
[illegible] هيهنا قلت السكون [illegible] يقابل الحركة تقابل العدم والملكة [illegible] وان [illegible] تضاد فان الحركة كما ان الاول لما هو
بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدا لها كان كمالا اولا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا
لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل فالاول يوجب ان يكون [illegible] حركة حتى يكون ثابتا [illegible] والثاني ان [illegible] السكون

كمالٌ حتى يكون السكونُ اولٌ بالنسبة اليه وكلٌّ من هذين غير واجب ثم لكل صنفٍ من الحركة سكونٌ يقابله
وكما ان الحركة في مقولةٍ ليست من تلك المقولة كذلك السكونُ فيها اقول لا خفاء في ان السكون
يقابل الحركة والتحقيق انهما يتقابلان تقابلَ العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة
كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فكما لا ينافي السكون المقابل لها ولو كان ضدا لها لكان معناه امرا
وجوديا يتحقق بهذا المعنى فيكون اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة واما كمالا اول لما هو بالفعل من حيث
ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس
بواجب والثاني يوجب ان يتاخر السكون كمال حتى يكون السكون كمالا اول بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب
فان الساكن من حيث هو ساكن لا يستدعي كمالا ثانيا تحت سكونه ولو لم نات بشيء من لفظي الاول والثاني في
حد السكون لما اعتبرنا شرط التقابل فلو اردنا ان ناتي في حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة وح يلتحق السكون
بالعدميات فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هي الملكة
ويكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة وعني بكونه من شانه الحركة ان يكون متلبسا بما يتعلق به الحركة من الزمان
وما فيه الحركة من اين ووضع او كم او كيف فما يستعمل في الحركة لا يكون ساكنا كما هو ليس متحرك كذلك الجسم في
آن كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله وذلك لان التقابل فالمقابل للنقلة هو السكون بمعنى عدم النقلة
عما من شانه النقلة الا الكون في اين واحد في زمان كما قد يتوهم وقس على ذلك ثم كما عرفت ان الحركة في
مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها بل السكون لكونه عدميا اولى من الحركة
بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما قد يتوهم بل سكون في اين عدم حركة فيه
قال فصل الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد في ذلك من وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة
بالعدد لكن للاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المتحرك والزمان وما فيه الحركة وحدة الباقيين يكتفي باشتراط وحدة
الثلثة ففي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة الباقي والتجيب وحدة المحرك لجواز تعاقب محركين في مسافة
بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاتصل الزمان وما فيه فالحركة متصلة واولى الحركات
بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا والقربية القسرية تفتر
اخيرا واولى المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة ان توهم وجود المتصلة على الزاوية واولى
ذلك التامة واولى التامة ما ليس من شانه ان يزاد عليه بالتكرير وهو المستديرة اذا تممت الدائرة وقطعت الدائرة فان

فان الدائرة لا تقبل الزيادة لا لشيء غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس
تمامها وعدم قبول مسافتها للزيادة لنقص الاستقامة وتكون واحدة بالنوع من غير وحدة المتحرك والزمان اما المتحرك
فلان الاضافة الى الموضوع عارضة لكل الاعراض انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص
وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس وحدته بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك واما الازمنة فلا تختلف
بالنوع بل ان كان فيها اختلاف فبالشخص فلا يوجب اختلافها مخالفة منوعة في الحركة بل انما يختلف نوعها باختلاف الامور المقومة
لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت كذلك كما اذا كانت
حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة ويتضح ان الاختلاف بالاستدارة و
الاستقامة يبتني على اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة
والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه
الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتيهما فقط بل من جهة المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف
في ان تكون قسرية او طبيعية فهي امور خارجية وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان
بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا تخصصان بجنس ويقبلان الاشد
والاضعف فلا يكون الاختلاف بهما نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء او بالعكس
وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف اقول الحركة تكون واحدة
بالعدد وبالنوع وبالجنس القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة عامة بعض ما يعتبر في الخاصة ويقابل كلا
من هذه الوحدات كثرة فتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان ما سوى الاينية التي قد عرفت ان
الحركة متعلقة بها لا مدخل لوحدتها وكثرتها في وحدة الحركة وكثرتها الا الامور الثلثة فيستلزم وحدتها بالعدد في
وحدة الحركة بالعدد واما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالموجود
منه في الاعيان انما هو شخص واحد بالفعل فهو امر متصل في ذاته الى نهايتي الجهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس الى
مبادي امور كائنة او غاياتها مثلا فيتوهم انها تتكثر في الوهم دون الاعيان وكذلك الحركة المنطبقة عليه كما
يفرض لحركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب ولكن اذا كانت الحركة واقعة في جزئين مفروضين من
الزمان يفصلهما جزء او اجزاء منه فانها وان كانت متشابهة في البين لم تكن واحدة بالعدد في الاعيان البتة لان الوحدة
الاتصالية والوحدة العددية في المتصلات متلازمة لا اتصالية فهذا هو المعنى بتعدد الحركة بتعدد الزمان

وأما ما فيه الحركة فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة وإن اتحد ما منه الحركة وإليه فإن الحركة من مبدأ مسافة
إلى منتهى على استقامة تخالف الحركة منه إليه إذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض إلى السواد من
طريق الكدرة تخالف الحركة منه إليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة وإذا اجزى مسافة متصلة إلى أجزاء
وهمية كان حال الحركة باعتبار ما يحاذيها باعتبار الزمان فإن كانت متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر
المسافة في الوهم تكثر الحركة إلا في الوهم وإن كانت واقعة في جزئين من المسافة يفصلها جزء أو أجزاء منها وكانت
منقطعة في البين كانت الحركة متعددة بالفعل في الأعيان وأما ما منه الحركة وإليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة
وإن اتحد ما فيه الحركة ضرورة أن الصاعدة مثلا غير الهابطة فلا جرم وجب وحدة هذه الخمسة بالعدد في
وحدة الحركة كذلك إلا أنه إذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة استغنى عن التصريح باشتراط وحدة
ما منه وإليه ضرورة أن المتحرك الواحد في زمان واحد في مسافة واحدة لا يكون له حركتان مختلفتان في
ما منه وما إليه فليس يمكن أن يصعد شيء واحد ويهبط مثلا معا بل اشتراط وحدة ما فيه الحركة في غير المسافة
يغني عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان أيضا فإن المتحرك في الكم أو الكيف مثلا وإن لم يكن له حين ما
يتحرك كم أو كيف واحد محصل بالفعل بل له في كل آن يفرض في زمان الحركة فرد من ذلك غير ما له في
آن آخر إلا أن له في كل آن فرد واحد مبهم يتحرك فيه ولا يكون ذلك الأمر المبهم الواحد بوحدته الشخصية المبهمة
لمتحرك آخر البتة ولا لذلك المتحرك في زمان آخر غير الزمان الذي فرضناه ولا يتحرك فيه بخلاف المسافة فإنها
يجوز أن تبقى بعد القطع واحدة بشخصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة أخرى أو يتعاقب عليه متحركان
أقول هذا إذا جعل ما فيه الحركة في الأينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر في بادي الرأي فإنها
قائمة في غير المتحرك فيجوز أن تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان وأما إذا جعل الأين المبهم القائم بالمتحرك
فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان اللتين لعدم جواز قيام شخص بموضوعين معا وتعاقبهما عليه ولا
بقائه بعد انقضاء الحركة ولا عوده بعد انعدامه وبعد التبدل فلذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مطلقا
الزمان يغني عن اشتراط وحدة المتحرك إذ لا يجوز أن يقطع متحركان في زمان واحد مسافة واحدة بعينها
فضلا عن أن يجتمعا على كم أو كيف واحد إلا أن الغرض هو التنبيه على التفصيل وهذا كله رد إلى الإجمال
ومثل ذلك اشتمل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض ورجوعها إلى وحدة الموضوع والمحمول والنسبة
أو إلى وحدة النسبة وأما المحرك فللنزاع مجال في اشتراط وحدته بمعنى أنه هل يجوز أن يجتمع

ان يجتمع عدة على تحريك شيء بحيث يكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع فلك العدة فانه لا خفاء
في جواز ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان يكون الحركة متصلة واحدة بالشخص ويكون بعضها صادرة عن محرك وبعضها
عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان امكن ان لا يكون بين تعطل المحرك الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاصل
بل اتصل زمان التحريك ومسافتهما فبالحري ان يكون الحركة واحدة في ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المقايسة الى تاثير المحركين
فان الواحد بالاتصال قد ينقسم بالمقايسة انقساما لا يقطع الاتصال انتهى حاصل كلامه والذي يلزم عليه توارد المؤثرين على اثر واحد لان
اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغايرهما لا يوجب انحيازهما بالذات والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع
واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة الشخصية فالمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستقلال ولان
علة المجموع مجموع علل الاجزاء فالتقلت انما يتاتى في الحركة المتقطعة لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك في
التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعهما في التاثير ولا الى كل لامتناع توارد المؤثرين
على اثر ولا الى واحد دون آخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول ابتداء والى الثاني بقاء كما قد قيل
لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستتضح لك في الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق ان المحرك لها
او القاسر ليس هو علة ايجابية للحركة بل حقيقة العلة الجاعلة هو المبدأ واما المحرك فهو من متممات العلة لكن لا من حيث
خصوصية وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة بالشخص لكن الواحد بالتشخص لا سيما
اذا كانت وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان تستند الى علة جاعلة واحدة بالتشخص ثم متمم علتها الواحد
بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول وابتدأ تاثير الثاني فانما يتبدل خصوصية المحرك التي هي ملغاة في حكم العلة
التاثير انما المعتبر في ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالتشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا يلزم تعاقب
المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالتشخص بوحدة مبهمة تستند الى المفارق الواحد بالتشخص
مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم
يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستديرة التي لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف
بذلك وان لم يقدح في الاتصال لكن الاستواء اولى به ووجود المستديرة ظاهر في الافلاك الوضعية وقلما توجد
في المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا والقسرية تضعف اخيرا لتحلل القاسر والغريبة القسرية تفتر اخيرها ثم الطبيعية
الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة او ما يتركب منهما دون ما يكون على الزاوية
وهذا او ما يكون بالاتصال على الزاوية كما قد توهم وان لم يكن ثم سكون بين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستدارة

من التصفر الى الحمرة الى التسود ويأخذ الاسود من الحمرة الى التصفر الى التبيض مثلا والسواد ان كان مقوما للتسود فهو مقوم للتبيض ايضا في الاول باعتبار المتناهية

او الاستقامة او ما يجري مجراها تم اولى بذلك الوحدة ما يكون تامة مستوفية للمسافة فان من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد فاولى التامة بما ليس من شانه ان يزاد عليه بالحركة المستديرة اذا تمت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورة الدائرة الا لا لشيء غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة ولا لعدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان يكون الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تتناهى فتتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم فساقط لان المستديرة اذا تمت دورة ابتدأت من اين فيكون كل دورة واحدة وكلا منا فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثرتها كذلك فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في ذلك الى حالها اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالتشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالتشخص فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالتشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض الآنات فيه فيكون هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة منوعة على ان الزمان ليس من مقوماتها الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما تختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لمهيتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا اختلف واحد من الثلثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة به اختلفت بالنوع فضلا عن ان تختلف الثلثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه وما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى من ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى على الاستدارة فان المسافة هناك مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة في الخطوط كما سيتضح اما فصلان او لازمان لفصلين فالاختلاف بهما ينبئ عن الاختلاف بالنوع واذا اختلف ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت الحركة وذلك ظاهر في الحركة الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف بين النمو والذبول وكذا بين التسود والتبيض نوعي انما يقع الشك في المكانية كالصاعدة والهابطة فربما يظن ان الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث انهما طرفان للمسافة ولا اختلاف بينهما في ذلك بالنوع فان عرض لاحد الطرفين ان كان قريبا من جهة الفوق وللآخر ان كان بعيدا عنها فذلك لا يوجب اختلافهما بالنوع فضلا عن ان يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما كذلك واما الاختلاف

وأما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر أنه إضافي فإن طرفاً واحداً يكون مبدأ بالقياس إلى حركة و
منتهى بالقياس إلى أخرى فلا يوجب إلا اختلافهما بالشخص فكيف يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع
وحل الشك أن الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وإن كان عارضاً للطرفين من المسافة من حيث هما طرفان
لكن الحركة إنما تعلقت بالطرفين من حيث إن حقيقتها تتضمن تقدماً وتأخراً فإنها مفارقة وقصد فيجب أن تكون
من مبدأ إلى منتهى بالفعل أو بالقوة فيتعلق الحركة بهما من حيث وصف المبدئية والمنتهائية فاختلاف الطرفين
في ذلك وإن كان بعارض لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم الحركة من
حيث عروض العارضين لهما وذلك كالاختلاف في التحدد بالأطراف لا يوجب اختلافاً نوعياً في الشيء المختلف
بحسبه كالأشكال المتعلقة بالشيء اختلافاً نوعياً هذا ما حققه الشيخ ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية إنما
يوجب الاختلاف بالنوع في المستقيمة وأما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصاً ما يكون منها
لجسم متشابه الأجزاء على جسم كذلك أو في جسم كذلك فلا فإن المبدأ هناك يكون هو المنتهى إذ لا يمكن قطع الحركة
قبل تمام الدورة وأما اختلاف الحركتين في كون أحدهما قسرية والأخرى طبيعية فهو اختلاف في أمور خارجة
عن ماهية الحركة وإن كانت لازمة فلا يختلف نوعيتهما والاختلاف بالسرعة والبطء أولى بأن لا يكون
نوعياً لأنهما إضافتان تعرضان للحركة بالإضافة إلى حركة أخرى ويختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطء
باختلاف المضاف إليه فتكون سريعة بالقياس إلى حركة وبطيئة بالقياس إلى أخرى ولأنهما لا يختصان بجنس
بل ينقسم كل جنس من الحركات أعني الكمية والكيفية والأينية والوضعية إلى سريعة وبطيئة ولأنهما يقبلان الأشد
والأضعف فيكون حركة أشد سرعة أو بطوءاً من أخرى سريعة أو بطيئة بالقياس إلى ثالثة فلا يكونان
فصلين للحركة لأن الأمور الإضافية لا تكون فصولاً ذاتية لغير إضافي ولأن الفصل الواحد الذاتي
لا يكون مقسماً لأجناس مختلفة ولأن الذاتي لا يقبل الأشد والأضعف فظهر أن الاختلاف بالسرعة والبطء
لا يكون نوعياً كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما يتدرج من سرعة إلى بطء كما في القسرية أو من بطء
إلى سرعة كما في الطبيعية وأما الوحدة بالجنس فإنما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب أو البعيد
وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في الجنس باعتبار أن ما فيه الحركتان واحد بالجنس الأقرب أعني اللونية
والتسود والتسخن أيضاً يشتركان في الجنس باعتبار أن ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب وهو الكيفية المحسوسة
فإنها جنس قريب بالنسبة إلى الجنس الأعلى أعني الكيفية وإن كان بعيداً بالنسبة إلى الجنس الأقرب أي اللونية

والتنوّ والتصلب اي الاخذ في الصلابة من اللين ايضا يشتركان في الجنس بل علمنا ان ما فيه الحركتان واحد
بالجنس الاعلى اعني الكيفية **قلت** **اصل** في مضامة الحركات ولا مضامتها والمقايسة بينهما بالسرعة
والبطوء والمساواة السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع ازيد منه في
مثل زمانها والاخرى هي البطيئة والقاطعة للمثل في مثل الزمان هي المساوية وانما يتاتى هذه المقايسة
بين حركتين يمكن التقابل بان يقع فيه واحدة منهما الى ما يقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان والمساواة كما
بين كميتين او بالشدة والضعف والمساواة كما بين كيفيتين والاولى هي المعتبرة في الحركات الكمية وكذا في الاينية
والوضعية لكنهم المسافة فيهما وهي على وجهين قريبة كما بين خطين مستقيمين اذ ينطبق كل منهما بتمامه على الآخر
فيتساويان او يفضل واحد على مطابق الآخر فيتفاضلان وبعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع
المثلث قطعا يؤدي الى نظام يكون فيه مربع فيتساويا الاول فيتفاضلان وكما بين خطين مستقيم ومستدير
فانه وان لم يمكن ان يعمل باحدهما ما يؤدي الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس
فيجري المقايسة بينهما والثانية هي المعتبرة في الحركات الكيفية وهي ايضا قريبة كما بين سوادين وبعيدة
كما بين سواد وبياض من حيث كونهما في الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او عن الطرفين فالحقيقية من المقايسة
هي القريبة من القبيلين ثم اولى البعيدتين من الاولى ثم الباقيتان تجانستان في ابعديهما بعيدة الثانية ثم ان المقايسة
وان كانت انما تجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها اينية للاجزاء لفرض التجربة فقد يقع
توهم المكان بالقياس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضامة الحركات هي المقايسة بينهما في السرعة
والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما في المسافة او ما يجري مجراها مما يقع فيه الحركة وتقطعه
كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة هي السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض
تساويهما في المدة كان ما يقطعه الواحدة اكثر مما يقطعه الاخرى فالوصفان لازمان للسريعة يجوز ان يعرف
بكل واحد منهما السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان اقصر والتي تقطع ازيد مما تقطعه الاخرى
في مثل زمانها والاخرى القاطعة للمثل ما يقطعه صاحبتها في زمان اطول والقاطعة للاقل مما يقطعه صاحبتها في
مثل زمانها هي البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساوتا في المدة وان فرض تساويهما
في المدة تساويا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان في الجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المساواة
والمفاوتة فيما تقطعانه فانما تجري في حركات يكون ما تقطعهما بحيث تجري بينها المقايسة بالمساواة والمفاوتة

والمفاوتة وهي اما كمية من حيث الزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما كيفية من حيث الشدة
والضعف والمساواة المقابلة لهما والاولى تكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كميين يمكن ان ينطبق
كل منهما على الآخر بتمامه فيتساويان ح او ينطبق بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين
وبعيدة اذا لم يمكن ذلك بينهما حقيقة بالفعل ولكن يمكن في تلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ ربما
يقال المثلث انه مساو للمربع مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا يقال للمثلث انه زائد على
مربع مع انه لا يكون بحيث يمكن ان يقطع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث لكن يمكن بان يقطع المثلث
قطوعا يمكن تركيبها على نظام يكون فيه مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه او زائد
عليه حيث ينطبق بعضه على تمام الاول واما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم
من الوتر او ان نسبة القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما
على الآخر بالفعل كلا او بعضا ولا ان يعمل باحدهما ما يفضي الى امكان تطبيقه على الآخر اذ لا استحالة
صيرورة المستقيم مستديرا او بالعكس واستحالة التطبيق بدون التوافق في الاشكال لكن الوهم ربما يتخيل صيرورة
المستدير مستقيما وح يمكن التطبيق البتة او صيرورة المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان التقوس
فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين زاويتي مستقيمي الخطين وبين زاوية تكون بين مستدير ومستقيم
كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين وكما بين المحيط والقطر فيقال انها
اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين الحادتين المذكورتين نسبة المساواة
البتة ومن ههنا يعرف انه ربما يكون بين الكم نسبة فاضلة بدون ان يمكن بينهما نسبة المساواة اصلا وتحقيق
ان هذه المقايسة مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على جهتين قريبة كما بين سوادين وبياضين وبعيدة كما بين
سواد وبياض باعتبار كونهما على الغايتين الحقيقيتين اما باعتبارهما وان لم يكونا في الغاية لكن بعدهما عن الوسط في
الجانبين على السواء او ان بعد بينهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة تتشعب
الى قبيلتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من
الاولى على جهتين احديهما اقرب الى الحقيقة لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثانية
مجازية لابتنائها على توهم امكان التطبيق ولا مكانه في الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية اجدر بالحقيقة من البعيدة
من القبيلة الاولى فان التحاذي الآتي عن التطابق في السواد والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير

وَاِذَا عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين الحركات انما تكون اذا كان بين ما تقع فيها من المسافات تجانس
مصحح بها اما باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا
من اينية مستقيمة او مجازا وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار
الشدة والضعف والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان تسود اسرع من تسود او مجازا وبذلك يقال ان تسود اسرع
من تبيض فلاح لك انه لا يقاس كمية او اينية مثلا الى كيفية اذ لا تجانس بين ما يقع فيه الكمية والاينية مثلا وبين
ما يقع فيه الكيفية باحد الاعتبارين فان ما يقع فيه الكمية والاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة
المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما يقع فيه الكيفية وان كان
قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية او الاينية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة
بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية اذ ما يقع فيه النمو والتخلخل مثلا مقدار
جسم وما يقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء جهة
طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالجملة فلا تجانس المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان
لا يقاس الاينية الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن الاينية للجزء اما للجزء وفرض الجزء بما اذا كان للكل مكان لكن
لا بالمفارقة فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع
واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك الاعلى فيجوز فرض الجزء فيه لا يكون للجزء
مكان حتى يتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا
الاعتبار يكون الوضعية كانها مجانسة للاينية فربما يقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما
يقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة او حركة السهم في الجو بالاستقامة الى حركة الفلك لكن المقايسة بين
مسافتي الوضعية والاينية المستديرة قد تكون قريبة وبين مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة
قلت فصل في تضاد الحركات ومن شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف
وربما تجتمع وحيث [illegible] فذلك لتخالف والمجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فتضادها لاستحالة لتعاند
فيما يتعلق بها وليس من جهة المتحرك كيف والضدان من شانهما ان يتعاورا موضوعا ولا المحرك
فان الاضداد يجوز ان يحرك حركة مستقيمة كالصاعدة والهابطة المتباعدتان في الاطراف متضادان
وان فرض المحرك واحدا ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها بالطبع

٨٣

بالطبع ولا مانع فيجوز ان يتضاد الحركتان مع وحدتهما كالمذكورتين فانما تضادهما لما منه وما اليه معا لا احدهما
فان الحركتين المتضادتين في المبدأ دون المنتهى وبالعكس لا يكونان في غاية الخلاف وذلك بان يتضاد الطرفان
من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض اما لا بالقياس الى الحركة ككون احدهما في غاية
القرب من الفلك والآخر في غاية البعد او بالقياس اليها ككون احدهما مبدأ والآخر منتهى في المستقيمة
اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في الاطراف كان المضادة بين الاطراف
بالعرض وبين الحركتين بالذات اذ تعلقهما بالطرفين لكونهما مبدأ او منتهى الذاتيهما ثم تانك المستقيمتان
قد تتضادان بالعرض ايضا من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط
والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركتها لعدم تضاد الاطراف ان تبادلتا في المبدأ والمنتهى
فان المبدأ في المستديرة لا يضاد المنتهى بل يتحدان ان لم ينقطع الحركة قبل تمام الدورة وما يظن انهما تتضاد
المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع الكيفيتين واحدا
فلا تتضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في موضعه ان التضاد انما يكون بين انواع حقيقية يتجانس
فالحركات المتخالفة بالجنس كالتي في مقولات شتى لا تتضاد كيف وربما تجتمع فان التخلخل والنقلة والنمو
قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحينئذ يتنافى الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا يكون
لذواتها بل لامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما انما لا يجتمعان لكون البرودة موجبة للتكاثف واما الحركات المتجانسة
فقد تتضاد اما الكيفية فكالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس تتعاقبان في الموضوع ووجوديان غير
معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف
والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمضاد للكبير بل مضائف له فالجواب عنه ان الكبير
والصغير الذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس
الزيادة بالقياس الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية
فكالمستقيمتين المتبادلتين في المبدأ والمنتهى اعني بان يكون المبدأ في احدهما هو المنتهى في الآخر وبالعكس
واما الوضعية فلا تضاد على ما سيأتي فنقول لانه لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد
بينها بالضرورة فتضادها انما هو لتعاند فيما يتعلق به من الامور الستة لكن لا تضاد فيها
ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولا فلان الضدين من شانهما ان يتعاقبا على الموضوع

فكيف يكون التضاد بين شيئين للتضاد في الموضوع واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركتين مع استقرار
التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين المتبادلتين في الاطراف لاسيما الصاعدة والهابطة
اذا فرض تواردهما على جسم ويكون احدهما بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين
متضادتان وان فرضتا عن محرك واحد ان امكن ذلك وان لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على
انها اذا كانت احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر فلما تقرر
في الاستدلال من ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز الارض مع كونهما صادرتين
عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه ولا من جهة الزمان اما اولا فلعدم التضاد فيه بل
عدم التقابل فيه اساسا لتشابهه في طباعه واما ثانيا فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون التضاد مستندا الى التضاد
في طباع الحركة لكونه من عوارضها الا انه دخل في تقويمها وتحصيلها بوجه الا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز
ان يتضاد الحركتان مع اتحادهما في المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتبادلتين في الاطراف
بل سنتلو عليك ما تتفطن به بوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق من الستة الا ما منه وما اليه لا يكون التضاد
في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدأهما متضادين ومنتهاهما او بالعكس
لا يكون بينهما غاية الخلاف فلا تتضادان فمن ههنا يعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من حيز الارض الى
حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبيعي لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدأيهما تضاد لكن
كما ستعرف فالمنتهى المقصود فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات من جهة تضاد ما منه وما اليه معا
وهذا يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما
في التسود والتبيض فالمبدأن اي البياض والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل
بالعرض وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة من المركز الى المحيط
والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدأين وكذا المنتهيين نقطتان لا تضاد بينهما وان في الطبيعة
لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فيكون علوا والاخرى في غاية البعد عنه فيكون سفلا وثانيهما
ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى
من حيث انها مبدأ ومنتهى في الحركتين والمبدأ في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما يتقابلان من
هذا الوجه وتقابلهما الى ذات المبدأ والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدأ مبدأ لذي

لذي المبدأ وذو المبدأ انما هو ذو مبدأ بالقياس الى المبدأ والمنتهى فانما هي لذي المنتهى وذو المنتهى
انما هو ذو المنتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدأ والمنتهى ليس بالتضايف فليس المبدأ مبدأ
بالقياس الى المنتهى والمنتهى منتهى بالقياس الى المبدأ بل الى الحركة بازاء كل منهما مبدأ او منتهى وبالعكس فانما
يعلم ذلك بدليل وسط والمتضايفان انما يعلم احدهما مع علم الآخر معه فاذا كان المبدأ والمنتهى في المستقيمة لا
اجتماعهما وهما وجوديان غير متضايفين كانا متقابلين بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدأ هو المنتهى
فلا يتقابلان هناك كما سيأتي واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه تضاد ولنا الحركتان فيهما كانتا متضادتين لان
المبدئين متضادان لكونهما ذاتين للطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين على حدة وكذا المنتهيان
لانهما ايضا ذاتا الطرفين بعينهما فافهم فاستقم ثم الامر في تضاد الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كانه جلي
لا يمترى فيه وانما يشك في الآخرين انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات سيندفع ذلك بتوجيه في
اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدأ والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت هربا عن شيء وطلبا للشيء فانما تعلق
تجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث كونهما مبدأ الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان
فتضاد الحركتان تضادا جوهريا بالتضاد بينهما من هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعله ستطلع على ما فيه
لاندفاع ما فيظن من ان عروض مفهومي المبدأ والمنتهى لذوات الطرفين متأخر عن وجود الحركة فلا يكون تضاد
هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة
ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين فاذا تمهد ذلك فقد علمت مما علمت ان كل مستقيمتين متبادلتين في الاطراف
متضادتان وليس التضاد مختصا بالصاعدة والهابطة كما ظن ثم المستقيمتان المتبادلتان في الاطراف كما انهما
متضادتان بالذات بتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك فقد تضادتان وهما
بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى نقطة المحيط والهابطة
من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما متضادتان من جهة تقابل الطرفين من حيث كونهما مبدأ او منتهى كذلك
متضادتان من جهة تقابلهما من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه واما سائر ...
من هذا الوجه تضادا عرضيا لا ان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط
او غاية البعد عنه فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين كيف لو كان تضاد
الحركتين لتضاد الطرفين من هذا الوجه ذاتيا كما فيظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه

متضادة بالذات فيلزم ان يكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط مضادة لكل حركة الى المركز من اية نقطة
كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد كثيرة ومن ههنا يلوح ايضا
ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين وكانك قد تفطنت ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة ما لا مستديرة
ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما هي من جهة تضاد المبدأ والمنتهى وليس بينهما هناك تضاد لا بالذات لكونهما
نقطتين متشابهتين او موضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه او في جسم كذلك ولا بالعرض
من حيث كونهما مبدأ او منتهى اذ المبدأ لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى عند عدم انقطاع الحركة قبل
تمام الدورة فلاح ان المستديرتين المختلفتين بالجهة كالشرقية والغربية لا تتضادان فان اية نقطة تفرض واي
وضع يفرض مبدأ مثلا وبعينه للشرقية تكون مبدأ مثلا وبعينه للغربية ايضا اذا كانتا تامتي الدورة وتلك النقطة
او ذلك الوضع يكون ايضا مطلوبا فيهما فاذا فعل احدى الحركتين في نصف دورة يفعل الاخرى مثلها
في النصف الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدأه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه
الى مبدأه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحداب المتشاركة في الاطراف لا تتضاد وان
تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة على وترها وان
تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان للواحد اضداد وما ظن
من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة ولها من هذه الجهة وحدة فيجوز ان تضاد الوترية
فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم
وانا اظن انه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد
الشخصي من حيث هو شخصي ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص فكيف
تلك الوترية يمكن ان تتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا يتعين للضدية بازاء كل فرد منها فرد من الوترية
المتبادلة لها في الطرفين كما لا يتعين للضدية بازاء كل فرد من السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك
من هذا فساد ما ظن من ان المستديرة تضاد المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من
وجه آخر ايضا وذلك لان الاستدارة لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة
والاستقامة واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الاحداب كما سيظهر في موضعه قلت لم لا يحصل
لا يمكن ان يتصل حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع عن سبب موصل آخر بل اذا السبب الموصل موجود

موجود في آن الوصول وان لم نسمّ ح ميلاً ولا يكون في الواصل ح الميل الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما
بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثاني اول آن لعدم تعلقه بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان
ولا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم حدوث سبب الثانية فبينهما سكون وتشنيع الخصم بان الحصاة
المرمية الى فوق لو لاقت في صعودها رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع اوقفت الرحى ساقط
بانها تقف قبل الوصول اليها بزعمها فرجع واما استدلالهم بانه لو وجب فسببه اما عدمي وهو عدم سبب الحركة
لكن سبب الحركة الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي وليسا فيه
او قسري وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابط لمعاوقة القوة
القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل غالبا كل من محرك او وجوديا بان يكون القاسر افاد قوة محركة و
قوة مسكنة اقول قد اختلف في جواز الاتصال من غير تخلل سكون بين كل حركتين متنافيتين بالجنس القريب
اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص
اما لكونهما في طريق واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم العودة
وبالعكس في الاستحالة في اللون او لكون الثانية تحرفه عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان هذا
الطريق موصلا الى مبدأ طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقويس في النقلة وكالتسود
من الطريق المذكور والتبيض من طريق الفستقية ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة على ضلع من مثلث ثم على آخر منه
فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون كما ذهب اليه المعلم الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا
لافلاطون وحزبه وجمهور المتكلمين اقول وكذا الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين وان كانتا بحيث
لولا تخلل السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط
على قطر واحد طبعا ثم قسرا او بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على
خط واحد فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا وانما قيدنا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة
بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك فاما الحركة النازلة للحجر في الهواء فالماء
فلا يوجب البرهان فيها تخلل سكون نعم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء على وجوب السكون هو ان الشيء
الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لنهاية معينة ومباينا لها الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة
فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية ان عني بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة

اي طرف زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة منتهيا
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عني به انه يصدق فيه القول بان الشي مباين فيحقق ان بينهما
زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من المماسة الى البعد وليس ذلك الزمان زمان السكون حتى يصح ما ظن
منهم ان الحركة والمباينة وما يجري مجراهما ليس لها اول ما يكون حركة ومباينة وكذا ان تركوا لفظ المباينة
واوردوا بدلها الا مماسة فانه يجوز ان يكون في طرف الزمان الذي هي كلها لا مماسة مماسة وقد سلف منا ما
يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على ان جميع ذلك ينتقض بما اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض
فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او يكون له اجزاء منضودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل
لكنه ليس يبعد ان يقال انه اذا عرض ذلك حيث ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات ويكون الحركة ابطأ كما انهما
لو لم يكن واطلق بعضهم القول بانه يقع فكذلك واما ما يكون النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض
فان الشي لا يكون بالقياس الى المتحرك احد ودا بل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس اليها كانه
متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بجيد فانه لم يكن المانع الذي اوردوه امرا بالقياس
الى شي حتى كان له حدود بالفعل يوصل اليه وينفصل عنه وههنا ذلك الحكم موجود ولا شك فيه
فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض وسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا طرف المسافة
اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك وان لم ينته الى
طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة الكرية على دولاب دائر اذا فرض فوقها سطح مستو بحيث
تلقاه عند الصعود ثم تفارقه فانها تماس ذلك السطح بنقطة ولا تبقى مماسة له زمانا فاجاب عنه الشيخ
بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا محاطا بكرة او محيطا بها كما في السموات ولا يمكن معهما هذا الحال وحيث
يمكن هذا الحال فلا تكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تماس في دفعة وتزول فوجب
ان تقف وقفة ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة ملا لاستحالة الخلاء فسطح ذلك الملاء يلاقي
الصفحة وهو بسيط مستو وسطح آخر يلاقي بقية الكرة فوهم يجوز ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر
فان النقطة لا تتعين كما في السطح وضع متميز عن ان يكون من فرس البسيط وح لم يقع مماسة بين الكرة
والصفحة بالنقطة على ان هذا التعليق لاحكام طبيعية باوهام رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة
فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم وهو ايضا ممتنع لكنه

ذلك في الامور الطبيعية الخارجة عن الاوهام اقول وتبين مما ذكره من حديث المليا وعدم جواز ان
يكون في وجههم نقطة غريبة من جميع اجزائه لو صح النقض بما فات تحدث جبال مثل جبل مثلا سقفية فلك الثوابت
بنقطة عند الاوج فالجواب منع الملاقات وان تحت المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يتمم لمس بنقطة من محدد
المحال وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اوليس اذ لم يدرك الآلات الرصدية فيما فوق فلك
الشمس ما ويته اختلاف المنظر التي يوترها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها في تعيين النقطة بحقيقتها
هنا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة ولا يمكن هناك التزام الوقفات والابطال
اتصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وهو ان كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل يحققه امر مانع اتى القاكم
اماهم المتحرك واحتياجها الى قوة ممانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد
من شيء يلزمه بمدافعة لما في وجه الحركة وتقريبه من شيء ومحال ان يكون الوصول الى حد ما بآلة موجودة
موصلة وان يكون هذه العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول فهي وان كانت انما تسمى ميلا بالقياس
الى ما تزيل وتدافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل نفسه فما دام هذا الميل ليس هو نفس وجود
ميل آخر بل هو معنى آخر يجامعه فاذا احدث بعد وصول المتحرك حركة الى جهة اخرى تكون لا محالة لحدوث
ميل فيكون لحدوثه اول آن اذ ليس وجوده متعلقا بزمان فليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي يكون
اول حدوثه في آن هو منتهى زمان الحركة ومبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي
آن ولا يعرض محال لان ذلك الآن لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول
وجود الميل الثاني غير آن هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا
بعده فقد صح السكون والا فلان الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول ثم اتضح
الى من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة ولزومها وفيه بالفعل
التنحي عنها فلا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل هناك مبدأ من شأنه ان يحدث ذلك اذا زال
العائق واذا الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان فقال الشيخ ان كون الموصل يبقى موصلا زمانا
لكنا اخذناه موصلا آنا لم يكن اقرب من الموجب لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة
الى نحو ما افاده ولعل فيما نقلناه عنه كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمستفيدين لكن
من لم يجعل الله له نورا فما له من نور ثم ان المحاكمات تارة يستشنع بانه لو وجب السكون بين حركتين فانتصا

89

بل الخردلة المرمية الى فوق اذا لاقت في صعودها رحى او جبلا هابطا فلا بد ان تقف ثم تنزل ولا يمكن
وقوفها الا بايقافها الرحى او الجبل والتزامه شنيع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الخردلة قبل الوصول
الى الرحى او الجبل تقف بريحه ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها وح اما ان يدركها الرحى او الجبل من خلف
لسرعة حركته الهابطة او لا يدركها فدفعها الريح امامه ولو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على ايقافها دون
الملاقاة فلعله لا استبعاد في التزام ايقافها الرحى او الجبل على ان المستبعدات في العادة ربما توجبها الضرورات
الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندي ان يجاب بان الخردلة او الحصاة تتحرك بحركة الرحى او الجبل من
غير وقوف لكن حركته عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبيعي لا يحدث الا في آن بعد آن الوصول
فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل ولا يلزم منه ان لا يكون حركة عرضية اذ هي تكون بلا ميل
فالخردلة ربما يحدث فيها ميل هابط لا لزم الموضع الذي يلاصقه من الجبل فتتحرك بحركته بالعرض فلا يرد عليه انه
لو صح هذا لبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون بين الحركتين المختلفتين وهو ان الحركة الحافظة للزمان
ليست بمستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم
ساكن بالحقيقة اذ المكين متحرك بالذات وتارة اخرى يتمسك بانه لو وجب السكون فبسبب ذلك السبب اما عدمي
اعني عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمي الى فوق سبب الحركة الى تحت موجود فيه وهو الثقل الطبيعي او وجودي اما
طبيعي او ارادي ولا خفاء في فقدانهما في ذلك الحجر او قسري ومن المبين امكان عدمه فلا يجب السكون
والجواب انه يمكن ان يختار اولا ان سبب السكون عدمي وهو عدم حدوث الميل وذلك بان القوة القسرية
قد احدثت في الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعفت الميل عن الحركة الصاعدة ولم ينتف بالكلية جاز ان يعوق
الطبيعة عن احداث الميل الهابط او عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة وان احدثت ميلا لكن
يجوز ان يكون الميل في البدء ضعيفا لا يقدر على التحريك فكان ذلك لضعفه يمتنع عن خرق الملاء المقاوم
وح يكون سبب السكون مقاومة الملاء فيكون وجوديا لكن الملاء انما يقاوم ما لم يشتد الميل فلذلك جعل
السبب عدم الشدة وثانيا ان السبب وجودي وذلك بان يكون الهواء او الحصاة قوة محركة وتتوسط تلك
القوة قوة مسكنة قلت تفصيل حركة الشئ ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدأها
من الخارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة والطبيعية
الحقيقية الخاصة هي الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبيعية على الوجه الطبيعي وربما يسمى طبيعية ما يصدر

٩٠

ما يصدر عن الطبيعة وهناك مانع او عائق او لا معها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية لا بالقياس
الى الطبيعة الخاصة فيكون ما بالقسر طبيعية بالقياس الى طبيعة المقسور مع ملاقاة القاسر الى طبيعة الكل كما قد يسمى تسخيرية
كالنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون بقيام الحركة به فيكون متحركا بالذات وتسمى الحركة
ذاتية واما ان يكون بقيامها بما له علاقة معه على ما سيجيء تحقيقه فيكون متحركا بالعرض والحركة عرضية كتحرك المحمول
في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدأها المحرك امرا خارجا عنه غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخين الماء
وتحليله بالنار وصعود الحجر المرمي الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ الجسم بما هو جسم بل شيء
غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى الحركة
طبيعية كهبوط الحجر ونمو الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية
كدوران الافلاك والحركات الارادية للحيوان وينبغي ان يعرف ان الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر
عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي لها على الوجه الذي تقتضيها من غير مانع وعائق فقد تصدر عن
الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى الغاية الطبيعية لكن لا طلبا مستأنسا من الواجب بالنظر اليها كالعائق كالناسي في اشتداد وقد تصدر
عنها الى الغاية الطبيعية على نهج من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم بل معوجا ومتموجا وقد تصدر عنها الا الى غاية
طبيعية كتكون الاصبع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة وحدها كحركة الحجر المرمي الى السفل على خط
مستقيم بحيث لا يصدر مثلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه كلها قد تسمى طبيعية وقد يكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى
الطبيعة الخاصة فيتصرف في الغذاء بتدبير القوة الغاذية لتفنيه بنفس الغذاء غير طبيعي لكن بالقياس الى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للخشب عند ملاقاة النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس الى طبيعة الكل
ولعلك تنبهت ان ما يسمى تسخيرية وتزاد على الاقسام كحركة النبض انما هي قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها
طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن فان النفس الحيوانية وان كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض عنها ليس من جهة ما هي شاعرة
فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية الاتحاد فوجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق لم يتبين بالطبيعة صدور السرعة و
البطوء والوجد الحركة ما لم تتحد فلا بد من معاوق فلا تكون الطبيعية حقيقية قلت الامر كذلك ان نشتد والان
المعاوقة التي تكون من المادة التي تحركها الطبيعة اذ لا يمكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبيعي
لعلها تعد كلا معاوقة وكذلك كما في النمار فان القوة النامية انما تحرك بالطبع غذاء لتصرف طبيعته عن الحركة الى
الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كان على الحال الطبيعي والمجاري كذلك كانت الحركة

كانها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي فجاء الطبيعي هو ان تحرك القوة النامية الغذاء الى فيه معاوقة طبيعية
فالحركة المعودة بالنظر اليها يكون نحو طبيعيا للمركب وان كان الخارجة عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد
تكون قسرية للغذاء وكذا كل المعاوقة التي من مجاورة الهواء في نحو سير الماء المسخن بالطبع وهو في حيزه الطبيعي
وقد زال عنه القاسر تعد كلا معاوقة فانها لازمة طبيعية الا بالعرض والمعاوقة التي من الهواء والنار وهو على
قوامه الطبيعي في هبوط الحجر فانه انما يتحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي فالهواء والنار ارق بلا طبيعي يتحرك
الحجر فيهم بالطبع وان تفاوت الحال في ذلك باعتبار ثخن الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من
الارض وقربه منها واذا كان هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ
المحرك فيها هو الطبيعة وحدها او اخلة في الطبيعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية واما التي يكون
المبدأ فيها مركبا من طبيعة وقاسر فان اشترط وحدة المبدأ في المقسم وكانه لعيد خرجت عن المقسم والا فهي داخلة
ولا تخرج باعتبار قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدأها واما اعتبار بساطة
المحرك في التقسيم فيبعد ولا يخرج بها في الخارج اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعد قسرية بناء على ان المركب من الخارج
وغيره خارج او طبيعية بناء على ان غير الخارج لا يقتضيها ويشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة لكن الخطب بعد
الاحاطة بالامر هين راجع الى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة قلت لعله الفصل الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة
من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وان كانت قارة فهي امر لا يكون عن حالة غير طبيعية فانما
يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك تتجدد القطعية بتجدد الحالات وبازاء انها حالة طبيعية تقف الحركة عندها
ومن ههنا تبين ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون طبيعية بل ما يتم دورة الفلك فان المهروب عنه فيها هو المطلوب
والمتغاير لا يصار في الطبيعة بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية للبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان
بصورته التي يتجوهر بها او صورة النائبة فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم له مقتضاه
وان لم يسلم له لقاسر انا في بدء وتكونه او بعده فان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق يتحرك بالطبع الى مقتضاه
فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في النقلة الطبيعية فاذا نزل الماء مثلا فالمطلوب هو الجهة
او المكان او الوصول الى كلية لكن لو كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد فوق الارض
وستعلم انه لا يمكن ان يكون لجسم حيزان بالطبع فلا يمكن ان يقال انهما يطلبان حيز الان الارض اغلب
واسبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان اذ سطح الهواء الحاوي

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو المطلب الكلية لكان الحجر المرسل من راس البير يلتصق بشفيرها هناك لانه اقرب
بل المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص و وضع من الجهة والجهات
مخصوص فالجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة لكن المقصود حيث
الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة الهرب
اليها **اقول** الحركة الطبيعية لا نعني بكونها طبيعية انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة
ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة
ثابتة لا يمكن ان تصدر عن الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما
تصدر عن الطبيعة من حيث انه عرضت لها حالة غير طبيعية واذا قد عرفت انه لا بد للاثر المتجدد من تجدد
في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان المتحرك اذا كان في مبدأ المسافة
حالة غير طبيعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبيعية تحركه اليها الطبع على النهج الطبيعي ويكون
له فيما بين المبدأ والمنتهى ايضا حالة غير طبيعية مما يتحرك فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يفرض له في كل
آن يفرض في زمان التحرك حالة مخصوصة متجددة غير طبيعية انما تحركه اليها لانها لا بد في الوصول الى المطلوب
من قطعها فيكون مطلوبة ما لم يصل اليها لكونها لا بد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة
عند الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية ويكون
لا محالة بانها حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فيقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة التي تحرك
اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك لا يكون كمالا ثانيا له يتوجه اليه
بالحركة الطبيعية وستفهم ان الطبيعة لا تكون دائما ممنوعة بالقسر من كمالها فلاح ان كل حركة طبيعية يجب
انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة الدائمة وضعية كانت كحركة الافلاك او اينية لو امكنت لا تكون طبيعية
بل كل مستديرة تتم دورة لا تكون طبيعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب ولا يكون المهروب عنه
بالطبع مطلوبا بالطبع واما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر اذ الطبيعة لا تختلف الحال عندها بالاعتبار بل ذلك
في الارادية فان قلت اليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه
قلت كل من الحدود لا بد من قطعها للوصول الى المطلوب فالالتفات هناك بالعرض ولا تنافي مثل ذلك هناك
بل الحركة الوضعية مطلقا فلا يمكن ان تكون طبيعية لبسيط لانه لا اجزاء فيلزم ... الاوضاع المتشابهة

الاجزاء الا ما هو الداخلة في جوفه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك وضع مطلوب او مهروب عنه
بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان بصورته التي تجوهر بها او بالصورة التي تجوهر بها الجسم الغالب من الاجسام التي
تركب منها يقتضي امرا من المقولات التي يقع فيها الحركة من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات
مقتضاه عنه بالقسر فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في تلك المقولة او يمكن فحينئذ ان لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في
بدو تكونه كما اذا تكون الهواء في حيز الماء مثلا او بعد تكونه كما اذا رمي الحجر في الهواء فان زال القاسر ولم يكن ثمة
عائق لا بد له ان يتحرك بالطبع فلا محالة يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في
الاستحالة الكمية والكيفية وينبه في النقلية فانه اذا نزل الماء مثلا فيمكن ان يزعم ان المطلوب هناك هو جهة السفل
او انه المكان الخاص اعني سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى غاية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية يقتضي
ان تتصل بكلية الماء ومعظمه كما انه ثابت من قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فمدفوع بانه يلزم ح ان لا يقف
الماء دون حد وقوف الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه دون ذلك اصلا غير لازم وعدم وقوفه
بالطبع دون ذلك لازم وبطلانه ممنوع بل الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه
والا وقفت الارض لما سبق فبلغت المركز وهناك ثابتة مانعة للماء عنه ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء
المركز فالجواب انه يكون ح لحجر واحد حيثيان لطلبانه بالطبع وستعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فقط
فيه فمدفوع بانه كان الماء يقف في الهواء حيثما كان او سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حاصل اينما
كان في الهواء واما ان المطلوب هو الكلية فيه فمدفوع بانه كان يجب ح ان يتصوق الحجر المرسل عن راس البئر المحفور
لانه اقرب اليه من قعر البئر والحركات الطبيعية انما تنحو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يعتقد في ذلك
هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد
من الجسم المحدد للجهات الجهة غير مقصودة بالذات بل لكون المقصود وهو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبيعي واقعا في تلك الجهة
والاتصال بكلية الاسطقس ايضا غير مقصود لكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها
الى الحيز الطبيعي هو الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاتها ايها اتفق فاذا كان المكان غير طبيعي والمكان
الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المنشف المحصور في آجرة مرفوعة في الهواء فان الآجرة تنشف الماء من
تشفه هرب الهواء من حيط نسبة استحالة الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيخلفه الماء الى مسام الآجرة متصعدا
له هرب الهواء عنها وان كان الترتيب سيما من الواجب الهرب للماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب

الترتيب حاصلا كذا حققه الشيخ ولا ينبغي ان يظن ان الطبيعة انما تتحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى

قلت محل القوة اذ ليست كما ولا متكمية بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي بالذات بل اما باعتبار تكممها في انها ان كانت جسمانية وتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد ووجوب استحالة ... المقدار حد لا يتصور اقصر منه وتكممها بما هي تقوى عليه اي الحركة اما كمية متصلة من جهة مقدار المتحرك او المسافة وتكون متناهية اما من جهة مقدار الحركة اي الزمان اما في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى بقيت الحركة مدة اطول اما في النقصان فكلما اشتدت قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر فلا تتناهي بحسب الشدة بالمدة كالقوة التي على الحركة السرمدية الحافظة للزمان بخلاف الشدة لاستحالة بلوغ الحركة في الزمان حدا لا يتصور اسرع منه فيقصر زمانه او منفصلة بالفعل او بالقوة والاقوى منهما بالفعل ما يكون تكثر المسافة مع الاتصال كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلزم اللاتناهي في المدة والقوة الجسمانية لو كانت في غير متناه وكانت على غير متناه في العدة والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء جزء من الجسم فاذا اضعفنا الجزء من الجسم مرة بعد اخرى ينفد بازائه من المقوى عليه فيصل من الجسم غير متناه ما في المتناهي فيلزم كون الاعلى متناه في المدة والعدة المتناهية المترتبة في ترتيب النسبة والافادة اتصفت مثال القوة بتضعيف الجسم تضعيف قدرها بازائها من الحركة الغير المتناهية في امتداد المدة او سلسلة العدة او سلسلها او لوحظ توزيعها عليها بحسب كمال الامتداد وذلك مع

اقول القوة ليست كما ولا متكمية بالذات فلا توصف بالذات بالتناهي او اللاتناهي بمعنى العدم دون السلب لاختصاصهما بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها تكمم بالقياس الى ما هي فيه والى ما هي عليه فتوصف بالتناهي او اللاتناهي من هذه الجهة اما باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا الاعتبار البتة الا في جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كان ما حلت هي فيه غير متناه في المقدار لكن المقدار متناهية ولا في جانب النقصان اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور انقص منه لكن كل مقدار مفروض يمكن قسمته ويكون قسمته اقل منه واما باعتبار ما هي عليه من الحركات فتكمم القوى في تقاويتها بهذا الاعتبار يتأتى في الكمية المتصلة والمنفصلة اما في الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك او مقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهي من هاتين الجهتين في شيء من جانبي الزيادة والنقصان لما مر او من جهة مقدار الحركة اعني الزمان وذلك اما في جانب الزيادة او النقصان فان لم يتعين للحركة قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في استمرار الحركة مدة اطول او لا كان الاقوى ما يكون مدة استئنافها الحركة اطول ويسمى بالاقوى بحسب المدة فان

٩٥

من المسافة ولوحظ حال القوة في الفراغ عن قطعها في مدة اقصر والا كان الامر بالعكس ويسمى الاقوى اعني الاقصر مدة واسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فاذا فرض راميان يقطع سهم احدهما ربع ميل في ربع دقيقة من الساعة وسهم الآخر ثمن ميل في نصف دقيقة كان الاول اقوى من جهة الشدة فان لم تقو على ابقاء سهمنا قذائف الهوا بدة نصف دقيقة بخلاف الثاني كان الثاني اقوى من جهة المدة ولا ضير في كون كل اقوى من الآخر من جهتين واذ قد ثبت حركة سرمدية حافظة للزمان فالقوة القوية عليها غير متناهية بحسب المدة واما اللاتناهي بحسب الشدة فانما يمكن لو كانت الحركة التي يقوى القوة عليها اسرع ما يتصور ولا يمكن ذلك اذ كل حركة تكون في مسافة وزمان يتصور قطع تلك المسافة في جزء من ذلك الزمان ثم جزء جزئه وهكذا الا الى نهاية فلا يكون حركة الا ويتصور اسرع منها فان لم يمكن ذلك فليس لضعف في الحركة فلا يكون الحركة غير متناهية في السرعة بل واصلة الى نهاية يتصور فوقها وان لم يمكن زيادة اوليس لو فرضت حركة استوعبت قطر العالم لم يكن غير متناهية وان لم يمكن زيادة عليها في امتداد المسافة فكذا الحركة اليومية وان كانت اسرع ما يمكن لكنها اذ ليست اسرع ما يتصور فليست غير متناهية في الشدة واما في الثانية فمن جهة تعدد الحركة اما بالفعل كمن يقوى على رمي بعد رمي الى غير عدة من آخر يكون اقوى منه بحسب العدة واما بالقوة لكن القسمة بالقوة الحركة تكون بازاء قسمة من المسافة او الزمان ولا تقف الى نهاية فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا كانت كل حركة غير متناهية في العدة فيكون القوة عليها غير متناهية في العدة بحسبها بل انما يعتبر في ذلك ما يكون بفرض واحد مقدار محفوظ تتعدد به الكثرة فتتناهى او لا تتناهى لكن اللاتناهي في العدة بحسب انقسام المسافة بهذا النحو من القسمة يرجع الى اللاتناهي المسافة وقد عرفت استحالته الا الذي يمكن هو ما يكون بتكرار المسافة كما في المستديرة والعدة فيها وان كانت بالقوة لكنها تخرج من الفعل حدا فحدا وفرض نقطة تكون كالمبدأ تنقسم الحركة المتصلة الى دورات ومن ههنا يعلم وهم من توهم ان للافلاك حركات غير متناهية بالفعل قال الشيخ ان حركة السماء انما بالمعنى الذي نقول بمعنى التوسط فهي واحدة باقية فيه ابدا ما تحرك واما الذي بمعنى القطع فيشبه ان يكون كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بوضع فتحصل ان اللانهاية في القوة انما يكون بحسب المدة او العدة ولا يتطرق انه هل يجوز ان يكون قوة جسمانية غير متناهية كذلك فنقول لا لانا لو فرضنا جسما غير متناه وحلول قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب ابعاده بالعرض بامتداد الجسم كذلك تكون غير متناهية القوة في المقوي عليه من جهة المدة والعدة لا الشدة ايضا فان اللاتناهي في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال

٩٧

واستحال اجتماعهما مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان يستلزم المفروض المحال وذلك
لانه كلما ازداد الجسم حجما ازدادت القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة ازداد ما بازائها من المقوى عليه فاذا بلغ
ازدياد حجم الجسم الى نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه
في المدة او العدة متناهيا لكان قوة جزء ما من الجسم في القوة قوية على جزء من الامر الذي عليه القوة فاذا اضعف
من الفاعل جزء يقتضيه اضعف ما بازائه من ذلك الامر جزء حتى ينفد ذلك الامر المتناهي بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم
ويكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل ويبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها
قوة ومقوى عليه ابدا على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا يمكن ان يكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه
بحسب المدة او العدة فلنتكلم في الطبيعية هذه الجملة لانها لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لا بد وان تقوى على شيء من
جنس ما يقوى عليه الكل اذ القوة سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل فيقوى على شيء من الجنس الذي للكل فاما
ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه هو ما يحركه الكل فان تساويا في تحريكه من آن في العدة والمدة لا يكون للكل فضل على
الجزء وان كان ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص يكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في جانب الآخر
فيكون في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما يزيد عليه بزيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه بزيادة
محدودة وكذا الحال فيما بازائهما من القوتين باعتبار ما يقويان عليه فالمقوى عليه الكل ايضا متناه واما ان يكون
ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل انما يقوى على تحريك ذلك فيسبق الكلام فيه ويظهر التخلف والكلام في
هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام الملائي في ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى
اعتبار هذه المناسبات بالفعل بل نقول ان ما تقدر مناسبة توجب هذا الحكم فهو متناه على نحو التقديرات
التي يفعلها المهندسون في الحجم وليس العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست توجد
بعد فنقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو الكان طباعها يوجب كذا وكذا او لو كانت قوة
غير متناهية في جسم متناه لما كانت بحيث لو كانت الامور توجد كذا وكذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا
فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المتخللة واما بالقياس
الى العدة المتناهية فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فان العدة المعدومة اذا كانت انقص من عدة
اخرى لا يلزم ان لا يكون متناهية كدورات الفلك الناقص من الوحدات الغير المتناهية فانها انقص من دورات
الفلك الاعلى والالوف الغير المتناهية اما الزمان فلا يجوز ان يكون زمان متصل غير منقسم من آن

اقل من غير المتناهي المبتدي من ذلك لان الاثنا هيا لكن اذا كانت الكثرة المختلطة ملتئمة من ترا
كل منها غير متناه لقول ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على تحريك احد لها بعينها فلا تقوى على تراكيب او لم تكن الكثرة
منتظمة اصلا لا في ترتيب احد ولا في تراكيب لم يتبين امتناعه من هذا العلم فان قيل يجوز ان تكون للجملة المجتمعة
قوة فاذا انقسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التي توجد في المركبات بعد المزاج لا تكون
لشيء من الاركان التي امتزجت عنها والواحد من المحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها قلنا ان القوة ان
كانت للجسم بحال اجتماع الاجزاء وامتزاجها لكنها سارية في جملته فيكون للبسيط اذن في حال الامتزاج حال لما
للقوة الحاصلة بعد المزاج وان لم يكن لها حال الانفراد ونحن لما نأخذ جزء الجسم مقطوعا مباينا حتى يكون له لا محالة
شيئا من القوة بل تعين جزء منه وهو بحاله فيتعرف حال ما يصدر عن القوة التي فيه وحدها والواحد وان لم يقدر على تحريك
السفينة يقدر على تحريك ما هو اصغر منها فان قيل ما ذكرتم من البرهان انما ينهض على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه
لا على قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوة وبعضها انما تحرك ما حل فيه من كل الجسم وبعضه فلا كل القوة تحرك بعض الجسم
ولا بعضها كله واذا لم يجتمعا على تحريك شيء واحد لم يتسق الكلام الى التخلف قلنا البتة حيث اعتبرنا القضية
التقديرية فان قيل القوة الغير الجسمانية لقوية على تحريك الافلاك بلا نهاية ان افادت فيه شوقا غريزيا وميلا تحركها بها
فيكون للقوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا الحركة كان ذلك قسرا وهو لا يدوم
عندكم قلنا اذا افادت شوقا وميلا لا تكون القوة الجسمانية مبدأ للحركة الغير المتناهية بل واسطة فيها
بانفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا فان
القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم دائما فيبقى قوته دائما فيتحرك دائما
كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عرض سكنت من طبعها دائما قلنا ذلك وان لم يكن بديهي الاستحالة
لكنه مستحيل لما بيناه لكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل دوام الارض وساير الاجسام القابلة للكون
والفساد وفصلا اعني قولنا هذا تقرير البرهان لتقضي عما يرد عليه على حذو كلام الشيخ وذكر له فتش عن هذا
البحث حتى لم تتشبث بحجة على غير الوجه السخيف الذي يذكره من يتخرف في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية
كانه في نفسها شيء غير متناه ويحتج خلفا بانها يلزم ان تتضعف وتتنصف ويكون لها نسبة اخرى ولا يعلم
ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان مقابلها من المقوى عليه غير متناه فيكون غير
المتناهي كثيرا من شدة او عدة واكثر من كل ما من جنس واحد او من ابواب مختلطة فلا يستحيل تضعيفها الغير المتناهي

الغير المتناهي في القوة فلا يتحيل تضعيف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان يتحيا هو حول ما يبدا منه
وانا اقدم مقدمة تسهل الكلام وهي ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون لكل جزء منها يقوى على
ما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء ولست اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على
جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك مما لا يصدق وربما افاد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الاجزاء
وربما يكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يتيسر انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في
الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها على اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة
الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها ولست اعني بذلك ان كل قسم من الحركة يختص باقسام من القوة
بل يجوز ان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء الربع والثانية ان توزيع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء
مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم بسرعة مخصوصة شيئا وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة والزمان
كان توزيع الحركة من جهة المسافة او الزمان فيكون بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف
المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة يكون المسافة والمدة متطابقتين فقسم كل منها بازاء اقسام الآخر ولا
يكون بين قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمتها من جهة الزمان فرق الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك
السرعة في تلك المسافة في المدة شيئا وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزيع الحركة
من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة
جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة تكون التوزيع
باعتبار المسافة من غير ان تنصيف المدة بل ينتقص السرعة لكن لا يكون قسمة تلك الحركة بعينها على ما هي
عليه بالفعل واما اذا اعتبرت حركة الجسم في تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكن
توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة اذ لا يزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل ينتقص فان
رأيت ان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام القوة باسهل ما يتيسر وبانه لا ضير في ذلك عند تعدد
الاعتبارات وتذكر انا لا نعني بالتوزيع ان يكون كل قسم مخصوص من تلك بازاء قسم مخصوص من هذه بل ان يحصل
مثلا بازاء النصف قسم اذا كانت هناك حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مترتبة سواء كانت في
تعاقبها او تزامنها متعددة فاذا انقسمت القوة ولوحظ تأتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة
او بسلسلتها توزعت سلسلة الحركات وكل قسم من سلسلة اقسام القوة اذا تمهد ما قدمنا فاقول كون

قوة حالة في جسم متناه على حركة غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيبها واحدة اذ ترتيب كل منهما
غير متناه ولم يكن بين آحادها ترتيب واحد فتختلفه فينصفنا القوة بتنصيف محلها فينتصف التحريك بانتصاف امتداد المدة
او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال لو قسمنا القوة اثلاثا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير
المتناهية لا تقبلان التنصيف في الامتداد لا شيئا اذا كانتا مبتدأتين من مبدأ معين وكذا القسمة الى الاثلاث
والارباع البتة وكذا الظاهر التخلف اذا ضعّفنا الجسم والقوة الغير المتناهية فتضاعف القوة ويلزم ان يكون
ما تقوى عليه من آن مفروض او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ
قبل التضعيف او ازيد ويكون نصف ما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة او العدة بازاء القوة
السابقة ونصفه بازاء الزيادة فتبين المطلوب بوجه لا يحوجهما شيء اولي التلميس فسقطت المؤنات
التي تكلفها الشيخ الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبه الشيخ الى التحريف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالانصاف
ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من ذلك المبدأ
فينقطع ان اراد به انه يكون هناك حركتان على حدين من مبدأ واحدهما انقص من الاخرى فينقطع ففيه انه
لا يجب ان يكون النقص بمدة والنقصان في العدة لا يوجب الانقطاع اذا كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات
الفلك الثامن بالقياس الى دورات الفلك الاعلى والشيخ نفسه تعرض لذلك على نحو آخر وان اراد ان تحريك
كل القوة من مبدأ يكون شطر منه ملتبسا من ذلك المبدأ على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة
فذلك انما يكون بما مهدناه من المقدمتين ونحن لا نحتاج الى تجشم تلك المؤن التي تحملها قلت الفصل يجري
ان يبين ان كل ما لا يمكن خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منه طبيعي وذلك
لان مطلق التحيز مثلا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما
يختص بها كالقاسر ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه فرضه مخلى والطبيعة ويكون مطلق الحيز له في ضمن معين
لا محالة واذ لا مرجح من خارج فيكون ذلك من طبيعته فتبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان متباينان
طبيعيان الا لمرجح لواحد منهما والطبيعة النوعية البسيطة ان تنفي القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد و
استدعت له مقدارا وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم ان فيه قوة التجزي فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي
بالقوة وكانه جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المنفصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوصيته
بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون الاقرب اليه

الا اقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له ان كان في شئ منهما فان نقل منه الى البعض الآخر منهما بالقسر صار راجعا اليه
طبعيا الصغير رتبه اقرب اليه وان لم يكن في شئ منهما فالاقرب اليه هو الاقرب منهما الى حيزه فيه فيتحرك اليه ان لم
يعوق وتخصيص البعض بالاقرب اليه بشئ من الاسباب التي لا يمكن بالقياس الى منصوص فردية فقد انهار اسا
واما المركب فلما لم يكن مبدء المتخلق له حيز خارج عن احياز البسايط ثم تركيبه ان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى
طبايع البسايط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى طبيعته ويكون له حيز طبعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا
او من جهة الحيز ولا يكون المعتدل الحقيقي حيزا طبعيا والا ساقرا بالطبع او حيز الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه فطبعي ان
الطبيعي للمركب انما هو باعتبار ماله من مرتبة الخفة او الثقل والحالة المتوسطة على حسب ما يقتضيه تركيب بسايطه فلا يكون
حيز مركب حيز النار الساذج او الارض الساذجة البتة وحيز المعتدل هو اوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** واذا
افضى الكلام هنا الى ان الحركة الطبعية انما تكون عن حالة غير طبعية الى طبعية فبالحري ان يبين ان كل معنى
ما هو لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن خلو جسم ما عنه اصلا
فيكون لكل جسم شئ منه طبعيا ومما لا يمكن خلو لبعض الاجسام عنه فيكون لذلك البعض شئ منه طبعيا فالاول
كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد له من ان يكون له مقدار ولا بد ان يكون له شئ من الجهات يحيط به احاطة تامة تحدد
او حد او وضع بما يليه من الاحاطة التي هي الشكل ولا محالة يكون له حيز بائن من سائرها بالفرض معين من الاجسام
في الجهات او ... الموضع اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى المحدد للجهات فهذا المعنى
الاعم هو المراد بالحيز والثاني ... الاول الاجسام ... كالالوان والطعوم والروائح
لبعضها ولنصور البرهان في الحيز فنقول اولا لما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز
مستندا الى ما لا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ
يمكن وجود مطلق الجسم بدون اية طبيعة مخصوصة فرضت وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا
ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس اليه فان
امتنع فلامر خارجي واذا خلى كل جسم يكون لا محالة له حيز معين اي لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا
ضمن معين ولا بد لترجيح ذلك المعين من مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة
بل الطبيعة ويستند اليها فيكون ذلك الحيز طبعيا له ووجود الجسم بدون فاعل وان كان غير ممكن لكن نسبته
الى الفاعل الى جميع الاحياز على السواء فلا يكون تعين الحيز مستندا اليه بل الى الطبيعة

انه لا يكون لجسم حيزان طبيعيان متباينان والا لكان نسبته اليهما على السواء فلم يترجح له واحد منهما وانما دعانا الى القول
بالحيز الطبيعي وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فاذا لوحظ الى طبيعته
مخلاة من غير ان يفرض معه قاسر او يؤثر اثرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها
وكذلك ينبغي ان يكون بلحاظ الابداع فح لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد واقتضت
الطبيعة ح مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا متناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحق ولا يكون الا واحدا ثم ان الجسم يمكن
تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن فيه ذلك من حيث خصوص طبيعته ايضا وبالجملة
ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز الاجزاء بالقوة وحيز الجسم هو حيز جملة تلك الاجزاء من
حيث الجملة وهذا ظاهر وكانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانه كما ان تلك الاجزاء اذا لوحظت من حيث
انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يتخيل ان تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز
ذلك الجسم بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء
متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي ملغاة راسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز
الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء
المتصل حيزه الطبيعي هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من
تلك الاحياز اما بالقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج واما بارادة من النفس
المتعلقة بالكل كما اذا انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه هو الطبيعي
لانه صار اقرب اليه والجزء المنفصل عن بسيط المفارق لحيزه والكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي
بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي فيكون الجزء في اقرب
حيز من الاحياز المتوهمة في الكل على فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان
لم يتيسر له الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة
من حيث هي وان اقتضت الاتصال لكن اليبس الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال ما لم يطرء الانفصال كذلك
يحفظ الانفصال بعد طريانه بعارض فيمتنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل
وتشبه المنفصل المماس في الانتقال من بعض الاحياز الى بعض بالمتصل وبالجملة فمقتضى الجزء من حيث هو
جزء هو الاقرب من الاحياز المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب انما يكون من خارج فان قلت

فان قلت فطبيعة الكل ايضا يجوز ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا
كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم تطلب الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي
هو بالقسر فيه لانا نقول اذا كان الحيز الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فيجاز ان
يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز متباينة يتصور وقوعه بحيث يكون نسبته الى كل منها على السواء فلا يتعين
الاقرب منها اليه فلا يكون له حيز طبعي لانا فرضناه الاقرب ولا اقرب هناك ثم انه ان لم يكن هناك عائق عن التوجه
الى شيء منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبعيا وان توجه الى بعض كان
هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن وقوع الجزء ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل واحدا كما
اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم يكون لبعض اجزائه اقرب الى
بعض الاحياز وبعض آخر الى بعض آخر فان كان التجزي اهون على الطبيعة من مفارقة الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محدقة
من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان مفارقة الحيز اهون على الطبيعة
من التجزي لم يتجز وسكن في الوسط العائق بسواء استواء نسبة كل الجسم الى تلك العدة مع الاباء عن التجزي وكذا اذا
كانت الامكنة محدقة به من جميع الجوانب على السواء مع تباينها ان امكن ذلك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة ولكن
كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار في مركز الافلاك لا ميل لجزء منها الى جهة كان يعرض لها السكون لكن بالقسر لانها كانت
تقتضي ان تخرج عن فرجة في سطحها فينبسط عنها الى الجهات بالسوية الى ان يلتقي كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه
من المكان الطبعي وحينئذ لا تقدر على النفوذ فيما يحيط به من المادة الهوائية اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق يكون
في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر ايضا فان الخلاء محال لا يجوز ان يحدث في الوسط
عند الخرق وهذا القسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا اقول الجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين بامر
خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبدعا ولا يمكن بالقياس اليه تخليته الطبيعة
بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من المادة مثلا اما بتجزية طارئة على المادة في الاعيان
او في الوهم فيتعين وضع الاجزاء واحيازها باسباب التجزية المحصلة لها واما بتخلخل مادة جسم آخر صورته ولبسها الصورة
المادية لا محالة كانت لها قبل تلبسها بالمائية وضع مخصص لاقرب الاحياز اليها من جملة الاحياز التي بالقوة
في حيز المادة فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم يتأت له التجزي يكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما
المادة من حيث هو فيمكن تخليته مع طبيعته ولا بد ان يتعين له حيز لا من خارج اما المركب فلا يكون له حيز

على حدة او التركيب لا يورث زيادة في احجام الاجسام فلا يحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط واجزاء

لا يتصور للمركب وجود سابق اي وجود محصل من غير سبق شان هيولى ثانية فانه وان كان قديما لكنه

في مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصورة المتخصصة بنوع

وكل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان ومادة كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون لكل منه لا محالة ان يقتضي

وطباعها طالبة لاحياز ما جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج

المحدد الذي هو مكان وهو باطل اذ لا يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد ان

تكون من جهة والى جهة على انه لا يكون خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون

اما هو بعينه حيز الجسم الآخر ايضا فيكون حيز واحد لجسمان بالطبع بسيط او لا وح فلا اقل من ان يوهم ان

الخلاء في مرتبة وجود البسائط المتقدمة على مرتبة وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسيأتيك تحقيقه وتنقيح

الكلام في امتناع ان يكون الحاوي علة للمحوي ثم ان كلامهم قد اضطرب في اثبات الحيز الطبيعي للمركب

حتى ان الشيخ الرئيس مع جلالته ناقض نفسه في ذلك قال في الاشارات لما ثبت ان لكل جسم مكانا

اذ تحقق وجوده وفيه او اقتضاه المكان باشتراكه وقال في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة

لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان تركب من اجزاء متساوية القوى فتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز

الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من امكنة البسائط ولا شيء لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة الا ان

الاجزاء كلها تتفق في ان لكل المكان يكون خارجا عن طبع جملة الاجزاء وليس كل مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء

فجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء اما الامنافية وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان

الغالب فيه اما اذا كان الجسم المركب من الملتقيين فقد قيل انه يكون التركيب فيه من قوى متساوية

لانه اذا كان مكانا البسيطين متجاورين كان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب

من اجزاء متساوية القوى في اثنين جسم البتة فانه ان تحرك الى جهة مكان احد الامكنة بالطبع فهو للبسيط

ذلك المكان فيه غالبة وان سكن في حيز من الاحياز بالطبع فهو لان ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع وح ان لا يتركب

ولا يسكن فاذا لا يتركب من بسائط فوق اثنين متساوية القوى ثم لهذا زيادة تخصيص مكانها الكتب المبسوطة وقال

في الشفاء ان تركيب المركب لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان

يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين في القوة ... وضع احدهما بحاله

١٠٥

احدهما بحذاء جهة الآخر تفرقا ولم يجتمعا الا بقسر جامع وان لو اجهت حركاتهما ولعذ كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما
وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرء على احدهما معين فيكونان في الحد المشترك بين الحيزين في حيز ان يقفا فيه بالطبع
وان غلب قوة احدهما القسر على المزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين
فيها غالب فالحيز للغالب وان تساوت غالبة البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب
وحصل المركب في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب ولم يتجاوزه اذ الجذب عنه الى الجانبين سواء والاسباب فيه عن ا
الذي يطلب فيه ذلك الحيز لانه طالب لحال مماثل الجذبين وعسى ان الصحيح امتزاج من الاجسام البسيطة متلازم به الابساط
غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان
تنفصل في الاجسام التي بينها وبين كلياتها تساحرفا او يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما
نقلنا اقواله باسرها بالفاظه ليحيط بها ولانه يحكي تلك التلفيقات وسيشترك فيها واعتبر التساوي في القوة دون الحجم والمقدار لان
المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية
للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا
في القوة والذي ارى انه انما اعتبر ذلك لان النار مثلا قد يكون متسخنا متخلخلا فلا يقاوم الهواء في طلب المكان
الطبيعي له مقاومة تامة وان ساواه في الحجم وقس عليه ثم اقول يكاد يلتحق بالضروريات ان الامكنة تتبع الخفة
والثقل وتكون على حسبهما لا غير فان المركب لو فرض غلبة النارية فيه جدا لا يبلغ خفته خفتها وكذا ان فرض
غلبة الارضية فيه جدا لا يبلغ ثقله ثقلها فلا يكون مكانه مكان النار او الارض البتة فما اتفق عليه كلمات الشيخ و
ما تلقته الاتباع بالقبول من ان مكان المركب كان الغالب لم استيقنه لعبارة وكذا ما يفهم من الاشارات من ان
المركب من العناصر الاربعة على السواء مكانه ما اتفق وجوده فيه وما ينطق به النجاة من انه لا يكون مكانا طبيعيا
ولا منافرا له بالطبع ما لم يتحقق بعد فان هذا المركب يكون لا محالة اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه
شيء من امكنتها بل يكون مكانه الوسط بين مكانيهما والكلام المفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك
قاسر على المزج طلبت البسائط احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب عن بسيطين كان كل منهما في حيزه والمزج
بين الحيزين او ان يكون البعض مما لا يمكن البعض الآخر من حيزه ولم يقو البعض على دفع الآخر او خرقه فيقف المركب
حيث يتعادل قوى البسائط لكن يحصل الصحة في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك حيزان
كل منهما في حيزه او حيزان متصاعد الكل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج

فانما يتعين له الخير مرجحة ما يحصل له من مرتبة في الخفة والثقل والتوسط بينهما والضابطة في ذلك ان نفرض النار
اذا كانت على حالتها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين من الثقل والماء في
واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فخذ لكل ما عرفت من درجة فان كان
هناك اختلاط بين الخفيف والثقيل فتلتمس درجات الخفة الى درجات الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا
فاقسم فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسائط فالخارج من القسمة قدر درجة المركب في الخفة او الثقل
وان لم يكن هناك اختلاط بل كان التاليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فنصف درجات المجموع قدر درجة
المركب وان تفاوتت الاقدار فان كانت النسبة بين الكل عددية فامكن فرض واحد بقدر ابعد الجميع سواء كان
ذلك الواحد هو مقدار احد البسائط او لا فقد هان الخطب اذ يجعل لكل قدر واحد جزء على حدة فيرجع الامر الى الضابطة
المذكورة في التساوي وان لم يكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة المركب على الوجه العددي تحقيقا
بل نهاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب وارجاع الامر الى تلك الضابطة وآخر ذلك
توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب
معتدل ولا يتصور الاعتدال مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف
من الخفة والثقل لكونهما متوافقين كالنار والهواء او الارض والماء او في نصف درجة لكونهما متخالفين كالنار والماء او الارض
والهواء ولا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين
وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوتت المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من
الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين
اذا كان الوسط ضعف الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا
كان الوسط المخالف للطرفين زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما
يعتدل اذا كان الطرف المخالف للطرفين ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثاله ان يكون النار
جزء والهواء جزئين فانضم اليهما الماء اربعة اجزاء او بدله الارض جزئين كان المركب معتدلا واما في الرباعي فيعتدل
اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره او كان فضل احد الطرفين على الآخر نصف فضل الوسط
الموافق لذلك الآخر على الموافق له كأن يكون كل من النار والارض جزء وكل من الهواء والماء جزئين او يكون
النار جزئين والارض جزء والماء ستة اجزاء والهواء اربعة وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كأن يكون النار

النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزئين والارض جزء يكون المركب في سبعة اعشار درجة من الخفة او يكون النار جزء
والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة يكون المركب في سبعة اعشار درجة من الثقل هذا كله اذا كانت العناصر
كلها على قواها الطبيعية واما النقص منه قوته بحسب نقصانه بالزيادة في مقداره فالتفاوت ما ذكرنا انما هو بالنظر الى قوى البسائط
وامتزاجها في المركب فانه يجوز ان يفيض عليه صورة نوعية تقتضيه خفة او ثقلا اعلى مما يقتضيه الاجزاء بالنسب التي اشتمل
قلت اما الخفة والثقل على شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات لا الفيها بما الصورة النوعية في المركب على خلاف
ما تقتضيه امتزاج البسائط كيف ولم يتحقق للمركبات من حيث هي مركبات ثقلة فلا يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير
ما تقتضيه اجزاؤها فان الخفة او الثقل انما هو للوصول الى الامكنة الطبيعية ولعل الذهب لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية
المندمجة فيه وان زاد على الثقل بالوزن في الحجم من المدرة التي اشتملت بمساماتها من الاجزاء الهوائية وما يدريك
ان الاجزاء الهوائية المائية بفرجها لا تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في قطعة تساويها من المدرة
فاذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل هو الحد المشترك بين الماء والهواء
اما غير المعتدل فان كان خفته او ثقله دون درجة يرتفع او ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف
قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة
او الثقل درجة كان حيز المركب حيز الهواء او الماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد
المشترك بين النار والهواء او بين الماء والارض فان زاد على ذلك ولم يبلغ درجتين ارتفع المركب
عن الحد المشترك بين النار والهواء او انخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك وان نقص
عن ذلك فبحسب الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد او ارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون
مثلا حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء
بقدر ثلثي نصف قطره اي ثلث قطره ولكن ينبغي ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائي يطلب السكون
فيه والناري يجذبه الى فوق والمائي الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون الذي يقتضيه الهواء
قلت الماء يقتضي السكون في حيزه فضم الهواء المساوي له انما يقدر على اشالته الى الحد المشترك بين حيزيهما
لا الى حيز الهواء فضم النار لا يقدر على اشالة هذا المجموع الذي هو ضعفها الى حيز نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزها
وحيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كان ذلك المجموع مساويا لها وكان حيزه حيز الهواء فلا الى حيز الهواء وانما
كان لها ذلك لو كانت جزئين حتى يكون المجموع في خفة الهواء فحينئذ يستقر في حيز الهواء بالطبع ما هو

أثقل منه واعلم أنه قد يتوهم أن المركب من بسيطين متساويين متمانعين في الحركة إذا كان أقرب إلى حيز أحدهما
انجذب إليه لأن الحركات الطبيعية تشتد عند القرب من أحيازها وتفتر عند البعد ويتضح أن الحركة الطبيعية إنما
تشتد عند القرب من الحيز الطبيعي لأنه كلما يقرب يرق ثخن الملاء المقاوم لأن الجسم كلما يتحرك يزداد سخونة
فيزداد لطيفة الملاء المقاوم وعلى هذا الوجه لا يكون الاشتداد منوطا بالقرب بل بامتداد زمان الحركة وبالجملة
هنالك إسراع في الحركة إلى الجهة التي يتجه إليها بالميل الطبيعي لضعف يحصل في المقاوم لا لشدة في الميل نفسه
والمركب المذكور إنما الميل فيه إلى حيز بين حيزي بسيطيه لا إلى الأقرب منهما وأما بسيطاه فميلاهما إلى الكنهما حيثما
كانا ولا اختلاف الميل نفسه بالقرب والبعد وإنما أطنبنا الكلام في هذا المقام لأنا لم نستفده ممن سبقنا ما أتيناه به
ولنعول عليه الله يهدي من يشاء والأمر كله بيديه قال وكذا الكل جسم شكل طبيعي والبسائط لا تختلف
في الشكل أجزاؤها في الأحياز بل الطبيعي للكل هو الكري إذ القوة الواحدة إنما تفعل في المادة المتشابهة
فعلا متشابها والأرض إنما خرجت عن الكروية بالقسر وإنما لا تعود إليها بالطبع لمنع يبسها عن ذلك والحرف
فإنه حافظ للشكل فالطبيعي الكائن والقسري الكائن بتضعيف عن النقص كما في الأفلاك من تقرير كثر فيها التداوير
والكواكب مختلفة المقادير مخصصة المواضع ومن اختلاف في المتممات بالرقة والغلظ وأما لعسر
اعتبار في القصور سيلقي من العلم أقول إن العناية الآلهية لما اقتضت إبداع كرات يكون أحياز لبعض
جوف لبعض أو ثخنه ويكون ثلثه خارجة المراكز متشابهة لمركز المحيط أو غير متشابهة لزم ذلك أقول وسبيل ما ذكرنا
في الحيز يتبين أن لكل جسم شكلا طبيعيا ومن شك فيه كما أن الفلك لا بد له من وضع وليس له شيء من الأوضاع
طبيعيا فليجز أن يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الأشكال طبيعيا فليعلم بديه أن الوضع الذي لا بد
منه هو ترتيب يتباين به من سائر الأجسام ولا نسلم أنه ليس شيء منه طبيعيا له بل هو حيزه الطبيعي أو جزء من
حيزه وأما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الأجزاء المفروضة فيه إلى غيره فكيف يكون مما لا بد له منه عند فرض
تخاليه عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون له حينئذ جزء بالفعل فضلا عن نسبة الجزء إلى أمر آخر وكون الشكل موقوفا
على النهاية لا يضر في كونه لا بد للجسم منه عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط
وإن اختلفت في الأحياز فلا تختلف في الأشكال بل الشكل الطبيعي للكل هو الكري وذلك أن
القوة الواحدة إنما تفعل في المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه
اختلاف الأفاعيل فكيف يختص الطبيعة المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا

وشيء آخر منه بفعل آخر ومن اين كان ذا اولى بهذا وذلك بذاك فان كان ذلك من ذات الفاعل او
القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فعلى فرض التعرية عنه يكون شكل لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو
الطبيعي فاستقم وقد يعترض بالارض فانها مع بساطتها ليست كروية ولو كان ذلك بالقاسر فيجب ان تعود الى
الكروية عند زوال القاسر والجواب ان ذلك بالقاسر وانما لا تعود الى الكروية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك
فان استشكل بان يبسها طبيعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها
بالذات كيف اذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظا لكرويتها حتى لا تزول الا بقاسر
قاسر بل بالعرض فان من شان اليبس ان يحفظ الشكل الحاصل فان كان هو الطبيعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعوقه
عن الطبيعي انما هو لحصول القسري وقد يستشكل بما في الافلاك من نقر يتكثر فيها التداوير والكواكب وبما في المتممات من اختلاف
بالرقة والغلظة فرقة الحاوي في جانب الاوج وغلظه في جانب الحضيض والامر بالعكس في المحوي ولصعوبة التفصي عن
ذلك تاهت الاذكار فمن زاعم ان ذلك ليس بطبائعها بل بفيضان صورة كمالية زائدة على بعض من جرمها فتقرر
منها كرة متموهة بصورتين هي التدوير او كوكب او فلك خارج المركز فيلزمهم ان يبقى في المفروز عنه نقر او اختلاف ثخن
ولم يدر ان التصور بصورتين مما شهدوا على امتناعه في موضعه وانه كيف تفيض صورة على جزء من مادة متشابهة
دون سائرها وليس هناك استعداد ومن راجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصرا وهدم مصرا اذ لو جاز ذلك لبطل اصل
الدليل وانثلم اصول كثيرة مؤسسة على امتناع ذلك ومن زاعم ان ليس هناك انشقاق بالفعل في التداوير والكواكب
والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي انما تختلف في الرقة والغلظ من الحركات بما تحصل المنطقة والقطبين وفي
جهات الحركة كالامواج وانا ازيد على الحكاية وانا بعد الاعتراف بقصوري وبلوغي من العلم بل بضعف المنة البشرية عن
اكتناه سر الامر اقول ان الفلكيات كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز بعضها
منها في اجواف بعض وان يكون احياز بعض آخر في اثخان بعض ومراكزها خارجة عن مركز ما هي في ثخنه شاملة كانت
لمركز المحيط او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه نقرة او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون
في جوف الفلك وبعض العناصر فلك او عنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجويف في اصل الابداع
لمكان جسم آخر مبدع معه حيزه في جوف هذا الاوجب تاثرا في فعل القوة كذلك حصول النقرة او نقرات في
الثخن واختلاف بالرقة والغلظ اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يذهبوا ببساطة الفلكيات ان الفلك الكلي
البسيط غير منتظم من كواكب عدة وافلاك كيف يسوغ ان يقول هو ابداك بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج

العناصر في المواليد او ان كلا من الكواكب الافلاك الجزئية والمفروقة المفروزة عن الكواكب بسيطة ليس فيه
تأليف قلت الفصل كل حركة انما هي بحالة انبعاثية نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى تدافع
العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طباعه
بالفعل او بالقوة لا يمكن طرو حركة عليه لا عن طباعه ولا قليتحرك من قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به القسر في
تلك المسافة جسم في طباعه ميل معاوق وآخر نسبته ميله الى ميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى ما حركة
ذي الميل الاول اذ تتفاوت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبته ما في ذي الميل الثاني الى زمان
ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى ما في ذي الميل الاول فيكون الحركة بمعاوقة مثلها
بدونها واتضح المقسور يختلف عليه تأثير الاقوى في الاضعف فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة
للجسم بما هو هو بل بالطباع بطلب البقاء على مكان او وضع وهو المبدأ الذي نرومه فنقول كل جسم طبيعي ففيه
مبدأ ميل مستقيم او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فان كان بالطباع فذاك الافلابد فيه
من مبدأ ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو يقتضيه بطباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق ففيه مبدأ ميل مستقيم
وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي
جائز البتة لاستوائها فسواء كان ذلك عن طباعه او لا عنه ففيه مبدأ ميل مستدير اقول كل حركة فانما هي قطع
شيء بين المبدأ والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون على حد ما هو سيتضح بالقياس الى ما دونه ويطول بالقياس الى
ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم ولعل الفطرة النقية لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئا بالسرعة او البطوء انما يكون
بكيفية حاصلة فيه من المحرك الداخلي او الخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من
المبدأ الى المنتهى بحيث تدافع ما يعوقه عن ذلك وهذه الحالة هي المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه
الحركة وهذا ظاهر في الاينية كما يحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا
في الكمية لا استقصي بها الاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء متوهم فيسهل التصديق بالميل فيه ايضا وانما
يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم طبيعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير
ولنمهد للبيان قبل ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل
طباعي لا يتحرك قسرا وذلك لوجهين احدهما انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك
القاسر بعينه في تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فيكون حركته لها في زمان اطول ثم لنفرض تحريكه الطبع

ايضاً في تلك المسافة حينما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى
زمان حركة ذي الميل الاول واذا ثبت ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين في الحركة والمسافة مختلفتين في
الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول
كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول اي نسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني
حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فيكون الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا في فصل ابطال الخلاء
الكلام على هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان القسر على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير القاسر
الاقوى والاضعف وما ذلك الا لان القاسر القوي قد يطاوعه الجسم المقسور والضعيف قد يعاوقه فهناك الجسم
وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن
في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء اقول وفيه انه يجوز ان يكون المعاوقة بقوة في الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة
من طبيعة او قاسر وابقاؤها من غير ان يكون شان هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان الصورة
انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل اللهم الا ان يدعى الضرورة
في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في ذاته مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا
واذا كان كذلك فاذا اتفق ذلك الحيز لقاسر ثم زال القاسر وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة
اليه لا محالة واما الوضع الذي باعتبار محاذاة الاجزاء المفروضة ومماستها الاجزاء محيطة او محاطة فلا يكون شيء
منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة عديمة الشعور بل ان كان فللنفس الشاعرة ثم لا يكون مطلوبا بالذات للنفس من جهة
خصوصيته بل على نحو آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا لذاته بل لحفظ كل جزء حيزه الذي تخصص له من خارج وينبغي
ان يعلم ان البيان كما ينتهض في تحرك الجسم من سبب خارج كذلك ينتهض في تحركه من نفس مع اصلة انما تحرك
بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان ذلك انما يكون حيث يكون القوى مختلفة ويكون البدن متنافيا من
اجسام متحصلة قبل تلك النفس ويختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية
يختلف تحريكها البدن والقوة واحدة فلا بد في الفصلين من مبدأ آخر اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم
ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طباعه فقد ثبت ان فيه ميلا
مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تحرك بجراه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق في تحريك القاسر والنفس
وايضا لا محالة يكون له حيز طبيعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه فهو يقتضيه بطباعه ومن المحال ان لا يكون هناك

عائق من التحرك اليه يتحرك اليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون العائق دائما
حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء حيز والعوق عنه دائما واذا ثبت مبدأ الميل
في البسيط ثبت في المركب لبقاء قوى البسائط فيه ولكونه طالبا للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا او لما
يناسب مرتبته الحاصلة له من التركيب في الخفة والثقل كما قلنا فيه بالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته بالقوة
بالفعل عما يقتضيه من حيث التركيب اقول وعلى قياس ما مر يرد ههنا انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه
قوة حافظة لما يحصل له من الاحياز الطبيعية او قسرية باقية عليه فلو حصل له من قاسر حيز حفظه وعاقت الجسم بالعرض
عن الميل الى الحيز الطبيعي كما ان اليبوسة الطبيعية للارض تعوقها عن العود الى الشكل الطبيعي ولا نعني بالحيز الطبيعي ما يتحرك
او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناك عائق من خارج بل ما يقتضيه الطبيعة المخلاة فيتحرك او يميل اليه اذا لم يكن هناك عائق
اصلا وان اردتم بالحيز الطبيعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه المناقشة الا بما اشرنا اليه
وان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة في اي ان يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او حول ما هو
مشتمل عليه او فيه ذلك حول ما باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي او المحوي او فيهما
لكن ليس شيء من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى به من غيره اذ ليس كون جزء منه محاذيا لجزء من
الحاوي او المحوي اولى من كونه محاذيا لجزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طبائع الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك
من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير فاما عن طباعه ففيه مبدأ ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة
الممهدة مبدأ ميل طباعي واذ ليس يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا ولا ينتقض
ذلك بالارض مثلا فان الواجب من تشابه الاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى البعض وجوب
ان يكون فيه مبدأ ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين المستدير في المحدد ونحوه مما لا يجوز عليه الانتقال من
حيزه فلاستحالة المستقيم هناك وينبغي ان يتنبه لكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس الى ذات الجسم
كافيا في اقامة البرهان فلا يتطرق التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان الذاتي فمسلم ولا يلزم
منه وجود مبدأ ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شيء وجود مبدأه القريب والبعيد فيه بالفعل
وان اريد به الاستعداد التام فممنوع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط يجوز ان يكون بحركة عرضية
لا ذاتية حتى يلزم ان يكون فيه مبدأ ميل فجوابه ان تشابه الاوضاع بالقياس الى ذاته يقتضي جواز الانتقال فيها
عليه بالذات وبذلك يندفع ايضا التشكيك بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركته هذا يكون

١١٢

يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع بالقياس الى اجزائه على انه ينتفع اليها باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء
جسم ساكن من حيث هو ساكن اذ تجد تبدل اوضاع هذا مع سكون في ذلك تمكنا والاحاجة الى اخذ الوضع بالنسبة
الى جسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض انما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا ويكفي في تبدل
الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير جاز ان يتحرك به ويكون
الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة وهو مع انه ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى
بالقطبية والمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ نفسا ذات ارادة مرجحة
للحركة على قطبين مخصوصين ومنطقة كذلك والامر لا يجب ان نعلم بخصوصه وان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز
ان يكون هذه النفس تحرك بانزعاج قصدي والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدأ ميل معاوق في الجسم لتحريكها
قلت ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدآن او مبدأ الميلين طباعيين مستدير ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين ولانه يلزم ان الجسم يتحرك بطباعه الى حيزه فاذا وصل اليه يسكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه
استدار لان في ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف في الحالين بالعرض والمطلوب بالمستقيم هو الحيز
والمطلوب بالمستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدأ
ميل مستقيم لجواز زواله عن موضعه فلا يكون في شيء منها مبدأ ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال
عن الحيز فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير طبعا بل ان استدار لا بالقسر فعن نفس انما تحرك بقصد **اقول** لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيط
او مركب مبدآن متغايران بالذات او مبدأ واحد بالذات لميلين طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان احد
الميلين غير طباعي فجائز كان يستدير ويستقيم وان يتحرك بقسر مع ان فيه مبدأ ميل مستقيم لتعلقه واما الا يجوز ذلك لان المستقيم
يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرفه عنه فهما متنافيان
ويمتنع ان يكون في البسيط قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتناوبا
يقتضيهما مبدأ بعينه في حالين بشرطين متنافيين كما ان الجسم ذي الميل المستقيم بطباعه يتحرك بطباعه الى حيزه
فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصلحان لان يقتضيهما طباعيين والطباع مبدأ ذاتيا لهما
اذا كان الغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبيعيين والغايات الطبيعية الذاتية لا تنافي والثاني
في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يوصل اليه فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز
لم يستدر الجسم وهو فيه فغايتهما ان لم تتناف غاية المستقيم احتاج الميلان الى الغايتين معا مع تنافيهما وان

ثنا فيما لم يكن احد الغايتين طباعية فكذا الميل الذي باثرا انتهائه اكله في البسيط واما المركب فلمتوهم ان يجوز ذلك فيه
لعدم امتناع تخالف القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك
انما يتاتى في البسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل الى حيز غيره او غيره الى حيزه فانه ما لم يخل عن
حيزه ولو بالتكاثف لم ينتقل غيره الى حيزه فلا بد في كل منها من مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير واذا
جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل
عنه طبعا كان له او غريبا وزوال جزء عنه يستلزم زوال الكل والا فيشكل انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من
البسائط دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه مزاجها لا بقوة
مستانفة فلاح ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه ايضا مبدأ ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الجهة
ايضا مبدأ ميل مستدير **قال الفصل** فما ثبت طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس
كالعناصر فالحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه اقدم هذه الاصناف بل الحركات كلها المستديرة اذ الكمية
لا تتاتى الا مع ابنية مستقيمة فلا تكون الا متناهية متناهيا لتناهي الابعاد ووجوب الوقوف بين حركتين والاستحالة ايضا لا تكون الا بين
ضدين فلا يكون شيء من هذه الاحادثة بالشخص فتكون مسبوقة بمدة والمدة تفتقر الى حركة سرمدية فلا تكون الا مستديرة ويجب
ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام ويتحدد به جهات سائر الاجسام **اقول** كانك
قد تنبهت على ان الفلك المحدد للجهات لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدأ ميل واذ لا يجوز عليه الانتقال
من حيزه فلا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدأ ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت بالارصاد تحركها بالاستدارة
ولا قاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدأ ميل مستقيم واما ما في حشوها من العناصر فتتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز
وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فالحركات التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات
الوضعية والاينية ثلثة اصناف حول الوسط وعنه واليه وان اعتبر الجهات بالفرض يزيد الحركات على هذه العدة ولكن
لا تكون طبيعية ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذا الكمية المتناهية
لها الاتصال لا الى نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة الوقوف بين كل حركتين ذاهبة وراجعة او منعطفة
فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها انما تكون بين الضدين وبالجملة فكل من الثلثة لا تكون
الا حادثة بالشخص وكل حادث كما سيلوح مسبوق بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصي يفتقر الى حركة دائمة
شخصية ولا تكون لما تبين الا مستديرة فوجب ان يكون السبب المحرك لهذه الدائمة واحدا انما يفعل بارادة

بارادة قديمة لا عن انبعاث قصد ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسلس الاجرام ويتحدد بها جهات الحركات الطبيعية
المستقيمة لساير الاجسام **قالت الفصل** للمتكلم في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشي للزوم مقارنته لمتحرك تغير في اين
او وضع غيره اولين او كم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض في جنس من شانه ان يتحرك فيه
بالذات ففي الاين كالجسم المحمول في الصندوق وفي الوضع ككرة محوية لاخرى اما تكون مخالفة لها في المركز او ملتصقة بها نحو القرار
والمسامير او بالطبع كان يكون ساكنة في نفسها يلزم اجزائها المفروضة امكنتها الطبيعية من سطح الحاوية ككرة النار مع الفلك او
متحركة على محور غير محورها فقطبا موضعيهما من الحاوية فيتغير كان بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من شانه ذلك كالصفة
والاعراض توصف بالعرض بحركة الجسم والصنم او وصف بالحركة وانما الموصوف بالذات هو جسمه لكن اتفق ان اتحد بالصنم **اقول** واذ قد فرغنا
الوطر من الكلام في الحركة التي تكون عن طباع الجسم فنبين سنبان بتكلم في التي تكون لا عن طباعه وتلك اما بالعرض او بالذات
ولنقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة العرضية هي ان يلزم الشي تحيز ولزوم مقارنته لمتحرك تغير في اين او وضع غير
اولين او كم او كيف غير عارضين له بالذات ولا يتبدل عليه من حيثية ما يقوم له انه متحرك بالعرض ما يعرض له بالذات بما يقوم انه متحرك
فيه بالعرض كاينه او وضعه الاوليين او كمه او كيفه العارضين له بالذات وهي على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض
في جنس من مقولة من شانه ان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون يعرض له بالذات شي من
ذلك الجنس كاين او وضع لكنه لم يفارقه بل الشي الذي هو محمول فيه قد فارق اينه او وضعه مثلا وهذا ملازم له فيلزم
ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة يقع اليه بها اشارة غير الجهة التي كان يقع الاشارة اليه او على وضع بالقياس
الى الجهات غير ما كان اما في الاين فكالمحمول في الصندوق فان مكانه الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له
ولكن يتبدل الاشارة اليه بتبدلها على الصندوق واما في الوضع فكالكرة محوية لكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر
فيما اذا كان بينهما التلاصق نحو القرار والمسامير او كانت المحوية خارجة المركز فيحصل في قطعتين متساويتين من
الحاوية قطعتان غير متساويتين من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا بمثل حركة الحاوية يجب
ان تتحرك بحركة الحاوية والا عاقت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا تزاحم
الحاوية في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا يستشكل حركة النار مع الفلك فيقال
انها لا تكون عرضية لموافقة النار مع الفلك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او طبيعية
والصاعدة الى طبيعة للنار فيلزم ان يكون ميلان مستدير ومستقيم طبيعيين لها واللازمان باطلان عندكم
والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك او النار وان كانت متشابهة في الطبع الا انها

تختلف في النسب الواقعة بين الفصيلتين بالقرب والبعد فكل جزء يفرض من الماء قد تعين جزء من الفلك كالمكان
الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره وهو يتحرك بالطبع الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده لا كما اياه ملتصقا به التصاقا
طبيعيا يلزمه منه ما يلزمه الالتصاق بالقرار والمسامير فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه بما هو بالطبع متمكن فيه حافظا لما يلاقيه
وليس له شعور بانه لو لم يلازمه فاتى عليه جزء آخر بدله يكون هذا ايضا بعد الاتيان عليه مكانا طبيعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو كان
الماء وهو في الهواء مصيبا للترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع اصابة الوضع الطبيعي حتى لم يبق فيه ارجحان وميل للاختلاف
اجزاء ما يقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس مصيبا في اكثر الامر المكان الطبيعي على الوجه
الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر به انضغاط لعلوه الى السفل واختلاف في بعض اجزائه من تحت واذ تبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه
العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالتميز والجوالعالي مصيب المكان الطبيعي على
الوجه الطبيعي فيحقق عليه لزوم الالتصاق به على ان الهواء قد يعرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر او قع تمييزا ما في اجزائه انتهى وقد استشكل
امر حركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال هناك ان كل جزء من السافل يلزمه جزء من العالي بالطبع كيف وهو يحتاج
تقسيمه تحليله ويستبدل مكانه جزء غيره والتفصي عن هذا ما اشار اليه الشيخ في الشفاء من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنية
اذا لم يكن على محور الحاوية بل واقعا على نقطتين اخريين بها قطبا حركة الباطنية ويلزم ان من الحاوية موضعهما فيزولان
بزوالهما يلزم ان يتحرك الباطنة مع حركة الحاوية وتتحرك بحركة لنفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من شانه ان
يتحرك بالذات فيما يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول لجنس ما يقال انه تحرك فيه لكنه اما ان
يكون متحدا بالموضوع اتحادا ما بالاتفاق كالصنم يقال انه متحرك وانما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه اتفق ان كان الجسم صنما واما
ان يكون مباينا له بالحمل والصدق الا انه مقارن له كالمقارنة جسم لجسم بل كمقارنة الصورة او العرض له فيصير له بسبب الجسم حيز
يختص به الاشارة الواقعة اليه او اجزاء كاجزاء الجسم فاين كاينه ووضع كوضعه فاذا تبدل مثلا مكان الجسم او وضعه بالذات يقال
لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والنفس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بتحرك البدن فان لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته
بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن ولا يقال انها تسود بسواده فيسئل ويطالب الفرق والجواب
على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المحض لا يفرق بينهما الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة ما
زال ما معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه ولو كان الشيء غير محسوس وانما السواد فاذا استقر في الجسم لم يوجبوا حصوله
فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كانهم يوجبون ان غير المحسوس لكل موجود ولا يوجبون السواد الا لقابله على ما ذكرنا من
القسمين في الحركة الاينية والوضعية دون الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع

اذا كان الموضوع للسواد ليس هو بل جسم آخر يقارنه او يحاذيه او جسم هو عرض فيه او جسم هو في الموضوع
وليس هو هو بالاعتبار كقول القائل ان البناء اسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر مع البنائية بل الحق ان كان
موضوعه بدن بناء على ان سطح الجسم يتصف بالسواد فكانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه لا يجزى وهو
السطح وكذلك اقتران السواد بنمو لكونه في الجسم النامي مع البناء بنمو وليس الموضوع للنماء هو الجوهر باخذه مع البنائية
قلت في الفصل ح اما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاولى منها بهذا الاسم
ما لا يكون الى غاية طبيعية وح اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة كما في الحجر المجرور على الارض او مضادة له كما
المرمي الى فوق والكائنة منها تكون بالدفع وبالجذب اما حركة المحمول فبالعرضية اشبه والتدوير القسري مركب
من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجيين او من ميل طبيعي مع دفع او جذب قسري والسبب فيما
يكون من القسرية مع مفارقة قوة القيض على المتحرك بابعاد المحرك وهي تشتد الى الوسط ثم تفتر حتى تفنى
ومن السبب فيه كذلك ان تلك القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاوقة المصاكات لها لكن
التسخين المستفاد من الحركة لتلطيفه الهواء المخروق ايراثه سرعة النفوذ فيورث الاشتداد في الحركة فما لم يتسخن
القوة لعجزها يتدارك التسخن بالفوت بالضعف بل يعجز فاذا استحرت جدا لم يفد التسخن بذلك شيئا لانه يضعف مع
يضعف القوة وايضا فان اشتد استعداد المرمي لم يدركه هنا التي من اقطار المتحرك يوادنها الا ان تكون
من مبدأ خارج ويكون لموضوعها ان يتحرك بالطبع حركة غيرها فيدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية او التي تصدر
عن ارادة فيخرج النباتية ويدخل الفلكية او التي لها ان لا تتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فكذلك فان شرط ان لا
لم يدخل الفلكية اقول الحركة القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبدأ خارج
الشمس اذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها
طبيعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية وح فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة
لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة لما بالطبع كحركة الحجر
المرمي الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخين الماء وكمية كذبول المريض ووضعية كدوران
الرحى ولنتكلم فيما يختص بها الاشارة الى الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول ان الاينية تكون
بالدفع وتكون بالجذب واما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق
فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان بعض اجزاء اينه كما يلاقيه من

سطح الماء او السفينة لم يتغير بهذه الحركة وانما عرضت الحركة بتبعية عروضها لهذا الجزء من اينه فلعله لذلك قال
الشيخ واما الحمل فهو بالتحرك العرضي اشبه وأرى ان نحو الحجر وربما الحبل كانه محمول ومتحرك بالعرض وانما
القسر الحق في المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة ما لازمه كالحديد المجذوب بالمغناطيس و
كالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجيين او تكون من
ميل طبيعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج
فالحق ان السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة ميل يكون اشد واضعف
وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات مما يماس المتحرك وينخرق به وذلك
لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها واذ ليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر يدوم حركة
المرمي بدوامها وتنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبيعية ولا ارادية فهي قسرية
مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي والمخالفون منهم من توهم ان
الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعدهما حركة واعتماد وهلم جرا ويمنعون ان يعقب الحركة
سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب
ان توجد الاولى مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان السبب هو
الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرء السكون مع بقاء سبب الحركة ولا مانع وان انعدم كما انعدمت
الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم من يزعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتئم هناك
التئاما بالقوة ويضغط ما امامه الى قدام وهو سخيف قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما سبب حركته الى
قدام عند الالتئام حتى يضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمي لكن الهواء
اقبل للدفع فيتحرك اسرع ويحدث حركات متتابعة في اجزاء الهواء قدامه والسهم موضوع فيها فينفذ
معها وقيل من سببه ان يبلغ قوة حركة الهواء الى ان يحمل الحجارة فان من الجبال ما اذا صيح فيها ربما انحطت
اركانها واندكت انوفها والرعد يهد الابنية المشيدة ويقلع الجبال وربما يحتال لفتح القلاع المبنية على
القلل بتكثير البوقات وهو لا يرى من هواء ابدا بعلية فليلم بالتوالي فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان
الحركة التي تكون بباقي اجزاء الهواء قدامنا ان كانت في جزء بعد جزء كان المتحرك قد تحرك بعد بعد المحرك
ووقعوا فيما هربوا عنه وان كانت في تلك الاجزاء معا فاما ان تكون حين تحرك المحرك الاول وتثبت بعده

بعده فيجب ان يقف السهم عند يد الرامي او تكون موجودة بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة

السهم انما هو بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط

فان كان الهواء الذي يلي نصل السهم يحتبس والذي يلي فوقه يكون بعد على قوته كان السهم اسبق من الهواء

وقد كان لو تعاون الهواء اسبق ثم ما بال هذا الهواء يحمل السهم ولا الاشياء التي اتفق حصولها فيه كتصيق السهم

ترسب فيه ولا يحمله او ما بال الرياح التي اذا هبت على اغصان الشجر يشتبها ولا يحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة

المرمي تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون باندفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هي القوة المستفادة

من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانتا آخذتين في الانتقاص ولم يكن للاشتداد

بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي اندفاع الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد

سرعة والحراقا لما ينفذ فيه من الهواء الناقل للسهم وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة

ليس باشد منه على فرض اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة

فان كان المعتبر هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا ينفعل عنه المنقول فيه

لانه يصير اكثر حجما واضعف قواما وما هو كذلك يكون ابطأ حركة مما هو بخلافه اذا فرض تحريكهما بقوة واحدة

وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت الحركة

على شيء واحد فانه يكون ح الحاك اسخن لطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك الطف لتزيد

سخونته فيكون الطف واقبل للخرق وهنا الحاك واحد ولا المحكوك بل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء

سلسلة بدفعة فدائما يكون كل جزء يفرض حاكا بعينه لمحكوك بعينه وتنقيح ما ذكره الشيخ في وجه الاشتداد

على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاوقة المصاكات لها لكن التسخين

المستفاد من الحك تلطيفه الهواء المخروق وابرائه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يستحكم

القوة بعد يتدارك التسخين ما يفوت بالضعف بل يجبر فاذا استحكمت جدا لم يف التسخين بذلك

لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخين القوي يضعف لضعف القوة والحك وان كان فوام الحك

على المرمي يستدعي اشتدادا واستعدادا للتسخين وتذكر بعد القسرية الحركة التي تسمى بها من تلقاء المتحرك

واختلف فيها انه يرجع الى التسمية فمنهم من يريد بها الحركة التي لا تكون عن مبدا خارج ويكون لموضوعها

ان يتحرك بالطبع حركة غيرها فعلى هذا يدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية

في ابدانها او لابدانها ان تتحرك حركات طبيعية الى امكنتها التي تقتضيها على حسب التركيب فيخرج الحركة
الفلكية ومنهم من يريد بها التي تصدر عن ارادة المتحرك بها اي ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعينها ايضا
ارادية فيخرج النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية ومنهم من يريد بها التي ان لا يتحرك بها اذا شاء فان
اكتفى بذلك فيخرج منها النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد
آخر اعني وان يكون له ان شاء ان لا يتحرك لم يدخل الفلكية قلت **الفصل** اذا ابتدأت معا
حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معا فبين ابتدائها وانقطاعها متسع وامكان لقطع قيد كل من
مسافاتها المتفاوتة وامثالها بالحركة قطعت بها او مثلها واذ هو امر واحد تعلقت فيه الحركات المختلفة بالسرعة
والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات بما لكون مختلفة المقادير لا يكون نفس الحركة او سرعتها
وبطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره واذ هو قابل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار
فذلك المقدار هو المتسع بالذات لتلك الحركات اذ الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا لاجتمعت اجزاء
الحركات فهو غير قار فيكون ماديا لحدوث اجزائه ولا يكون عين مادة بل فيها او غير القار بالذات انما هو في المادة
لا المجموع ولا يكون مقدار المادة او امر بل للهيئة فيها لا القارة والا قرت بدون مقدار بل لغير قارة وهي
الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة وهذا هو الزمان والحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام
الى متقدم ومتأخر لكن المتقدم والمتأخر في المسافة يجتمعان وينقلبان بخلاف الحركة وكما ان الزمان باتصاله
مقدار للحركة فهو عدد لها عند انقسامها الى متقدم ومتأخر لا يجتمعان ولا ينقلبان واعلم ان القبلية والبعدية
اللتين لنا الا بين فيهما عند فوت القبل لا يقالان في الثابتات اذ لا فوت هناك ولا لاحق بل انما
يقالان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه اذا فرض فيه حدود فانقسم الى اجزاء وقيس بعضها
يكون قبلا لبعض بذواتها لا بقبلية وبعدية زائدتين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بواسطته
حتى اذا قيل فيهما ان هذا قبل وذاك بعد عنى ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك كان
بالعكس او معا ومعية الزمانيات لدى ساترنا اعني كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كونها معا واحدا
اعني كونهما فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل نحن فيه او لا اجزاءه وحدوده
ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات
مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة دهرا فيكون الدهر محيطا بالزمان واما اضافة الثابتات

١٢٠

الثابتات بعضها مع بعض فيختص باسم السرمد اقول اذ قد فرغنا من مباحث الحركة فجدير بنا ان نتكلم في الزمان اذ هو من عوارضها فلنقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى توهين ظنون عرضت في سبيل تصحيح الفلسفة وحل شبهات وقعت اليها فنقول اذا ابتدأت حركات مختلفة في السرعة والبطوء ثم انقطعت معا فلا جرم يقطع المتوسطة مسافة والسريعة ازيد منها والبطيئة انقص فبين ابتداء هذه الحركات وانقطاعها امكان يسع ان يقطع كل من المسافات المتفاوتة او امثالها بحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه ذلك لا يمكن فيه قطع مسافة السريعة بالبطيئة واما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق على تمامه بل يفرغ من قطعها في شطر منه فهذا المتسع وربما يعبر عنه بالامكان امر واحد اتفقت فيه الحركات المتعددة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما يكون مختلفة بالعظم والصغر والحجم لا يكون نفس الحركة او سرعتها او بطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية يكون بازائها انصاف الحركات وانصاف انصافها الواقعة في انصاف المسافات وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب وان كان ذا مقدار فذلك المقدار يكون هو المتسع الذي كلامنا فيه وبالجملة هناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات وليس شيء من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون جزء منه سابقا وآخر لاحقا اذ لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار وكل جزء منه حادث فلا يكون بريا عن المادة بل يكون اما عن المادة اي مركبا من مادة وهيئة اي امر حال فيها جوهرا كان او عرضا واما في المادة اي هيئة فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدار المادة فيعظم ويصغر به المادة وقد عرفت بطلانه او لهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدار الهيئة قارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره بل لهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو المعنى المعبر عنه بالزمان فان قيل اولا ان كان المراد بمعية الحركات المذكورة في الابتداء والانقطاع هو المعية الآنية او الزمانية اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري وان كان غيرها فليبين حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره ممنوع فان الجسم النامي او المتخلخل فانه مع عدم قرار مقداره حينئذ ينمو او يتخلخل وثالثا ان انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة ممنوع لم لا يجوز ان يكون في الحركة فانه الهيئة غير قارة اذ لا المتحرك حين ما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر يتحرك فيه فالجواب

اما عن الاول فهو ان هذه المعية هي الاجتماع في الحصول وتصوّرها وكذا التصديق بجوازها فطري لا مجال لان
يمتري فيه او يماري ومرجعها وان كان ما ذكرت لكن مع ذلك ربما يمتري او يماري في وجود الزمان
بعقول او عناد فيرام الايقاظ او الافحام بما يبتني على تلك المعية لاسيما وهناك من يعترف بالآن
دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في المقصود بهذا البيان هو
تحصيل ماهية الزمان واما انيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر اعني من غير تعمل واختراع من الاوهام سواء
كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود راسمه هناك فكانها غنية عن تجشم الابانة والمنكرون
وان جحدوها فقد استيقنتها انفسهم وتقربها من حيث لا يدرون انهم حيث يقسمون الزمان الى الساعات و
الايام والشهور والاعوام ويضبطون ازمنة الوقائع والمعاملات ويتمنون طولا في مدد الاعمار لانفسهم وقصرا فيها
للعداة وان اريد بها تحققه بنفسه في الاعيان فلا يفي بهذا البيان بل سنوضح ذلك ان شاء الله تعالى نظرا دق
واما عن الثاني والثالث فبما اقول من ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريبة
في امتناع قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار
فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل آن يفرض
في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعد ويكون في ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه ان تصور له
اجزاء فانحسمت الشبهتان واعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد يعرض
لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها اخذا من مبدأ الى منتهى
فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما يلي المبدأ وآخر متاخرا يلي المنتهى فينقسم الحركة
ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتاخر منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة
يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة
مبادلة مع الاولى في المبدأ والمنتهى ولا يمكن ذلك في الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا
يصير المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر في الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر
في المسافة يكون لها من جهة ما هي الحركة خاصة ليست لها من جهة ما هي المسافة وذلك لكون الحركة منقضية
متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها تعدد من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة
يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة ما دامت متصلة

متصلة وتعدد ولو اذا انقسمت الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعتين لسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا
بانقسام الزمان اليهما حتى يلزم ان يكون البيان دوريا كما ظن والاتصال اصلي والانقسام عرضي ثم ان
القبلية والبعدية اللتين يراد بهما ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور
الثابتة بشكل من وجه اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما يقالان فيما فيه تجدد وتغير فنقول عروضهما اولا وبالذات انما
هو لهذا المقدار واما غيره من الحركة والمتحركات فانما يقع ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قولهما فيه لاجل شيء
آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه الفحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد ويكون قول انه قبلية
وبعدية لغرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية انما هو اولا وبالذات لذلك الشيء فلا
محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار
المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى
الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قول القبلية والبعدية
للزمان لذاته وتصويره ذلك ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو وان كان
متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن
ربما يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم الى اجزاء ثم اذا قاس العقل بعضها او بعض الاجزاء والحدود الى
بعض حكم فيها بقبلية وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود ان يتصور القبل بعدا
والبعد قبلا او المعية بينهما ويجد السؤال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل
السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين هذين الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد بهذا الموضع
اذ لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون ذلك فما به القبلية والبعدية في اجزاء الزمان
وحدوده نفس ذات الطرفين فهما قبل وبعد باعتبار وقبلية وبعدية باعتبار آخر على نحو ما يقال في الفلسفة
الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا او آنا غير الزمان كحركة مع اخرى او انسان مع آخر فربما يكون احدهما
موجودا ولم يوجد الآخر فيقال لذلك انه قبل ولهذا انه بعد ثم يلحق هذا وذاك موجود فيكونان معين
ثم يبقى ذلك ويزول هذا فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية تستحيل ان تبقى مع الحالة الاخرى
فما صارت المعية او البعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذلك موجودة مع اختلاف الاحوال فالقبلية
معنى ليس لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى جوهر ذاته ونسبة ذات ذلك الى ذات هذا

وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقول به الشيخ قبل مجرد انه لنسبة وجود او عدم الى وجود او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود
او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس قد تكون قبلية وقد تكون بعدية فالمنسوب من الوجود او العدم
هو في الحالين وجود او عدم وكذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن لما هو متأخر الى وجود او عدم مقارن لامر
آخر فيكون الاول قبل والآخر بعد اذا قارنا فينعكس الحال لان الوجود والعدم وجود
وعدم في الحالين هذا الامر اما الزمان او نسبته الى الزمان فان كان زمانا فذاك ما نقول وان كان نسبة الى الزمان يكون
قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واشياعه من كرائم العشيرة فان قلت الزمان والحركة كلاهما غير قارين
فاذا فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينها تقدم وتاخر في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذلك فما بال القبلية و
البعدية كانتا بالذات للزمان دون الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو ان الزمان كم ينقسم فيقبل الانقسام لذاته واما
الحركة فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف يكون القبلية والبعدية المتوقفتان على التجزية لها لذاتها
وذلك لان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال لما بالقوة او خروج من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان
يكون هناك بعد بين المبدأ والمنتهى قابل للانقسام حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا تتجزى
ويكون المتحرك على الوسط عند ما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما
يعرض وجوب ان يكون الحركة على متصل بنوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين جهة المسافة
وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا نعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى اتصال المسافة والزمان حاصلا
بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو نفسه اتصال للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فنعني
ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان
لا يكون في المسافة سكون حتى لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة
من غير اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة وصارت به الحركة
متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل وانه اتصال لا انه علة لكون الزمان متصلا
فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حققه الشيخ واتباعه فان قلت ما ذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة
التوسطية واما الحركة القطعية فلا نتصورها الا متصلة قلت لعل الفطن المتدبر فيما تلوناه يظهر له ان ليس هناك
حركتان متغايرتان في الوجود احدهما التوسطية والآخر القطع بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الامتداد
راسا ولو بالعرض هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود وعلى ما هو مصطلح

مقصد طالع الحق بين بل اشعارا بعدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين في تلك الطبيعة من حيث اختلافها في
الوجود بالاتصال العرضي في صلاحيتها للعروض الى قدر لها اذ للمتقدر بها هي الحركة القطعية فالحركة التوسطية مما لا اختلاف في كونها
غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال المأخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما
الاتصال الذي يعرضها بالذات فهو الزمان فخارج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال
والامتداد والذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار جسماني ومثل
الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخالطة في الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة ذلك الحلول الا ان اختلاط
الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال حال في مادتها وامتداد الحركة واتصالها
بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال في متعلقها اعني المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة
من جزئين موجودين من الحركة التوسطية والاتصال المسافي لا من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد وعرض
لكن المتحرك بسيلانه في المسافة المتصلة يصير كالممتد على ما سيجيء فيلزم ان يكون هناك في كل نوع من الاجسام امر
قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان انسان قار وانسان غير قار وكذا في
المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل بكون الامر الذي به
المسافة المتصلة بزوال ما كان منه في حد عند كون ما يكون منه في الحد الآخر والكون في المسافة للحركة من طبيعتها وللمتحرك من
الحركة وزوال ما كان في الحد الاول عند كون ما يكون في الحد الآخر للحركة من حيث انها وان كانت هوية شخصية كالشعاع في ذلك
مبهمة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اذ هي كون بين المبدأ والمنتهى فيكون المتحصل منها كل حد هو كونه في الحد
بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في
الحدين وزوال الاول عند كون الثاني انما هي باعتبار تحصل ابهامها وفعلية قوتها بالعرض واما
المتحرك فهو من حيث ذاته على التحصل البحت والفعلية المحضة ويكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون
آخر الا انه من جهة كونه في حد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد يغاير نفسه من جهة كونه في حد آخر لكن لا يزول
الاول عند كون الثاني لكن الجهتين بحسبهما تحصل الحركة وفعلية قوتها لا بحسبهما تحصل ذاته وفعلية قوته
في ذاته ثم لعل الحركة من جهة امتدادها واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر
بالزمان ثم هي بحسب حالها في الشدة والضعف تبع لحال المحرك في قوته وضعفه ولحال الملاء المقاوم ان كان
هناك ملاء بمقاومه في سهولة قبوله الانخراق وعسره ولحال الجسم المتحرك في قوامه متعين لها في تلك المسافة

انکا کانت متناهية قدر من الزمان بحكم الزمان يدخل في مشخصات الحركة ولا دور على قياس ما سيجيء تحقيقه
في العلم الاعلى في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى
القارة فيها تتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فاذ هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك
لا تتقدر الجسم بمقدارها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت مرتبة من الشدة والضعف في زمان
معين متعين بازائها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما اذا اخذت الحركة بتلك
المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قدر من الزمان بحكم للحركة القدر بما يكون امتداد واتصال من جهة امتداد
واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك اذا قسمت الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين بتقسيم الحركة الى قسمين
يقوم كل منهما بالقسم من الجسم لكن هذا الامتداد والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا يجتمعان يختص بما فيه
وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل تنقيح هذه المباحث
على ما القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب وثانيا بما استدعيت اليه في ذلك بفضل ربي وهو
ان الزمان بحيث الامتداد الطولي القار المتقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض ايضا حتى
يكون كالسطح ولا ان انبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يكتفت فيه ايضا الى نحو التقضي من انه في انه معقولة وانه
من هذا الحد الى ذلك او من ذاك الى هذا بل انما يوخذ الامتداد من حيث انه متسع ومتقدر لانية حركات
كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولانية
حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولانية حركات ابطأ منها في
مسافات وطرق اقصر فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص يورث
مخالفة وتنوعا وتعددا في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم
وتاخر ولا يورث ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها
وكذا اختلاف المبدا والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما
بدل الاخرى لم تختلف الزمان بذلك وهذا ايضا الحركات اذا انقسمت بقسمة المتحركات لا في جهة طول الحركات بل
في العرض كانت هناك حركات مجتمعة للمتحركات واما الزمان فتحاشي عن ان يتصور فيه عرضا قسمة او لا قسمة
بمعنى العدم دون السلب وان فرضت مع امتداد طولي زماني امتداد انه ثانيا آخر كان الثاني بعد الاول
لا معه فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا وتكون البتة قبلها وبعدها بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات

واما الحركات فربما تكون مع وتنضرب لذلك مثلاً فنقول آ ب ج د شكل مستطيل فربما يعتبر فيه تمادیان

احدهما التمادي في جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول والآخر في الجهة الاخرى وتسمى جهة العرض ولا يعتبر في جهة

الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون آ ب طولاً و ج د طولاً آخر لذلك السطح ولو فرض خط ه ز موازيا

لهما واقعا بينهما يكون طولاً ثالثا بل لعين هناك الا طول واحد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات

مبتدئة من آ و ه و ج الواقعة في جهة الى ب و ز و د الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او فرضنا الحركات مختلفة مختلفة من

القبيلتين كانت كلها في الطول الحاصل في طول فالطول المأخوذ على هذا الوجه يمكن ان يضرب مثلاً للزمان فعليك

بتأمليف القريحة فان الامر سهل وسنوضحه في عموض حتى كأنه يعرف وينكر فان قلت قد اتضح بذلك الحال

في امتناع المعية بين الازمنة مطلقا لا بين الحركات المتعددة ولا بين الاجزاء العرضية لحركة واحدة لكن

لا خفاء في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها الغير القارة قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى

اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا تمتنع معيتها من حيث انه حركات

متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون بينها قبلية وبعدية

فكذلك في الحركات الواقعة فيها المشخصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم

هوياتها لكن من جهة الازمنة المشخصة لها فقد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن

مقوماتها نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقوماتها وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه فتامله

فاللا قرار بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكما انك لا ح لك ان التدرج الى التعرض

الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة

على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء حركة وانقطاعها كذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية

والتي لها معروضها بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة ماديا وليس هو الحركة لكنه يجب ان يكون

متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد يجب ان يستمر ذلك التجدد ولانه ان كان

انصرم وقتئذ لم يكن شيء حتى كان شيء آخر وقت لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينها

قبل وبعد وانما يكون ذلك بتجدد امور وقد فرضنا عدمه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك فهما منطبقان

وهو مع انه محال لما ستعلم من استحالة تتالي الآنات نقول انه اما ان يستمر الاتصال فحصل غرضنا او ينقطع فيعود الكلام

ثم بعد هذا وحيث في القبلية والبعدية ثبت الحال في المعية المقابلة لها فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معينة

شيئين هما غير نفس الزمان فان معية الحركة والزمان هي متى الحركة اى كون الحركة في زمان ومعية شيئين
زمانيين هي ان متى احدهما عين متى الآخر اى كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان
خارج عن المعين بخلاف الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان ثم اعلم انه لا ينبغي ان يتوهم
مما ذكرنا من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه ومعية الزمانيات بعضها البعض كونها في زمان واحد ان
المعية مطلقا ليساوق الفيئية وان معية الاشياء مطلقا للزمان كونها فيه ومعية بعضها البعض كونها في زمان فليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما ان مع اجزائه وحدوده وليس فيها بل انما يكون في الزمان لا في اجزائه وحدوده وكما ان الحركات المتقدرة
بها وثباتها المتحركات بما انها الحركات فهي في الحركة والحركة في الزمان وكذا الحوادث بما انها توجد الحركات تخصص
بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان وحدوده فيه كون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في الخط فيه وكون حركة
الفلك الاقصى فيه كون المعروض في العارض على اسلوب لكن كون سائر الحركات والمتحركات والحوادث
فيه كون الاجسام في الامكنة والامتدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل جهة البرية من التجدد والتغير فليست في
الزمان البتة واذا قيست معا ومع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه ولم يتحقق لك ان لها امتدادا في الوجود
واستمرارا مثل امتداد الزمان واستمراره بل هي خارجة عن جنس الاستمرار واللاامتداد بمعنى العدم لا السلب ولو كان لها
امتداد او كانت هي زمانيات اعنى بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية اولا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصفاتها وهيآتها الثابتة ولو كان لها اللاامتداد
بذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة الحصول بالآن بل انا نعني ان الثابتة من كل وجه اذا قيست مع الشئ من
الزمان واجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق او اللاانطباق والامور الدفعية
وجدت معه اى من هذه الامور احدثة معية ومشاركة في الوجود في الواقع فالمنسوب في هذه النسبة بريء من المتى
من استمرار الوجود واستيعابه للزمان او لشطر منه ولا استمراره ثم تخصصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس
الزمان او جزء منه او حد فيه وهي ان لم تكن بريئة من الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد والتقضي لكنها بريئة من المتى بل كانها
متى الامور التي لها متى واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان اخذت من هذه الحيثية فلا ابهام
في كونها مشاركة للثابتات البريئة من المتى في الوجود في الواقع فان الوجود في زمان او آن نحو من انحاء الوجود
في الواقع كما ان الوجود في السوق والمسجد وجود في الواقع وللموجود فيهما مشاركة مع الموجود المتعالي عن المكان
والحال ان هذه المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان كله او شطره او حد فيه او كان

اوكان هو الزمانيات باضافتها كلاً او بعضاً فان هذه الامور وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى بعض اما معية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية في المعية التي نحن فيها كما ان المكان و اجزائه وحدوده والمتمكنات كلها وبعضها وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى البعض نسب مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواء في المعية لما هو متعال عن المكان وقد نبه سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معيته سبحانه بقوله تعالى وهو معكم اينما كنتم فافاد بعموم المتزمنات والمتمكنات اصالة والازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين في الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس بالاستيناق به في عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والدهر الذي ينسب اليه هذه المعية لا يعني به امر زائد على الوقوع والوجود فيه نسبة الثابتات غير الى المتجددة والمتغيرة كما ان الزمان الذي ينسب اليه هذه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل المعنى بالدهر الاحاق الواقع المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة المشاركة في محض الوقوع واذا قيست الثابتات بعضها الى البعض فمعيتها تسمى سرمدية وهي اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه في الدهرية متجدد ومتغير وفي السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقا في سنخ النسبة فلذلك كان يطلق الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية الزمانية فتخالفهما في سنخ النسبة فانها تكون متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما وقد اقتفينا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الكلام اليه والا فهذه المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى

قلت والزمان مبدع انما يتقدم عليه بارئه تعالى بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها العدم والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضهما بالذات زمان يقارنهما فيقارن الزمان عدمه السابق او اللاحق واستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها والجسم المتحرك بها كذلك **اقول** علم ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم مبدعه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها العدم والا كان لعدمه قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية ان كان له نهاية ويكون القبلية للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية ونهاية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية اللتين تمنعان عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم ولا يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات لقبلية العدم السابق هو الزمان المتاخر عنه ولا البعدية العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض لقبلية العدم السابق زمانا يقارنه ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن

الزمان عدمه السابق او اللاحق والشيء لا يقارن عدمه بعد وتحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تشكك في
هذا الاصل على نمط اليقين بحيث لا تشرع عناك الشبهات الدائرة على السنة المتشوشة المتخذين التقليد واعلم ان بعض حمرة
اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في سباحة ارض الحقيقة وتورطه في سباحة خضم الحكمة وتولجه في اعماق تيم
الملكوت باقدام النظارة الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملكوت بقوادم افكاره السافرة اذ تبجح عرفه بما
يحكيه وباء الظاهر من الدين ج ان ذب عن حمى ما عليه الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه وقضيضه لا حدوثا
ذاتيا فقط من جهة بحاظ الذات فحسب بل حدوثا احسن من ذلك بمصداقه السلب الوجود اصلا في الاعيان قبل صدق
الايجاب فلم تترخص بصيرته النقادة ونفسه الوقادة ان تقول بالحدوث الزماني للزمان وما يتقدم عليه من الحركة
التي هو عارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على فلك الافلاك الا بما هو في قوة ذلك فظاهر الاول اليه من تقدم
عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة بجاعله سبحانه عليه كما تخيله الجمهور وابتدع القول بالحدوث الدهري والقبلية
الدهرية وقنن في ذلك القوانين الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتلخيص مقاله في ذلك ان معنى القبلية التي تمنع
القبل مع البعد عن الاجتماع انما يكون بكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد
ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فالكائن في كل حيث يتخلل بينهما امتداد بالذات او لا امتداد بالذات
هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت دهرية او سرمدية والزمان اذ ثبتت تناهيه في جانب الماضي دون
المستقبل ببرهان التطبيق كان عدمه سابقا على وجوده لا سبقا زمانيا بل دهريا ولا يلزم من سبق العدم على الوجود امتداد
يابانه طبيعة الدهر لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه من حيث هو عدم ولا من جهة المسبوق لان السبق الدهري
يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون في جزء واحد من الزمان واللاحق في جزء واحد آخر فيلزم
الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود المسبوق به في حيز بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود
عن الواقع مطابقا فيما يخص الوجود مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم السابق عليه وصدق الوجود مسبوقا بالعدم بدلا
منه كما في جسمين في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان
لانقسامه يمكن الاختلاف في اجزائه وحدوده لوجود الشيء في جزء واحد منه دون آخر فبالوجود في
زمان لا يبطل العدم في زمان قبله حتى يقع هذا في حيزه بل انما ينقطع استمراره وذلك كحصول
جسمين في مكانين في زمان واحد وكذلك يكون للواجب سبحانه لبرائته عن سبق العدم على وجوده اصلا
قبلية على الزمان فاذا وجد يكون هو سبحانه معه ويقع المعية في حيز القبلية لعدم الامكن في السبق الدهري

١٣١

الدهري آن تثبت قبليتان وبعديتان متعاقبتا الحصول وانما يتأتى ذلك في السبق الزماني وتفصيح
ذلك من سبيلين احدهما النظر في طباع الدهر اوليس فيه امتداد وثانيهما لحاظ طباع السبق الدهري مع عزل النظر
عما يأباه طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان المسبوق معدوما عدما صرفا لا يوصف باستمرار وتقدير مع
وجود السابق وجودا كذلك فكان الصادق قضيتان دهريتان سالبة وموجبة فوجد المسبوق فكذب السالب
وصدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض آ سابقا على ب فذلك السبق هو على ج كذلك كانا
معدومين معا مع وجود آ ثم اذا وجد ب وج بعد معدومه لم يقع التقدر في عدم ج ووجود آ جميعا فاذن يكون
سبق آ على ج بحسب استمرار الوجود وتمادي العدم لا بحسب تحققهما ومن هنا استبين انه لا يصح في الدهر عدم بعد
الوجود والا لزم اما الحدود والامتداد او كون عدمه الطاري بعينه هو العدم السابق اليابس او الا بحسب اللفظ فالحوادث
الزمانية وان لم تبق في زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود بحسب
الواقع مطلقا لكن وجوده في زمان وجد فيه لا يرتفع والا لصدق النقيضان وانعدامه في زمان لاحق لا يرفع
وجوده في الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في الزمان السابق وذلك الوجود نحو من انحاء الوجود
في الدهر اذ الزمان وما فيه بنقيره وقطميره في الدهر فاذا هو موجود في الدهر فان توهم انه كما يلزم الامتداد في
قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان آ لو وجد مع عدم ب ثم انحفظ وجوده مع وجود ب لزم الامتداد في
وجوده وان لم يلزم في عدم ب ولا في وجوده يدفع بانه ليس وجود آ في حدين انما يوجد ب في الاخير منهما فيكون
القبلية في الاول والمعية في الاخير كما هو سنة القبلية والبعدية الزمانيتين بل المعية تقع في حيز القبلية كما عرفت
وليس العدم شيئا ليتميز المعية بالقياس اليه فهو انتفاء شيء لا شيء يعبر عنه بالانتفاء ولذلك لا يصح الحكم عليه بامتناع
الوجود بل انما يوجد مفهومه مثلا في الذهن ثم هو ليس نفس حقيقة العدم بل مفهوم يصنع الذهن ان يعبر الى تلك
الحقيقة الباطلة فيصدق الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التقدير ثم هذه القبلية من خفيات الجاهل لكن ليس
للعقول المفارقة سبيل الى اكتناهها فضلا عن الاذهان البشرية لكن البرهان اوجب ان هناك قبلية سرمدية
مجهول الكنه وذلك لان الحادث اليومي متخلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية انتزاع البعدية
وليست زمانية فانها انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك الامر
في هذه القبلية على قياس ما عرفت في المعية ولما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى كان له عليها
عن آخرها قبلية غير متقدرة والكل في ذلك سواسية فقبليته سبحانه على آدم عليه السلام كقبليته على محمد صلعم من غير

تعاقب وترتيب والفلاسفة لا ينكرون ايضا هذه القبلية لكنهم يشتركون المبدعات فيها بالله تعالى ويحكمون على المبدعات البريئة عن الحدوث الزماني مع الحوادث الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ويحكم على الممكنات بان وجودها بعد البطلان في وعاء الدهر الليس اذا كان بعضها مستمرا غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا به كان الواجب مع المستمر وهذا المسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذا ابدعه سبحانه صار معه ايضا اذا وجد فقد تحققت المعية الاولى في الدهر متفرقة عن الثانية ثم استمرت معا فيه فلا يلزم حصول امتداد في الدهر وعروض نسبة متقدرة امتدادية للواجب تعالى فتقين انه ما ان يكون كل من الممكنات مستمرة وهو بديهي البطلان او كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب هذا محصل كلماته التي يعقلها مع الاطناب ويحيلها مع الاسهاب اقول مطلق القبلية والبعدية الى المعتين عن الاجتماع لا تستدعي الا حيث يكون امتداد محقق او موهوم اذ ما لا يكون فيه امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال ثم حال كيف وقولنا لم يكن فكان او كان الصادق سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يعرى عن ملاحظة حدين فان دفع ذلك بانه من جهة الالف بالوهم وعدم حصافة القريحة فانا لست ممن يتخلص ويتكلم عن الحق خوفا من لومة لائم او تشنيع سيد ثم من يرد زيوفه بالقدح في ابصار الناقدين كيف واذا رفع الزمان وامتداده من البين لم يبق في يد العقل ما يتاتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل اذا جرد اللحظ عن الزمان واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم نعم ربما يفرض العقل مجردا عن لحاظ الزمان مخليا عنه لكنه لم يتخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن توهم الزمان وامتداده فيحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفارض بسبب التخلية والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام مصونة عن التخليط وليس كذلك فليس كلما فرض العقل مجردا عن غواشي الوهم كان كذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع وانقلبت سهام الملامة وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم فمما لا يعقل فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد والا امتداد فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به ويكون التعاقب بملاحظته كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما يتصور باعتبار لحاظ امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم الآخر فيه بعينه بدلا عنه في جزء واحد آخر منه ولا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا بالانقسام وذلك الزمان واختصاص كون كل فيه بجزء منه واما التعرض له في جواب لزوم الامتداد في قبلية واحدة حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتاخر ثم انضم وجوده مع وجوده من ان العدم ليس شيئا تعتبر المعية بالقياس اليه فيتجه المواخذة

المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتأخر قد يكون مع شيء من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما يقال او وضع جميرات فرادى بحيث يتلاقيان ثم يتلاقيا بالاسر كان احدهما قد لاقى شيئا من الآخر دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالواجب سبحانه وعدم اكتناهها مع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث دهرية مخندة بالقبلية على وجوداتها هذا النحو من القبلية فكيف يكون مختصة بالباري عز مجده نقول لا حاجة بنا الى اكتناه القبلية وماهيتها اذ ح عرفت ان هذه القبلية المجهولة مانعة عن الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في وعاء الدهر ايا ما كان كنهها وان لم نعرف ذلك ليرتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون اجزاؤه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم بسبق العدم على الوجود اولى من العكس اذ العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التأخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا لولاه لم يكن له التقدم والوجود شيئا لولاه لم يكن له تأخر ولاح بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية التي تمنع عن الاجتماع انما هو لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ان يكون قد حصل لما هو قبل تحويه محض فانه ان اراد بما جعله مناطا مطلق القبلية مجرد ان يكون الوجود حاصلا في الجملة لشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لذلك الشيء الآخر الا وهو حاصل للاول فقبلية الشيء الاول انه قبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فبقي زيد وفني عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فناء عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا لشيء ولا يكون حاصلا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبئ عنه صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا الزمانية ثم لو تصور تقدم سابق على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخلل الامتداد في وقوع الوجود مكان العدم من احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اذا التقدم للعدم والتأخر للوجود لطبيعة العدم والوجود ولا لمقارنتهما الزمانيين يكون احدهما بذاته مقدما والآخر مؤخرا بل الامر لا يعلمه الا الله فقط او هذا الراسخ في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتأخر للعدم لطبيعتهما بل لذلك

الامر ويكون الامتياز بين العدمين لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم اللاحق للشي في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وحاق الواقع لكنه غير متصور لانه اذا وجد الشي فبعد ذلك وان فرض انبتات وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضا لا يتصور الا بتصور سلب الوجود راسا عن وعاء الدهر لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لاجتمع النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان وجودا في وعاء الدهر قبل العدم ايضا على ان كلامنا في الزماني والزمان ليس وجودا في زمان حتى لا يرتفع وجوده عن ذلك الزمان بل كما كان معدوما في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر بل وقع احدهما موقع الآخر فليعدم ايضا بعد ما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود وبالعكس قد اتضح لك انه يجوز ارتفاع وجود الزماني ايضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود ومع وجود ذلك في الدهر بل بارتفاعه مع زمانه عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرة واما تمسكه في سبق العدم على زمان بدلالة برهان التطبيق على انبتات تماديه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده واما شبهته بانه لو كان لبعض الممكنات قدم دهريا كان الواجب سبحانه معية غير مسبوقة بالقبلية ولا شك ان معيته تعالى للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم امتداد في معيته تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر فمبني على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية تمتنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلا عن ان نصدق بها ودعواه الضرورة مبنية على الالف بعدم الزمان وامتداده كيف وكما تحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحادث اليومي قبلية تمتنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحادث والفطرة لا تفرق بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني عن اعتبارات الوهم قطعا عنده فليكن الاول كذلك ثم انه قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود عيني في الزمان ثم انه حدث وجوده في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه واقعا في زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشي الزماني لا يكون

لا يكون بين وجوده الزماني ووجوده الدهري اختلاف بالعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان
هو بعينه وجوده في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في زمان قبل الحدوث
هف فالواجب جل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث وجد في وعاء الدهر
وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر هذا كلامه وهو في غاية السقوط لانا سلمنا
ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض حدوثه ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد
فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود وكيف يكون للشيء الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك
ان له عدما في الدهر قبل وجوده لما مر بعينه من انتفاء القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم من كون وجوده
المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم واذ يتصور في الزمان مسبوقية
بالعدم يتصور حدوث زماني واذ لا يتصور في الدهر مسبوقية بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور
حدوث دهري واعلم ان اليوم المحدود من آن الطلوع الى آن الغروب قد اتصل به من جهة آن الطلوع زمان
غير متناه في الجانب الآخر وله قبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات واليوم بعدية عنه كذلك فلا يكون
بل يكون فيه عدمه معية زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا بالعرض لعدم
اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم على اليوم يوجب
سبق عدمه بوجه مخصوص باليوم على وجوده فهذا معنى حدوثه الزماني واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود
فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المختصة بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة
والآنات مختصة بها لا في زمان قبل ما هي مختصة به او آن قبله وليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله عدمه في
الدهر اذ يكفي في كون الشيء الزماني موجودا في الواقع وجوده في زمان ما لا يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان
بل انما يكون الشيء الذي لا يتصور وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في
زمان اصلا ويمتنع ذلك بلحاظ وجود الشيء المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون
معدوما فيه الا اذا لم يوجد في شيء من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني
ووجود الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل ذلك مع الواجب معية دهرية
لكن وجوده في زمان وجوده وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شيء من عدميه عدما مطلقا فيه
واما ما يتعلق به كلام هذا النحرير المعاصر من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية

١٣٥

قبلية ودهرية فلنقصص عليك حاله فاعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك
اثبتوا المعية الدهرية ولا شك في انها خارجة عن المعيات الخمس التي بازاء تلك التقدمات فاعترض عليهم
امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية دهريتان وذهب الباقر
النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل
بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي
شيئا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث قد وجد فيه ولا ارتياب محصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون
لكون حصوله في زمان متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس
المبدع عن شوب التعلق بالزمان ليس مما يخفى ذلك عليهم وتنصيصاتهم في ذلك اكثر من ان تحصى
فاذن لا يكون سبقه على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر والسرمد لكنهم حين حاولوا
الفحص عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزماني على وجه يشمل النوعين اي الزماني
والدهري معا حيث قالوا السبق الزماني هو ما بحسبه يجب ان يتخلف المسبوق عن السابق في الوجود البتة
ولم يقيدوا ذلك بان يصح للعقل ان يتوهم تخلل امتداد بالذات ولو وهمي بينهما في التصور اولا يصح فلا محالة كان
ذلك المعنى المطلق قدرا مشتركا بين السبق بالدهر وبين السابق بالزمان قال فهذا غاية ما يتجشم من قبلهم الا ان هذا
الاهمال منهم ليس على سنة المحصلين فان تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام
لا ينبغي ان يوقع اسقاطهما عن اللحاظ وعد المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم
وذلك لان المعية المطلقة وان كانت تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل
معية في ظرف قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية بمعنى السلب الساذج اليس
المعية بين شيئين في الآن لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور بازائها اللامعية الساذجة بينهما وذلك بان يكون ذلك الآن
خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في غير ذلك الآن على سبيل المعية او التقدم والتاخر او لم
يكن فكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في الدهر لكونه خارجا عن
جنس الامتداد واللاامتداد بل انما يتصور بازائها اللامعية البحتة وذلك اما بان يكون وعاء الدهر فارغا
عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم له من شريك تعالى الله عنه او عنهما جميعا كما بين ما يتوهم

ما يتوهم من شريك الباري تعالى وبين الخلاء لعدم تصور القبلية على الآن والبعدية عنه ولا تصور القبلية على الدهر
ولا البعدية وذلك لكون الآن حدا من ممتد يتصور فيه اجزاء وحدود وقبل وبعد والدهر هو الواقع ولا يتصور
له قبل ولا بعد وكانك قد لاح لك ان ما نسب هذا الحبر القمقام الى الفلاسفة بحسن ظنه بهم واحسانه اليهم
من عدم ذهولهم عن القبلية الدهرية لم يبرأ منه فاما ما تجشم لهم من تجشيم القبلية الزمانية فما ذكر في ذلك من انهم انما
عنوا بها مطلق السبق الذي يمتنع عن الاجتماع مع البعد فحق لكن بعض ما لا يتصور بدون الزمان عندهم ولذلك
تراهم تارة يوضحون بمطلق هذه القبلية والبعدية انية الزمان فان معروضها بالذات هو الزمان وفي اخرى يستدلو
به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا
النحرير الهمام ايضا تعرض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع ايماني واذعاني بجهد الحاذق البالغ الفائق التشييد مع
بطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول الفلسفة الاولى وضعف المسابر مواضع التعقب في اكثر اصول العلم
الا على الاراه اتى في هذه المسالة التي بها اقتياده وانجيازه عن اهل الجاهلية حتى تسمى حكمته يمانية ايمانية
نضيجة سوية نقية وفلسفة قوم اليونانية بتراء العقم تخمينية وفيها بين قيل وقال مجاوزا اقصى امد الاطراء والانحا
بنفسه بين قيل وقال بالغا نهايته في هذي الازراء والاشراب على ابناء جنسه الا سفسطة زخرفت وزبرجت
١٣٣ بالتشدق مغلطة انفقت وروجت بالتحذلق فاقلت فالصنع المومنون من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة
من سماء القدس مع الروح الامين وروي عن المبلغين لانباء الغيب الى الانس من الانبياء والمرسلين فقد نطقت
الآيات المتضافرة والاخبار المتواترة بحدوث العالم برمته وسبق العدم عليه باسره وقالت تعليم تجاوزنا على ما حكى
عليه المعلم الثاني في كتاب الجمع بين الرايين بما روي من مثل فرفوريوس عن افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى
ان الممكنات في حد ذواتها من غير لحاظ افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود
عنها ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل هي العدم المحض فذلك
وهو انه لولا البسط القيوم القديم بالذات النور ومد الظلال لم يكن هناك شيء في انه اتحقق ذوات فضلا عن ان
يحكم عليها بالوجود والعدم فسبحان من استاثر بالقدم وكل شيء بانتسابه وجهه محذوف في حد ذاته بالهلاك
والبطلان فكان الله ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان بل هذا الا كما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من
البقاء الا استمرار الوجود في اكثر زمان فما يكون متعاليا عن مطاوسة الزمان كالعقول النورية يكون
البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمكان ومبدع النفوس والعقول فتسميته سبحانه بالباقي

بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على سبيل التجوز والاستعارة تنزلا الى استيناس الفطر العامة واما
بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك ثابت ثقة بعدم استيحاش المدارك العالية الخاصة لعدم
التباس الامر على الذين هم للحقائق متفقهون وللاسرار مستشعرون كذا ذكره هذا الماهر الخبير فهذا واشباهه
مما يستأنس به فيما ذكر اليس توحش طبائع الجمهور ونفارها وتحاشي نفوسهم وحذارها من سلب البقاء عنه
سبحانه اكثر واوفر مما هو من سلب الحدوث عن الزمان وما هو فوقه وكما ان الفطرة المنفطمة عن لبان الطبيعة
تشتهي سلب البقاء وتعده عين التقديس كذلك لعلها تحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفكاك
آثار الجود عنه سبحانه اليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذا لم تكن للقرائح المرتاضة بالنظر
الكلامي سبيل الى الاعتبار والاستدلال لوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن السلائق المحبوسة
في العرف العامي فلم تستر قب من هولاء تلقن الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني لاجرم
وردت الآيات المنزلة لهداية الجمهور والاخبار المأثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات
الى النور على نهج تستفيد منه العامة ما يتيسر له فطرهم ويترقى منه الخاصة الى ما يبلغ اليه بصرهم اما قرع
سمعك ان معاشر الانبياء امروا بان يكلموا الناس على قدر عقولهم ولعل من انصف اعترف بان الادلة
السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل بالحدوث الدهري ايضا
بل كان المتكلمين المتخيلين لامتداد في العدم السابق على حدوث العالم واستمرار في وجود الواجب
سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تأويل في اكثر ما ورد في ذلك قلت واذ الزمان متصل غير منفصل
متوهم يسمى الآن وهو كسائر الاطراف نفس الطرف لا شيء فيه ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا تحصل
بالفرض بنحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة ثم لا يكون للعدم اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه
السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من غير انطباق عليه وفي كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة
بينهما زمان هو معدوم فيه ايضا وربما يتصور آن على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون نسبته
اليه نسبة النقطة الراسمة للخط لا المتوهمة فيه البتة وكانه بازاء الحركة التوسطية **اقول** واذ قد عرفت
ان الزمان مقدار فلا بد ان يتهيأ لافتراض فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث
انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل
وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم وكما ان النقطة

النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا شئ في طرفه
والفرق بين الآن وبين تلك الاطراف ان تلك ربما تكون موجودة بالفعل وفاصلة بالفعل غير واصلة
وذلك كما ان الجسم ينتهي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه انفصال فيحصل سطحان والسطح والخط ربما يكونان
متباينين في الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يكون بالفعل في الاعيان البتة اما من حيث انه واصل فلانه
الوصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والا لكان هناك فواصل لا تتناهى بالفعل واما من حيث
انه فاصل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه انفصال في الاعيان بل تقسيما بالقوة القريبة الى ان
يفرض الذهن فيه انقساما او انتهاء شطر وذلك باعتبار امور وضعية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة او
مفروضة للمسافة نحو مبدأ الطلوع او غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في
اضافية الى الحركات كما يحصل فصول اضافية في المقادير الاخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن اذا حصل
بهذا النحو يكون عدم اللاحق في جميع الزمان الذي بعده كما ان عدم السابق في الذي قبله ولا يكون لعدم
اللاحق اول آن كما لا يكون لعدم السابق آخر آن فاندفع ما يقال ان اول آن فساده اما آن يليه فيلزم التتالي
او لا فيلزم الواسطة بين الوجود والعدم واما ما يقال من ان فساد الآن ان كان قليلا قليلا يلزم امتداد
في الآن وان كان دفعة فلا محالة كان له اول آن فالجواب انه ان اريد بالفساد دفعة ما يكون في الآن
ولم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان لا يكون قليلا قليلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه ولا
دفعة اي في آن لم يكن قبله البتة بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه ولا يكون في طرف ذلك
الزمان فيكون حاصلا في ذلك الزمان وفي كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون له اول آن لانه
لا يكون في الآن الذي هو الطرف ثم اي آن يفرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون
ذلك الآن تاليا للطرف البتة بل يكون بينهما زمان ويكون الفساد حاصلا في هذا الزمان وفي اي
آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض اولا اول آنات الفساد وان اريد بالفساد دفعة ما يكون في
آن وان لم يجب ان يكون اول آن لم يلزم ما الزم ولنتلو عليك تفصيلا ينفعك في التثبت في هذا المقام
ويبعدك عن التورط في مضائق [illegible] اعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة
سواء لم يمكن بقاؤه بالنظر الى نفس ماهيته كالآن او امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود والنقط دفعة في
مسافة يمكن انقطاع الحركة فيها لكن لم تنقطع فان تلك الموافاة لا تبقى زمانا والا لانقطعت الحركة وكذا المسامتة

خط مفروض الحركة لنقطة نقطة من خط آخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة فكل حين الآن في المواقاة والمسامتة
وان لم يكن من الموجودات بالفعل في الاعيان لكن في كل آن يفرض لما وقع زمانا بعد ما حدث في آن كالصور
الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط النقطة ينقطع الحركة عند مسامتتها والثاني ان يكون حدوثه
على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التصرم والتقضي كالزمان فما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق كالحركة
بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون لنحو هذه الامور وجود في آن
اصلا لا في آن هو طرف له او ظرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود
فيه نعم هناك آن هو بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت او لا على وجه التصرم
والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسير اليسير او يجتمع الجزء اللاحق مع السابق في زمان يبقى
بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر بحركة احدهما من طرف
مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون
حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له وجود في زمان منقطع من جهة البداية من
غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه بل يكون موجودا فيه بتمامه وفي كل آن او جزء يفرض فيه
وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية
الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية
وكمسامتة خط مفروض الحركة مع خط آخر كان موازيا له لا مسامتة لنقطة من الآخر ولا يكون لهذا ايضا اول
آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان وكان في ذلك
الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا اول آن حدوثه بل كل
آن يفرض بعد ذلك الآن ففيه بين ذلك الآن زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل
آن فرض لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولا وكما يختلف الحوادث في اول الوجود يختلف
الزائلة منها في آخره واما الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من
طرفها مقدما والآخر موخرا فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتاخر ولك ان تقول اولها
هو آخرها ان اردت بالاول والسابق ما عليه الآخر واللاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان
حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا عليها او لا اذ او لا فذلك فقد عرفت ان الزمان منها

منها وما ينطبق عليها كالحركة القطعية لا يكون لوجوده اول آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن
واما ما عداها فان كان وجوده دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانها تفسد في آن فهي موجودة
فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد لا يفصل بينهما زمان حتى يكون ذلك آخر آنات
الوجود وكذلك الحركة التوسطية الملازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة عليها ومماسة الخط للخط
الزائلة بالموازاة والا فلا آخر آن لوجوده كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود
وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات اصلا لا يكون له آخر آن العدم السابق وما يسير
وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية وما يحصل بهما اولا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة
التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فلا آخر آن العدم السابق
واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الزاوية الحاصلة بالحركة
فللسابق من عدمه ايضا آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق
واما العدم اللاحق فظاهر انه في عدم الآن والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة
كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون لما عداها لوجودها آخر آن كالزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون
انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصورة الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية
او يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون
لعدمه اللاحق اول آن فليكن منك هذا التفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور آن لا على انه مفروض بين اجزاء
الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان بمعنى انه كما ان طرف المتنقل يفرض نقطة كرأس مخروط يرسم
بحركته وسيلانه مسافة قابل خطا ثم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوهمة فيه بحسب حدا فاصلة
بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور للزمان وللحركة بمعنى القطع شئ فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وشئ يفرض فيها
حدا فاصلا بين اقسامها كالنقطة المتوهمة في الخط وارتسام الخط بالنقطة وان كان على سبيل التخييل دون التحقيق
لانه اذا ماست النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى يكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان
تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها والجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليس فيه نقطة
متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدأ الخط فكيف يبقى الخط الذي هي مبدأه لكن هذا التسهيل تصوير
فيهم ان المتنقل او هو يفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة فالذي له بازائه ليس نحو المسافة فقد

حاصلة شيئا فشيئا منه ولم يحصل شيئا بعد ولا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه ولم يحصل شطر بعد ولا الزمان فقد
سلف شيء منه ولم يأت شيء بعد بل ما بازاء التوسط من المسافة حد كالنقطة ومن الحركة بمعنى القطع التوسط بين
المبدأ والمنتهى ومن الزمان ايضا امر غير منقسم وكما ان كلا من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من حيث
انتقل كانه شيء ممتد من المبدأ في المسافة الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل
الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا خفاء في ان المنتقل امر شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته
لانه انما يكون حدا من جهة وجوده في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذا الحركة بمعنى
التوسط باقية ذاتها بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتوهم
ان ما بازائه من الزمان ايضا امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال وان كان
لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان فهو حد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده هو انه
حد بينهما فكيف يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا مشتركا
محله الزمان ثم انما يسمى الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث انه يعرض له آن سيال فاحدث بسيلانه زمانا فصار
حدا لذلك الزمان متعال عن ان يحصل في الزمان بل نسبته الى الزمان نسبة النقطة الجوالة الى الخط المرتسم بدايتها قلت
الفصل كانت لهم في الزمان قبل تنقيح الحكمة مفرطون ومفرطون فالمفرطون فيه منهم من نفاه لما مثل ما مر في الحركة
مع جوابه ومنهم من نفاه من الاعيان دون الذهن ثم لم يدر انه ليس من جنس الامور المعلومات من حيث وجودها
في الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة لم يكن ثبوته في الذهن الا في الاعيان الا على نحو تعقل واختراع فلو لم يتوهم
لم يصدق ان بين ابتداء الحركة وانتهائها مقدار ما ومنهم من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث تتوهم
فيعلم بها ما يقارنها من حوادث آخر فيكون الاول كطلوع وغروب ووقتا للثاني كولادة ووفاة ثم انما يتعين
الاوقات بتعيين الموقت وان كان الاولى بذلك ما يكون اظهر شهرة فاذا ترتبت اوقات كان المجموع زمانا
ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست لذات الحوادث بل لشيء كما في امر لم يشتركا فيه كانا
قبل وبعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا لامتناع العدم عليه لذاته والالكان لعدمه قبلية على وجوده وبعدية
عنه ولا يكون الا بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم القبلي والبعدي مع الوجود لا العدم مطلقا او مطلق العدم كما
هو شأن الواجب ومنهم من جعله الفلك لان كل جسم في فلك كذا في زمان ثم لم يدر انه انتاج من موجبتين في الشكل الثاني
على ان الصحيح كل جسم هو في الفلك في فلك ومنهم من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان الزمان

١٣٣

قوله فمن ذلك [illegible] يعني المقصود منه انه ليس ان يوجد في الزمان شيء اسمه بازاء الحركة بمعنى التوسط وان لم يوجد بازاء القطع منه شيء بل المقصود ان في الزمان شيء بازائها هو الذي يقال له الآن السيال وما له كذا وكذلك يومي اليه كلام الشيخ في الشفاء [illegible]

بعضهم ان [illegible] انفصال [illegible] من الزمان [illegible] الآن السيال [illegible] الآن [illegible] المصنف [illegible]

الزمان هو المقتسم اليها الذاتية لا مطلقا ومنهم من خص الفلكية او دورة منها وبعضهم ان الحركة ولو فلكية توصف بالسرعة والبطوء دون الزمان ثم انه يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة اقول قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة يظنون في امر الزمان تفريطا وافراطا ونحن اذ قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق به فجدير ان نعقبه بنقل آرائهم وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا بالاختراع والتمحل ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان لكن اثبته في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل آية امور حادثة اعتبرت بالنسبة اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى وقتا للاخرى والزمان مجموع اوقات فالذين جحدوا ان يكون للزمان وجود تمسكوا بمثل ما مر في الحركة فان الزمان ينقسم الى الماضي والمستقبل وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس بزمان على انه لو كان آن فان بقي كان شيء منه متقدما وشيء متأخرا فلم يكن حاضرا او آنا وكان الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما ان يعدم في آن يليه من غير انفصال بينهما بزمان فيلزم التتالي وانهم يمنعونه واما في آن بينه وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذا لا يكون آن كيف يكون زمان وكل ما يتحدد بآن ذا الطرف اذا لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان ثم قالوا ان كان للحركة مقدار ما كان هذا الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت قد تستدعيها من حيث ان تحريكها بحيث لا تحرك الا ان تحركه فكان لهذه زمان كانت هناك حركة اخرى ولم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركات معا كانت ازمنة معا او هذه المعية زمانية وحقيقتها الى المعين يجمعها زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون هي فيه يجمعها زمان آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وانعدام كل بمثل ما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فمسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا لا يكون في آن لا في الذهن ولكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من هذا القبيل وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى وهل هذا الا ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين واما ما قالوا في الآن فقد ظهر فساده واما عن الاخير ان يكون بازاء كل حركة زمان فانا لا نسلم ولا ان الذي نقول هو ان لكل حركة لا بد لها من زمان قدر لا ان كل حركة لا بد لها من زمان يتعلق بقومها وما يقدرها بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق والموازاة كما يقدر شيئا بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان قران الزمان

١٤٣

يجب ان تتعلق بطبيعة الحركة الا ان ذات كل حركة يجب ان تتعلق بها زمان فربما تتعلق ذات الشيء بطبيعة
ثم قد تخلو تلك الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد تخلو الجسم عن اللون وبعد
ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن بين الاستحالة
فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس يستحيل بل الحركات المستقيمة في الكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكا
قد عرفت ذلك ايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوثها ما لم
يمكن ان لا يكون ثابتا لم يكن حركة وايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهاتها لا حيازها الطبيعية ولا تتحدد
الا بجسم لا بد له من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية بالمباينات الطبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفصل الزمان بالاتصال
المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني فقط وبالجملة فالقابلية للزمان لا تكون
الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فيتخصص في الفلكية فيحقق ان يكون القابلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير
القبلية اظهر الحركات واسرعها وان يكون فاتمة تحديد الجهات الاجسام فلا يكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ
في اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك فالذين جعلوا الزمان وجودا في الذهن
دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك الشكوك التي اوردها النقاد من وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود
فلم يجدوا مندوحة الا في القول بوجوده في الذهن دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في آن
لا يكون للزمان الا في الذهن واما مطلق الوجود المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق
انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا سلبا كاذبا فالاثبات الذي
يقابله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان وللاثبات دلالة على وجود الامر وان لم يكن له دلالة على نحو
وجوده محصلا في آن او على جهة وليس هذا الوجود لسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا
كذا ذكره الشيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن والتوهم من غير ان يكون في الاعيان منه ما يكون بمجرد اختراع
الذهن وتعمله كانياب الاغوال ومنه ما ليس كذلك وهذا على نحوين منه ما يكون بحسب وجود الاشياء
في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من حيث الحصول في الذهن حال لا باختراع الذهن فانما يحتاج
في صدق الحكم عليها بهذه الحال الى حصول تلك الاشياء في الذهن على نحو لا الى اختراع الذهن وتصوره وهذه الحال
وذلك كالوضع والحمل فانك ما لم تتصور معنيين لم توجب احدهما للآخر وتسلبه عنه لم يكن هناك وضع وحمل
اما اذا اوجبت معنى لآخر وسلبته عنه فلا محالة يصدق الحكم بان في ذهنك موضوعا ومحمولا سواء تصورت

تصورت الوضع والحمل او لم تتصور ثم منه ما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان كالفوقية والتحتية وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى بعض او سلب معنى عنها بحسب وجودها في الاعيان ومنه ما لا يكون اضافة او سلبا فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للامور العينية في الذهن بمجرد تعمل واختراع منه وقد تبين ان الزمان ليس مما هو بمجرد اختراع من الذهن ولا مما يعرض بحسب وجود الاشياء في الذهن حتى لو لم يتصور شيء لم يصدق الحكم بان ههنا زمانا وليس ايضا من الاضافات والسلوب فلا جرم يجب ان يكون موجودا في الاعيان مع ذلك فاعلم ان الزمان اضعف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوين منها ما هي محصلة الوجود اي ليس لها اجزاء متمانعة عن الاجتماع في الوجود فان كان لها متى يكون لا محالة في آن ومنها ما يكون اجزاءه متمانعة عن الاجتماع كالحركة والزمان وكما انك قد عرفت فيما اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات وللحركة بالعرض فهو اضعف من الحركة من هذه الجهة قال الشيخ يشبه ان يكون الزمان اضعف وجودا من الحركة وكيف لا وجود امور تقبل الى الهوية ان لم يكن الزمان من حيث هو زمان معنى قابل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم ان للحركة ضعفا من وجه آخر يسري منها الى الزمان وهو ان فعليتها هو انها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المستكمل بها بالقوة من جهة انه قد بقي له منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كل آن يحصله بها ولم يحصل بعد فجهة القوة فيها متضمنة في جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة ففصلها الذي به فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها جهة القوة فهي ربما تكون بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى كما ان القوة في الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها في نفس شيئيتها والقوة في الحركة باعتبار شرط شيئها او باعتبار ما يلحق شيئها فكذلك الفعلية في الهيولى اقوى من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجودها لموضوعها وفعلية الهيولى هي فعلية وجودها لذاتها والآخرين جعلوا الزمان مجموع اوقات ثم ابطلوا ان يكون الزمان حقيقة قائمة في نفسها كالشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقته الموقت بان يعين مبدأ حادث يتجدد ليعلم به حادث آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما صار طلوع الشمس وقتا للقيام بتعيين القائل اياه ولو شاء لجعل قدوم عمرو مثلا بدلا الا ان طلوع الشمس مما يجري مجراه اذ كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك ومع ان فيما اسلفناه غنى عن المسألة مع هؤلاء ونظرائهم نقول انما صح جعل طلوع الشمس وقتا للقيام باعتبار وجود القيام معه فيه المعية بانها

القبلية والبعدية وذات المعين لا تنافي عين القبلية والبعدية وانما صار المعين باشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر هو الزمان واما الذين افرطوا فطائفة جعلوه قائما بنفسه فمنهم من بالغ في الغلو فجعله واجب الوجود ومنهم من زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود انما اوقعهم في ذلك وهمهم الظاهر ان الزمان لو فرض معدوما كان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية وهذه القبلية والبعدية ليست الا زمانية فيلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه وجب وجوده والذي يكشف شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له اعني اذا فرض عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاقب مع الوجود لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلق العدم والواجب يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان في انزل مراتب الوجود فكيف يكون في اعلاها ومما يليق ان نسطره ونذكره ههنا ان الزمان ليس علة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم لم تكن علته ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان اذ لم يشعروا بمقارن غيره فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم والفساد خفي العلة في الاكثر يشهد به استقراء الجزئيات فسبب البناء مثلا معقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني قولهم وما يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان واما الذين زعموا ان الفلك هو الزمان فقالوا كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسخف ذلك فانه استنتاج من موجبتين في الشكل الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك فالصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك والذين حسبوه انه الحركة مطلقا فقالوا الحركة منقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة الفلك الاعلى توصف بالسرعة والبطؤ بخلاف الزمان ومن خص الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يدر ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة فلنفصل البحث

الجهة ربما تضاف الى الجسم والابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه وما يليها فيكون على بعضها
والخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة
والجسم امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد يتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط
والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وتحقيقه ان يكون ذلك صحيحا في الخط ولكل امتداد
من حيث هو امتداد وانما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة او بالفعل فلا بد له من النهايتين على تقدير
وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني والنقطة
فرضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم تعتبر ذلك فاحمل الشهرة على اعتبار
الاستقامة في الخط او عدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما ان كانا واحدين بالفعل فلا يقتضي
فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد لكل منهما لا سيما المستقيم نهايتان فلا يكون نهاياتهما البعيدة منقطعة
في القوة واما ما لهما بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد يكون نقطة كالمحيط الجسم البيضي واكثر كما لمحيط الجسم
الاهليلجي او خطا كما للدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من
ثلاثة ان كانت مستقيمة او نقطة وخطا معا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر
بالغا ما بلغ كما للمضلعات المجسمة ولا اقل من اربعة ان كانت مستوية قاطعة وكان سبب الشهرة فيهما امر عامي
وهو في السطح اعتباره ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الرأس
والقدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والرأس والذنب في الحيوان واليمين والشمال فيهما اولا
وقياس سائر الاجسام عليهما ثانيا وسمي الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا او خاص هو ان لكل
بعد من الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين فيكون النهايات اربعة وفي الجسم على
ثلاثة فيكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم من الفضول ثم الست بالاعتبار العامي متعين في الحيوان طبعا
ولا يتبدل وفي سائر الاجسام متعين بالفرض فيتبدل وبالاعتبار الخاصي متعين الكل في الكل بالفرض
ويتبدل بتبدله لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الرأس والقدم والظهر والبطن كيفما
كانا ولا بالفرض بل بلحاظ وضع خاص وهو ان يتحدان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف
باختلافه بالطبع في الناس وسائر الحيوانات والاشجار يقتضي وضعها الطبيعي كون الرأس والقاعدة الى
فوق وما يقابلها تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست ح

يتبدل بل لا اعتبار له العامي يضاف الى الحيوان فتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب صار قدامه
خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان لان تبدل وضع المضاف اليه فهما ما يلي الفوق والتحت
بمعنى النهاية واذا اضيفت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا وما يلي الاخرى تحتا بهذا
المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان ما يلي الفوق قبل هو ما يلي الفوق بعد فيكون فوقا
في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان زيد في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد
السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد ان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وهما
الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار والآخر يقابله
وربما يضاف الجهة الى الاشارة ويراد منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تبعا وجهاتها الاتناهي اعتبر
الست تارة بالقياس الى المشير فيكون ما يلي نهايته واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون نهايته وبالجملة
فقد تكرر حال الفوق والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين
بالفعل وقد تكون على جهات شتى وما بالطبع منها ما يلي الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول والقرب فلاح
من جهات ان هذين الجهتين لا بد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلينظر فيه اقول الجهة اضافات فقد تضاف
الى الجسم وساير الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا اضيفت الى الجسم وساير الابعاد فلها
اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف اليه واخرى على ما يلي نهايته وهي بمعنى ما يلي النهاية يكون
على حسبها بمعنى النهاية فان ما يلي النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح
امتدادان من جهة دون جهة واذا الخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهة الطول والعرض دون
العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما هما ليسا بامتدادين نهاية واذا كانا
متخنيين من جهة ما هما امتدادان جاز ان يتصل المبدأ والمنتهى فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما
الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولا انحناء فيها جاز ان يتصل
اوله وآخره فلم يتعين فيه نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولا انحناء فيها الا نهاية له
بالفعل وان انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة ما هو غير
منحن فيها واما الجسم امتداد من كل جهة فيجب انتهاؤه بالفعل في الجهات ولا يضر في ذلك انحناؤه شيئا ضرورة امكان
تخيل البعد المستقيم فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد المستقيم لا يقتضي تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد

١٤٨

لو كان البعد بالفعل واما متناهية بالقوة فلا يلزم منه تناهي الجسم بالفعل لانا نقول حينئذ يمكن ان نتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل
ولو كان الجسم غير متناه بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب انتهاء الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون نهايات
الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبيعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه بتبدل الشكل والمقدار واما
التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقاؤه مع تبدل المقدار لكن يتبدل نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما
مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدلهما فالخط لا شكل له اصلا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه
بعينه اللهم الا ان يعتبر السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعين كما وكيفا في جهتين واعلم انه قد اشتهر ان للخط
جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا انما يصح ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة
والامتداد الواحد من حيث هو واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح لو اريد بالجهة ما يعم
النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كالمدور من محيط الدائرة والقوس منه النهاية
واحدة فقط كمحيط السطح البيضي لانه يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهاية ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في
الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة
كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب آخر اليه فاذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز
ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة نقطة غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له لانا نقول انما يتكثر
النهايات فيه على التبادل دون الاجتماع اذ لو فرض في المحيط النقطتان انقسم وكانتا نهايتين لقسميه لا له وان لم
يعتبر النهاية بالقوة والاثنينية الاعتبارية فلم يصح المشهور في الخط على اطلاقه ولذلك قلت انما يكون صحيحا في الخط
المستقيم واما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح فانه اذا البعد يحتمل تخصيص يكفي في ذلك
تخصيصه بما لا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد من نهايتين بالفعل فينبغي ان يصار الى تخصيصه بالاستقامة
ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط المطلق هو المستقيم فاذا لم يحمل على الاول ينبغي ان يحمل على الثاني فلتعارض الوجهين
رددنا الحمل بين الوجهين وانما تبادر المستقيم لاعتنائهم بالاستقامة والفهم بها وغلبة اعتبارهم اياها كما في المسافات فان
السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر وفي المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يمسح الا على
الاستقامة وكذلك في اضلاع سطوح المنازل والابنية والبساط والالات وغيرها وفي قامات الناس والاشجار واما في السطح
والجسم فلم يصح المشهور فانهما وان كانا امتدادين واحدين بالفعل فلا يتوقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد
ولكل من تلك الامتدادات المفروضة لا سيما المستقيم منها نهايتان فالنهايات تتضاعف الامتدادات اذ لكل منها نهايتان

كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لنهاياتها البعيدة انقطاعية حد في القوة واما ما لها بالفعل فان النهاية للسطح اذا انتهى بالفعل

فقد تكون نقطة واحدة كما لمحيط الجسم المضلعي واكثر كما لمحيط الجسم الاهليجي فانه ينتهي بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة

او اكثر حيث يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة لا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط بها

الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمخنى من سطحي المخروط المستدير واكثر ونهاية الجسم مطلقا سطح اما واحد كما للكرة او اثنين

بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية قاطعة وكان سبب تشبيه ذا الاربع والست في السطح والجسم

اما العامي فهو في السطح باعتبار فوارنا ربعة اضلاع من السطوح اغلبيتها كسطوح الابواب والابنية والاقبية والبسط والاروية

والكتب ونحوها وفي الجسم غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة وباعتبار ستة حدود ومعينة بالطبع في الانسان

وساير الحيوان ولا وفياس ساير الاجسام عليها ثانيا اما في الانسان فالراس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال

واما في ساير الحيوانات فبازاء الراس والقدم الظهر والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب واما اليمين والشمال فعلى حالها

ويفرض بين كل حدين متقاطعين امتداد ويسمى الحد وبست فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا فيسمى الامتداد الاول

بحسب قامة الانسان طولا والثاني عرضا والثالث عمقا لكن في تسمية الحدين الاولين بالفوق والتحت اعتبار زائد على

ما يجئ واما الخاصي فيها فهو ان الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين وفي الجسم اذا فرض بعد واحد كالاجهل

لا يمكن ان يفرض بين الابعاد والثلثة المتوازية المتقاطعة على قوائم الا واحد في الجسم على ثلثة لكن باعتبار التقاطع على قوائم

في الابعاد ليس ما يوجب تحقق مفهوم الجهة حتى لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست باعتبار العامي متعين

في الانسان وساير الحيوان طبعا ولا يتبدل وفي ساير الاجسام متعين بالفرض ويتبدل بتبدله وبالاعتبار

الخاصي متعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض ويتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام والخلف

واليمين والشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الاربعة المعينة بالطبع فالوجه قدام والقفا مثلا خلف والجانب

الذي يقتضي الطبع قوة من الجهتين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقره الطبيعي لعارض اما في اصل

الخلقة او بعده لم يتحول اليمين والشمال اذ لا يكون ذلك بالطبع واما تسمية الفوق والتحت فليست باعتبار نهايتين

المتعينين بالطبع حتى لا يتبدل اذ ليس الراس والقدم في الانسان كيفما كانا ولا الظهر والبطن في ساير الحيوان

كيفما كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا انتكس لم يسم راسه فوقا وقدامه تحتا بل بالعكس واذا استلقى واضطجع

اتحد الفوق والتحت مع جهتي القدام والخلف واليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة على ما

وضعوا لما اضيف اليه فالامر الذي يتجدد الفوق والتحت فيما اضيف اليه باعتبار وضعه بالقياس الى غيره كالارض

١٥٠

غير مختلف باختلاف ما اضيفا اليه اذ لا مدخل لخصوصية الجسم المضاف اليه في تعينهما اصلا ثم الطبيعي في الناس
وسائر الحيوان وفي الاشجار يقتضي وضعا لهذه الاجسام الى ما يحتمل معنى الفوق والتحت يكون بذلك الوضع الرأس في
الناس والظهر في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن والاصول تحتا فهما اي الفوق والتحت
بالطبع قطعا لكن لا ينتهيان بهذه الاجسام المتعين بالطبع بل هما البعد واخرها اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد
بها النهايات فالاربع من الست اعني ما سوى الفوق والتحت يتبدل بل الاعتبار العامي ايضا في الحيوان يتبدل وضعه
فان المتوجه الى المشرق مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل
وضع ما اضيفا اليه فان هذا المعنى اي الفوق والتحت بمعنى النهاية اذا تعينت منها الفوقية وتقابلها التحتية كان ما يلي
الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى ح تصير فوقا
بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما يلي الفوق حينئذ بذلك المعنى قبل الانعكاس هو ما يلي الفوق بذلك المعنى بعد الانعكاس فيكون
فوقا بهذا المعنى في الحالين وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان
زيد مثلا في الجهة التي كان سقفها فوقه واذا صعد السطح صار ما تحته ما كان لكن هذا ليس بالحركة تماما هي فوقانية وتحتانية اضافية
اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال دون بعض في الاين تنتهي الى فوق بالفوق حقيقة فلا يتبدل فوقيته
ولا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته فهما الجهتان الحقيقيتان المتميزتان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما
الفوق وضع الرأس في الناس والحيوانات والاغصان في الاشجار وان يلي الاخرى ما يقابلها وباعتبار القرب منهما يتعين تينك اللتان هما بحسب الفوقية
والتحتية بالمعنى الاول قرب الفوقيات والتحتيات الاضافية انما يتعين من التحديد باعتبار الاقرب الى غير حقيقتين
بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك قد ربما يتحدان باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت الحقيقيين
وان جاز ان يقال انه يعتبر في تعينهما النهايتين في الجسم المضاف اليه الاقرب اليهما كما مر وعلى هذا يرجع الامر
في تعينهما بالآخرة الى الحقيقيين ثم اذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا
الى موجود متحيز فان كان التحيز منقسما كالسطح والخط او منتهيا حقيقيا لا يكون منقسما في الامتداد الاخذ من المشير
الى المشار اليه فلا يكون حينئذ اطلاق جهات الاشارة لانتهاء واعتبرت في المشهور لكن اعتبارها اشارة
بالقياس اليه فيكون جهات الاشارة هي على نهايات المشير واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات
نهايات المشار اليه وبالجملة فقد ذكرنا حال الفوق والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها
ما منه واليه فلا يكون الجهة الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل اذا كانتا

الحركة في مسافة مستقيمة اذ لابد لها من نهايتين بالفعل فيكون ان هما وما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة
تكون على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية واما بالطبع فمنها ما هي الى الفوق او التحت طالبة للوصول
كحركة النار مثلا او الارض وللقرب كحركة الهواء والماء الى الفلك وجوب تحدد هاتين الجهتين بالطبع من جهات شتى
حتى جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات وبالنظر في جهاتها بمعنى ما يلي النهايات اذ النظر في جهات الاشارة
والنظر في جهات الحركة المستقيمة اذ لابد لها من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير مختلف فلينظر فيه قلت الفصل في
انه يجب ان يكون هناك جسم كري البعد خارج عنه بحدة الجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة والخرق مجوف غير كائن ولا فاسد
والمنتظم من اجسام ليست الجهتان حاصلتين متمايزتين بالطبع بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احدهما كانت الحركة
والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الاخرى حركة واشارة من سمتها والا يكون في خلاء غير منقطع ولا في ملاء كذا
الامتداد على بساطته الا الى نهاية تتحدد لم يكن جهة ولا مخالفة بالطبع بين الحدود المفروضة فيه كما هو بين الجهتين
فتحددهما انما هو بشيء ما ذكرناه ثم لا يتاتى ذلك الاختلاف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا خلاء ولا ملاء وبين مركزه
اذ كل حدين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك اذ تحددت احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به فلو كانت
المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به ظاهر وان كانت هي الاخرى فان كانت جهة المحيط هي سطح المحدد للمركز تحددها
به والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على المحدد الحركة
المستقيمة والاجزاء مفارقة لحيزه الطبيعي وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى
اخرى فالجهتان متحددتان لا به فيمتنع عليه الخرق لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة
الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين الا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يكن بين الجهتين
مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو بكون احدهما غاية القرب من المحدد والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع ان يكون ح الفساد والا
فالصورة الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة كانت جهتا
حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او في حيز غريب فهي طالبة للطبيعي وجهتا حركتها متحددتان لا بها ولا بالفاسدة
فيجب ان للمنتظم من اجسام والا فايلا في السطح المحيط ان كان واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو الباقي والا فالبسائط ان كانت
على الشكل الطبيعي لم ينتظم منها جسم كري الا اجزاء عودها اليه بالحركة المستقيمة فيه اليه تكثرها الكل بالعدد فما انفصال
عرض بالمادة لحقه تلبسها بالصورة اما بنفسها فتكون قابلة للخرق او غيرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبيعة كانت جهة
المحيط متحيزة الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة اقول قد لاح في الفصل السابق

١٥٢

السابق ان الجهة اما بمعنى ماخذ الاشارة وحدها فهي نهاية وان هذين الجهتين اعني الفوق والتحت هما المتمايزان
بالطبع ومن البين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احديهما كانت بعدا عن الاخرى والحركة والاشارة
على قرب السموت الى احديهما كانت حركة واشارة من سمت الاخرى فلنذكر في هذا الفصل شيئا من احكام
المحدد للجهتين الاول انه يجب ان يكون تحدد الجهتين بجسم واحد متناه وما مر من امتناع الخلاء ووجوب تناهي
الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحدد الجهتين من حيث هو يوجب ذلك مع
قطع النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول ان تحددهما لو لم يكن بجسم متناه لكان في خلاء
غير متناه او ملاء غير متناه اي بسيط غير متناه وذلك باطل اذ ليس فيهما تحدد بالفعل بحد يكون جهة والمحدد والمفروضة فيهما
لا يخالف بعضها بعضا بالطبع بخلاف هذين الجهتين لا يقال ان لا حصر فليتحدد في خلاء متناه او ملاء مركب
غير متناه لانا نقول الخلاء اذا تناهى فانما يتناهى بجسم فيصح ان التحدد بجسم وبطلان انه يجب ايضا ان تحدد
[illegible] الى الملاء والملاء المركب الغير المتناهي انما يتحدد فيه حد او حدود باعتبار انتهاء بسيط منه بآخر فيكون
المحدد واحدا متناهيا بين الثاني انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في
الغاية بحيث يكون القرب من احديهما كانت والحركة والاشارة على قرب السموت اليها بعدا عن الاخرى وحركة ١٥٣
واشارة من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط كرة والاخرى مركزا اذ كل حدين غيرهما متجانسين سطحين
او خطين او نقطتين او متخالفين كسطح وخط او نقطة او كخط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال
فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين او متخالفين او الخطان مستقيمين او منحنيين او متخالفين وكان يكونا
حدين لجسم واحد او لجسمين مختلفين بالعدد او الطبيعة وكذلك على اي وضع فرضتهما كان يكون احد السطحين مثلا محيطا
بالآخر او غير محيط اما مقاطعا او موازيا لا يقال يمكن هذا الخلاف بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتاتى
هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن بعده خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج
لامكنت الحركة والاشارة على قرب السموت الى المحيط من حد مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج لا يكون
هذه الحركة او الاشارة من سمت المركز ثم نقول لما تبين ان التحدد بملاء ولا يمكن احاطة الخط احاطة تامة
بملاء فكل محيط دائرة يمكن ان يوجد حد خارج عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك الخلاف وما
من ان الشكل البيضي والعدسي بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب
بحيث اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب الى غاية الامران لا بعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية

فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت بحسب جهة المحيط الى ما هو في غاية البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يتعين الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء انما كان بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور ما به البعد في السمت الذي انقطع فيه دون الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء وقد تبين ذلك آنفا الرابع انه يجب ان يكون محدد احد الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان تلك الجهة التي تحدد وتجسم اما ان يكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا به لكانا بجسم فظاهر الا ان محدد المحيط يكون كرة وكما يتحدد محيطه يتحدد به مركزه او جهة المركز فان كان جهة المحيط هي سطح الذي يلي جهة المركز يتحدد بها ايضا فالمحدد بجهة المحيط يجب ان يكون محيطا بالمحدد لجهة المركز فيكفي المحيط في تحديد الجهتين ويلغو المحاط وتبين بهذه الاحكام انه لا امكان هناك لخلاء ولا ملاء عنده لا يمكن ايضا ان يتحدد بالمحاط اذ انه ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يكن تحدد الجهتين بهما بل باحدهما او بوجه خارج عنهما ولا تحدد واحد منهما باحدهما والاخرى بالآخر يوجب تحددهما معا بواحد وان كان احدهما بالآخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء المحدود ان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره هو جهة المحيط او هو يقع خارج عنه ولا يجوز ان يتحدد به الا واكان محاطا بالآخر ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو ولا جزء منه لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة مفارقة حيزه الطبيعي ومعاودته اليه بحركة طبيعية ولا يكون الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع ولا يمكن تحددهما به لانه المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدد ولهما قابلا لها السادس انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها ولا يقبل ايضا تكون الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحدد الى كرتين احدهما محيط بالاخرى فيتحرك احدهما على الاستدارة مع سكون الاخرى او يتوافقان في الحركة المستديرة ويتخالفان في جهتها يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد هو المحيط ويلغو المحاط السابع انه يجب ان يكون مجوفا اما اولا فلان بين الجهتين مما يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم يكن المحدد لها مجوفا لم يتصور ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين بالطبع وكون احدهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما يتصور بكون احدهما في غاية القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان المركز في ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه ولم يتأت بينهما غاية الخلاف الثامن انه يمتنع عليه الكون والفساد والا كانت هناك صورة

صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد او واحد منهما لو كان محددا فالصورة الكائنة اما ان
يكون في الحيز الطبيعي لها فالفاسدة كانت في حيز غريب اذ لا يكون لجسمين حيز واحد طبيعي فكانت الفاسدة طالبة
للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فحركتها جهتان طبيعيتان متحددتان لا بها لعدم امكان حركة الشيء الى جهة متحددة به
ولا بالكائنة لتقدمها عليها واما ان يكون الكائنة في حيز غريب فهي طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة ويكون
جهتا حركتها الطبيعيتين متحددتين لا بها لما مر ولا بالفاسدة والا لا تتحدد بها فيرد الها فلا يكون شيء
من الكائن والفاسد محددا التاسع انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا اذ غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا
مزاجيا كتركيب المواليد من الاركان ولا غير مزاجي لا طبيعي كتركيب الحيوان من الجوارح ولا صناعي كتركيب
السرير من الخشبات ولا اتفاقي كاجتماع البصرة من الحجارات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فاما ان
السطح المحيط ان كان حقيقيا واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو ما تحته وان كان الملاقي للمحيط اجساما متكثرة فتكون بسيطة
لانتهائه اليها فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كري محيط بسطح واحد كري
او لا تكون كرية فحينئذ لا يكون على الشكل الطبيعي فيجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة الطبيعية هف ثانيا ان تكثر تلك البسائط
اما ان يكون لتعدد الطبيعة او لا والاول باطل لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض
المادة والمادة لا تقبل الانفصال الا بعد خلع صورة فاذا كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة
للخرق وان كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل ايضا لان كلا منها
ان كان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متميزة الى جهات مختلفة متحددة قبل الجسم يكون بالقرب من بعض
الجهات حيز طبيعي لبعض تلك البسائط وبالقرب من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا يكون جهة المحيط واحدة

هف فثبت

الفن الثاني في السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول

الفصل الاول في قوى

الاجسام البسيطة والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من جهة الحركة الجسم بسيطا او مركبا فالمركب
يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيطة لا يجوز ان يكون المقومة لمادته اكثر من
واحدة من القوى المتميزة التي ليس تخصص مقتضى بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كالمعنى الجنسي
والاخرى كالفصل والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت مستغنية لتقويمها المادة وعرضنا الاستغناء عنها
بتقويم الاخرى وان لم يستقل من حيث انها مع تحصلها لم تحصل المادة بها اذ فيها يكون كمادة متحصلة
قبلها والا تحصلت بها من حيث دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها هف فلم يبق غير الطبيعة البسيطة

قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من جهة اتها وانفعالية من جهة المادة او قوة منها من حيث هي مع اخرى بتوسط تلك او مع عارض فكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها فعل واحد فكذلك الفعل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة والوحدة الفعل بالجنس او النوع على حسب وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة فكذلك الحركات البسيطة الطبيعية انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فانما عن قوة متمرضة عن قوى البسائط لكن تلك القوى ان تمانعت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تساوت فهناك حركات كل منها عن بسيط واما عن غير متمرضة فاضفت عليه بعد المزاج تتحرك على خلاف قوى البسائط فان لها فلا يكون الحركة طبيعية على انه لا يجوز ان بعد المزاج لقوة لعله مقتضيا بالذات تقتضي المزاجية وايضا الحركات البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة واما المنحنية فلا اختلاف اجزائها وعدم تعينها طرفا الى نهايتها لا كونها على اقرب الطرق لا تكون بسيطة طبيعية والمستديرة جنس تكون حول الوسط والمستقيمة جنسان من الوسط اما بالغة الغاية الممكنة او واقفة دونها والى الوسط بالغة اياه او واقفة دونه فاجناس البسائط من الاجسام ثلثة متحرك بالاستدارة وخفيف وثقيل يتحرك الى فوق او تحت كل من هذين مطلق ومضاف والخفة والثقل ان اعتبر فيهما مطلق الميل بالطبع من الوسط او اليه ولو بالقوة فلم يخل عنهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل بالفعل فيخلو عنهما عند الكون في الحيز الطبيعي اقول الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منهما اما ان يكون فيه قوة واحدة او اكثر فهذه اربعة اقسام لانه ليس كثير خفاء في بطلان الثالث منها اي يكون مركبا من اجسام مختلفة ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن ان يكون الا باختلاف صورها النوعية فيكون صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء تفاعلت فيحصل منها قوة واحدة مشتركة اولا ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض مركبا منها فبقي ثلثة اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة لا شك انه لا يكون ماله من القوى اعراضا بأسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع وانما النظر في انه هل يجوز ان يكون الصورة من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالمعنى الفصلي ويكون ما تقتضيه الاولى امرا مبهما انما يتخصص ويتحصل بما يقتضيها من الثانية كان يقتضي احديهما حركة مطلقة والثانية تعيين الجهة والغاية فلا يمتنع ان يكون الصورة فوق واحدة على هذا الوجه واما ان يكون هناك قوتان محصلتان يقتضي كل منهما امرا محصلا ويكون كل منهما صورة فلا يصح لانه اما ان يكون كل واحد منهما مليا بإقامة المادة

المادة جوهرا محصلا او مجموعهما فعلى الاول لو انفردت واحدة لكفت فيكون الاخرى عرضا او بالعكس
فيكون كل منهما صورة وعرضا وعلى الثاني يكون كل واحد منهما متاخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة ضمن
غير ان تقوم المادة وتقدمه عليها لتقدمها على مجموعهما المقوم للمادة المتقدم عليها بنفسه المحصل ما ذكره الشيخ
اقول وفيما الزمه على الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها
دخل في تقويمها فيكون متقدمة عليها بالجملة وان يكون متاخرة ايضا عنها لانها اذا اقترنت المادة اليها
فلا يكون حالا فيها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها وجب التاخر عنها في الوجود لكان في التشخص كالصورة
المقومة بانفرادها ويمكن ان يراح ذلك بان الكلام فيما اذا كان كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود
عن الاخرى ح اذا حلت احديهما في المادة ولم يقومها ولم يحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة
البتة وكانت المادة متقومة متحصلة قبلها اذ لو كانت مبهمة التحصل وتقومت بتلك القوة المتحصلة
بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها امرا محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله وتقومه بها
فيتقوم الطبيعة النوعية بالفعل فلا يحتاج الى القوة المقومة الاخرى ومن ههنا تبين انه لا يمكن ان يكون صورتان
ليست احديهما اقدم من الاخرى يقيمان المادة وان كان يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها قوتان
اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية يصدر عنها من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية
يصدر عنها من حيث هي البرودة ومن جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احديهما اقدم من الاخرى كالصادر
عن طبيعة النار قوة سخونة وميلية والسخونة اقدم من الميلية حتى ان لم تكتسب سخونة من خارج يميل الى فوق
او يكون احديهما عن الطبيعة نفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة الصادرة عن طبيعة
النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنهما مع عروض مفارقة المكان الطبيعي فاما ان يكونا معا او لا بد
الا الصورة الواحدة فلا لانه لو كان الصورة الواحدة انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد
انما يصدر عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة النار والارض فانه اشتراكهما
في فاقي هو توجههما من حيز الى البعد عن الفلك وتباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا
فالقوة ايضا واحدة بالجنس لا بالنوع والاجسام غايته واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا
بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوعه ذلك الفعل يشاركه
في القوة الجنسية وبما انفرد فيها خصوصية الفعل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خصص فعل القوة فلم يكن

١٥٧

الشركة في فصل نوعي وفرضناها في نوعي وان لم يخصص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك
لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون عن
مبدأ خارج كالقسرية او عن مبدأ دخيل على قوى طبيعية محركة سابقة عليها كالحركات الحيوانية وكذلك الحركات
الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن
قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك القوى فاما ان تمانع تلك فلا حركة او يغلب احدها فالتحرك
انما يصدر عن تلك الواحدة لا عن قوة المركب مع ذلك فانها تكون مشوبة بالبطء لمقاومة القوى الاخر والمشوبة
بالبطء غير صرفة ولا بسيطة مطلقا او يتناوب فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط واما عن قوة
غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات قوى البسائط فيكون هذه
القوة دخيلة قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك
او عدم جوازه ولعل الشيخ انه وان جاز ان يحدث بعد المزاج قوى هي صور لا اعراض وجاز ايضا ان يكون الامتزاج
معد القوة تقتضي بالعرض وعلى نحو اقتضاءات القوى المتفننة تباينا مقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية
او النباتية التي بها تحرك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن العقل يقتضي عن ان يكون الامتزاج معد القوة
تقتضي بالذات مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة اذ المسافات
البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا يكون الحركة عليها طبيعية للبسيط لانها محيطة كانت
او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهيا بالفعل ويكون تلك النهاية مقصد المتحرك ثم تعين
السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية
وايضا لم يكن المنحني البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها
وان الحركات المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا ويكون
لها جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع ويكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة
فاذا المستقيمة الطبيعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يجب ان يخالف الذي
فيه ميل مستقيم خلافا طبيعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة تكون على جهات مختلفة
وكذا المستقيمة فلاح ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا اثبت في المتحرك
على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف بينها نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة

الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعبؤا بها وحدتها بالنوع والمتحرك على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى
انه يدور حول الوسط سواء كان الوسط مركزاً له كما يجب في ذلك في المحدد بجهات الحركات المستقيمة اولا وح يكون
كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه ولا يكون القرب ولا البعد مقصوداً بالذات بل المقصود هو حفظ
المدار وذلك يلزم منه وكيف يكون مقصوداً ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم
ولو كان القرب مقصوداً لم يتجاوز عنه الى البعد ولتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيم وكذلك البعد
والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالماء فهما مختلفان
وبهذا ايضاً اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهي اليه الحركات
المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون طافياً على كل الاجسام المستقيمة الحركات
كما هو حال النار ويسمى خفيفاً مطلقاً ومنه ما يقف دون ذلك كما يجري في الهواء ويسمى خفيفاً مضافاً
فان خفته بالاضافة الى ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لوقوفه دون غايتها ولبطوءه في الحركة
الى فوق بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعوق
فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسباً تحت الاجسام كما يجري في الارض ويسمى ثقيلاً مطلقاً ومنه
ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك وهذا حال الماء ويسمى ثقيلاً مضافاً فان
ثقله بالاضافة الى ما سوى الارض واما بالقياس اليها فخفيف ولفظة الخفة والثقل ان عنى بهما ان يكون
الجسم من شانه اذا كان في غير الحيز الطبيعي يتحرك لميل طبيعي الى احدى الجهتين كانت الاجسام المستقيمة الحركة
دائماً اما ثقيلة او خفيفة وان عنى بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية
خفيفة ولا ثقيلة فهناك ثلثة اجناس متحرك على الوسط ليس بخفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف
ومتحرك الى الوسط ثقيل قلت **فصل** الحركة المستديرة اذ هي اتم الحركتين للبسائط فينبغي ان تكون اقدم
الجنسين من البسيط اعني جنس ما يتحدد بالكلية الجنس الآخر وجهات حركاته به على انك قد علمت انه يجب ان يكون
المحدد متحركاً بالاستدارة وكما ان المحدد يجب ان يكون كرياً محيطاً بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة
المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفاً
ولا ثقيلاً ولا حاراً ولا بارداً ولا رطباً ولا يابساً فكل ما يتحرك بالطبع على الاستدارة اذ ثبت فيه كثرة او
لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضاً فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام وكما ان حركة المحدد

١٦٥

سرمدية فحركات الباقية كذلك لبعدها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية من قوة غير جسمانية والمتعلقة
بجسم وهي قوة سابقة وكل ما قيل قبل تصحيح الحكمة في تحرك السماء مما يحتاج كشف هذه الاصول فنحن سنطلعناه
في غنى عن تجشم ابطاله والسماء جاءتها غير مشرقة وتتضمن اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة
والاستر تابها الاجرام وبالحري ان تكون خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة
البخار او تخيل من اختلاط الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيف والظاهرة اللون مع
الضوء الواقع عليها زرقة والقمر استنارته من الشمس بالحدس ثم التأمل الرصدي ولهذا ما يظهر عند الكسوف
واذا استضاء جانب منه نفذ اثره من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس عند
الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب من ذواتها والاثبت انها
كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام صغيرة المقدار كثيرة العدد متكثرة في ثخنه
واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فالمحو بها عنا فنرى جملتها من غير تمييز بين آحادها كالمجرة فان المجرة اجرام
مشرقة بذواتها في شف محض وهذه كانها غير قابلة للاستنارة في مستنير من الشمس **قول** قد علمت ان الحركة
الطبيعية البسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بطبايعه البسيطة يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم
ما بين الحركتين هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين للاقدم من جنسي البسيط اعني ما تحدد به الامكنة
وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان يكون الحركة مستديرة لجنس المحدد وعلى انك قد علمت ان المحدد لجهات
الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه
مبدأ ميل مستدير بل يتحرك بالفعل على الاستدارة ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام
المتحركة على الاستقامة وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل
والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا
ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة في المادة والا كانت مادته في ذاتها قابلة لتغير
صورته فيكون صورته انما ترجحت لمادته لاستعداد اكتسبته من لبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه
هف واذ كل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذ اثبت فبكثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة
المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع الخرق والالتيام
وساير ما يتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون امكنتها متعالية عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة

١٦١

في جلبة المحدد وأما النار فتحركهما على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر أيضا وكأنك قد تنبهت لكون
المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو المحدد فلعلك تحكم أيضا بأن ساير الأجرام المضاهية له في الحركة
المستديرة الطباعية إذ هي برية من التركيب من الطبايع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست
عرضية للتناوب بسواء الأوضاع من الأحوال ينبغي أن يكون حركاتها أيضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت أنها
لابد وأن تكون إرادية لا بقصد انزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا تعلقه بجسم ذي قوة سابقة فما كانت تحتمله قبل
نضج الحكمة أقوام من تخوان السبب في حركة السماء تركبها من أجزاء ما صعدة وأرضية هابطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة
أو أنها تلزمها الاستدارة لأنها تتجاذب فيها إلا التسكن والاتصال كريتها لا تمكن النارية التي فيها إلى الصعود على
الاستقامة ولا الأرضية إلى الهبوط كذلك أو أن المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية أو غير مزاجية لكنها أفضت
بعد المزاج أو هو نفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك أوهام قد بان فسادها فإن هؤلاء الأقوام
جعلوا المحدد وما يجانسه مركبا من أجسام تجب أن تتحدد بها أمكنتها وجهات حركاتها وجعلوها في غير حيزه
الطبيعي لكونه في حيز خارج عن أحياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والأرضية أما لحركة السبيكة
أو لاتصال الكرة لم يعلموا أن الصاعدة والهابطة إذا تزاحمتا تمانعتا أو تغلب واحدة لكن تكون مشوبة
بالبطاء ولا يمتزج منهما دورية وأما السبيكة فيستحيل الحال فيها ولو كان حركة السماء تحركها لكانت بين العلو والسفل
لا حول الوسط ثم إن بهرب عن الوسط أو تطلبه بحيث تتحرك حوله بحيث يكون النسبة إلى الوسط المهروب عنه
أو المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم إلى أي حد وغاية تتردد النارية صعودا ولم تتجه فوقانية والذين
جعلوا المحرك قوة مزاجية أو غير مزاجية فائضة بعد المزاج لم يعلموا أن المزاجية إنما توجب الحركة إلى مكان تقتضيه
المركب بحسب التركيب وأن المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها
على خلاف مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم إن الحس يدل على أن السماء تتضمن أجراما مخالفة لها في الرقة
لأن عامة جرمها الأثيري نيرة ويرى هناك أجرام نيرة دائرة حول الأرض غير محيطة بها ولا يكون أن ينبهت
عليه في أمكنة العناصر بل تكون كأنها أجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة جرمها مشف لأن الأجرام
النيرة تكسف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض ويكون بينها وبينها الأسماء العالية منها جرم السماء فلولا
شفيفه لستر تلك الأجرام وأما الزرقة التي تظن أنها لون السماء فإنما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك بعضهم بأن
الأجزاء اللطيفة من البخار تكون أكثر صعودا من الكثيفة فالأجزاء العالية من كرة البخار تكون أقل قبولا للضوء

من السافلة فتكون تلك كالظلمة بالنسبة الى هذه فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا رأى شيئا مظلما
من خلف مضيء يرى لونا متوسطا من الظلام والضياء وهو الزرقة وبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب
وما وراءه غير قابل للاستنارة فكانه مظلم فيتخيل من امتزاج استضاءة كرة البخار مع ظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون
اللاجوردي وهو الذي اراده وان لا يكون شفافا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء
المحض بل يكون كشفيف الماء فان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر
نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه يتخيل هناك زرقة لانه لو
لم ير الوانا مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه يتخيل ظلمة واذ هناك ضوء ما من
الاجرام النيرة يتخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن ههنا تتخيل الزرقة في الماء
الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة ايا فظاهرة اللون وان كان غير غليظ الثخن بعيد القعر فاذا اغترف
ذلك الماء بغرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن فتبين بالبديهة من تحت ثم في اراءة هذا اللون عنا بين الهوا
سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك في ان القمر منها له لون يظهر عند
ما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم التامل الرصدي يحققه وذلك اللون هو
المشبعة وجه هو القمر كما ذكره الشيخ يشبه ان يكون بحيث اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاءته صار غير
سطحه استضاءة ما غير بالغة ولذلك يرى جرمه الذي لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى لا استضاءة منه
عند الانكساف واما ساير الكواكب فربما يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس مثل القمر والاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان
لم تكن ملونة فلم تقبل من الشمس ضوءا قائما بل يجوز ان يؤدي الضوء من حيث ينعكس وان كانت ملونة فاما الضوء
على الوجه الذي يلي الشمس ولم ينفذ نفاذا اعلى السواد فتبدل بتبدل اشكال الهلال منها سيما في السفليين اعني الزهرة و
عطارد كما تبدلت في القمر وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لونا يخالفه
الضوء فيوجد المشرق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا في
جرم له لون فان النار انما تشرق دخانه وهي في جوهره ذو لون ما وتختلف الضوء المرئي من الالتهاب باختلاف اللون الذي
يخالطه النور الناري وحيد بيان ان نتكلم الآن في محو القمر فنقول ان ما عسى ان يظن في ذلك هو انه اما ان يكون
من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته او عارض من خارج ويدخل في هذه الاقسام ما اذا كان السبب
كون بعض القمر مستنيرا كالكواكب لا يستنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل ولا

١٦٣

ولا اسشفافه بل شيئا غير صقيل او صقيلا بكيفية اخرى مانعة عن النور اياه مثل القطرة او الانسحاق يحجز
له من مصاكة البخار مثلا ويمكن ان يمزج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من ادرك زمانه من مشائخ في الفلسفة العامية
التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكانه يعني ابا الفرج ابن الطيب من ان هذا السواد بادٍ من السواد الذي
يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس واما ان لا يكون عن امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع
فيه الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقة وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا وعدم انطباع الشبح في هذه
المواضع ليس لعدم استعدادها لانطباع الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبحها كالاجسام
في مواضع منه دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط او كرة البخار المتصاعد منها الى القمر انعكاسا
بينا والانعكاس من سطح الربع المعمور كذلك ضعيفة فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة المستقيمة
الواصلة اليه من الشمس المنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة بالاشعة المستقيمة
فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام العنصرية او من الاجرام الاثيرية
ايستر بعض المواضع من القمر عن الشعاع فيرى مظلمة فهذه ستة اقسام ... فاما الاقسام المنشعبة
من كون ذلك عن امر في ذاته فيبطلها ان الاجرام السماوية بسيطة لا تركيب فيها عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط
الطباع وانما ... الذي يمكن ان يكون له في جوهره كما ذكره الشيخ وفيه ما سيكشف عليه ... من
انسحاق القمر من النار مع انهما غير متماسين ... ولو انمحق القمر عن النار لازداد ذلك حينا فحينا
فاتفق في ذلك الارصاد المتقدمة مع المتأخرة فاما ما وجدناه في هذه الاقسام من حديث تادى ... الحرارة
من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة انما يثبت من جانب الجسم الاسود الى جانب آخر وثانيا انه يرى
ذلك عند الاستهلال والظلمة في الجانب ثم اذا اخذ ... فان تلك الظلمة من صورة واحدة فيكون محفوظة و
يكون خطوطه شكل المحو وكل الصور على نسبة محفوظة الى التدوير وثالثا انه لو كان كذلك لكان ذلك الخيال مما
لا ينقطع ويتفرق في صفحة القمر بل يكون نهايته لها عند الكره ثم لا يزال يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ
فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد
الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه واما القسم الثاني اعني ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان
الاشباح لا تبقى محفوظة على هيئاتها مع حركة المرآة طولا او عرضا واختلاف مقامات الناظرين على ان المرآة
التي ينعكس عنها الضوء الى البصر لا تؤدي الخيال بل تؤدي الخيال المنعكس عنه الضوء الى البصر ولا تجمع خيالات

في مرآة كما ذكره الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتفلسفين في نظام العلماء الى هذا القسم قائلا ان وجه القمر صقيل كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه اي في صفحته رأى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر المحيط معا وهما مختلفان وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء بعضه بحار وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار جزائر وجزائر وفي القفار جبال ورمال واودية وشعاب وعلى العمارات مروج مختلفة الالوان والاعظام والا فهذه الاشياء يرى الناظر اشباحها في صفحة القمر الشبيه بالمرآة ولا يميز بينها لبعد المسافة ولا يحس منها الا شبحا لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل انما اشنع ظن انه ابدع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فحاول فيه بعض اعلام المتأخرين واقول نبا بالنور المنعكس من سطح البحر اذ كرة البخار يحسب اشراقا بينا في صفحة القمر حتى انها لا ينعكس اليه ذلك النور بحيث يستضيء الارض من ذلك الاشراق استضاءة ربما يكون خلفا من ضوء النهار ولا يكون سطح البحر في ذاته ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون بسبب حائل بين الشمس وبين مواضع المحو من القمر فان كان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية كالابخرة الغليظة فهو ان كان بحيث كما يحول بين النيرين يحول ايضا بين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم الآتي او لم يكن كذلك فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام السماوية فان كان بحيث يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الآتي يكون الكلام فيه ياتي وان لم يكن يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة نيرة مرتكزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث تكون متوسطة دائما بين النيرين مانعة من وقوع اشعة الشمس على مواضع المحو من القمر كما استقربه بعض الاذكياء من المتأخرين فاقول تلك الاجرام وان كان كل منها صغيرا لكن يجب ان يكون للمجموع مقدار كثير وكما انها حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها اذ ليست بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس ولذلك لا تلقي على القمر نورا يساوي او يقرب مما يلقيه الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليها عند الطلوع والغروب واما القسم الخامس اعني ان يكون ذلك لساتر فان كان ذلك الساتر من الاجرام العنصرية بحيث فلك القمر كالادخنة والابخرة كفى في ابطاله ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن قريبا جدا من القمر في طبيعته ان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر بعد معتد به او كان بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز بطل ذلك لانه يجب ح اختلاف المنظر وان يكون الساتر يستر تارة دون الاخرى وان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر

من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين وان كان قريب المكان جدا من القمر وفي طبيعته ان يحيط
بجرمها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجزاؤها كثيرة بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على
نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون اضعف اشراقا من القمر فترى بالقياس اليه
في حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حكم به الشيخ ولا يرد عليه ما يقال من انه لو كان كذلك لرويت تلك
الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها ليست بحيث يمتاز لونها في الابصار عن بعد عن لون القمر
المنخسف اما الاشكال في تخييل كون تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها للقمر عنا دائما على نهج واحد
وما ذكر في التذكرة من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالتساوي في تدوير القمر وعليه ان التدوير يتحرك على
نفسه فيكون المرئي من تلك الاجرام والواقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في كل
زمان شيئا آخر والذي اراه انا وارجو ان اكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام صغيرة غير متميزة
باحادها مرتبة على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة للاستنارة المشرقة مركوزة في ثخن القمر نفسه وكما لا يقدح
فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر في بساطة القمر فان المحذور هو تركب الاجرام
السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلها او بعضها في مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة
للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على عدة اجرام اخر كانها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على
كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من
افلاك وكوكب وكاشتمال الحوامل على التداوير والتداوير على الكواكب وحال هذه الاجرام التي في القمر في عدم امتيازها
بعضها عن البعض في الحس كحال كواكب المجرة الا ان كواكب المجرة مضيئة بالذات في فلك مشف وهذه الاجرام
غير قابلة للاستنارة المشرقة في كوكب قابل لها من الشمس فكما ان كواكب المجرة يجب ان تكون مغمورة في ثخن
الفلك بحيث ان كان سطح كل او بعض منها مماسا لمحدب الفلك او مقعره فانما يماسه على نقطة ويكون ما
للفرج بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال هو جرم الفلك بحيث يكون كل من سطحي الفلك سطحا بسيطا من
جرم واحد لا من اجرام كذلك الحال في هذه الاجرام والسطح الذي للقمر لا الظل انما كان سطح القمر بسيطا من جرم
بسيط واحد هو لون قابل للاستنارة فلا يكون باقي ثخنه من الاجرام مرئيا ولا قادحا في استنارته على السواء وذلك
لان القمر وان لم يكن شفافا مصمتا فلا يخلو عن شفيف ما فكما انه اذا استضاء جانب منه نفذ النور الى الجانب الآخر
نفوذا ما كما سمعت من الشيخ كذلك يؤدي باقي ثخنه من الاجرام التي هي اكثف من سائر جرمه والبعد عن الشفيف

بالقياس اليه كما ان الكهربا وان كان بلوغه غير شفاف يرى ما في تحته من نملة سوداء مانت فيه وتحوها فلا يرى في المواضع التي تؤدي تلك الاجرام ما يرى في ساير المواضع من البرق والاشراق وبهذا لا يقدح قدحا كثيرا في انحفاظ شكل المحو في الرؤية دائما على حالة واحدة كون المرئي من سطح القمر في كل زمان شيئا آخر كما لا يخفى على من له تخيل صحيح على ان القمر ايضا متحرك على نفسه فيمكن ان يكون حركته مساوية لحركة التدوير في القدر مقابلة لها في الجهة فيكون المرئي من القمر دائما شيئا واحدا قلت واذ السماء متحركة بالاستدارة ولا تقبل الخرق فما يظن من ان الكوكب يتحرك فيها ساكنة كانت هي او متحركة باطل بل ان الكواكب انما تتحرك بالذات على انفسها وحركتها حول الوسط عرضية وارى ان للكواكب نسبة للافلاك اخرى لان الكوكب من الفلك بمنزلة القلب او الدماغ من الحيوان وانه كذلك فيما يكون عدة افلاك لكوكب بخلاف ما اذا كان كواكب في فلك كما هو الحق في بادي النظر اشتراك الاجرام النيرة في حركة سريعة شرقية اولى بان يكون هي القائمة بالمحدد المحافظة للزمان وبعد ذلك وجد السيارات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة وكلها على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبها فاثبتوا التسعة افلاك اكتفاء بما لا بد منه وان جاز ان تعدد كرات الثوابت ثم اذا وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء في النيرين وبعد ذلك بالاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف لا انعطاف اثبتوا الكل عدة افلاك يتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما يتكفل به ما في المجسطي فان اوّل التشابه حركات مراكز التداوير حول مراكز حواملها في المتحيرة بل حول مركز المعدل للمسير في القمر حول مركز العالم يفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطلميوس وايقن بان الاجرام العالية في جميع ما هي عليه من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بنظام الكل فيها فتبارك الله احسن الخالقين اقول كانك قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد يظن من ان الحركة انما هي للكوكب خارقة للسماء مستدرجة او غير مستدرجة كالسابح في الماء الراكد وان السماء وان كانت متحركة لكن الكواكب يتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح في الماء الى خلاف جهة جريه واما ما ظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقتين في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب مكانها من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء موافقا له في سمت حركته ومقدارها فيبطل ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبيعي كانت مستقيمة اللهم الا بالقسر وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدأ

١٦٦

مبدأ ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان كانت الى وضع فيجب ان تكون على نفس الحركات بها دوائر حول
مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة حول الوسط بالعرض بتبعية حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها
على مراكز انفسها لما عرفت من وجوب مبدأ ميل طباعي في كل جسم فانه ليس مستقيما يكون مستديرا وضعيا وأرى
ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك والكواكب نفسا كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة لها هي المحركة اياه
وان ما يرى من ان الكواكب هو المبدأ الفيضان قوة التحريك كالقلب او الدماغ في الحيوان او ان ما يكون هناك
كوكب واحد ينتظم حركته بعدة افلاك كل من الكواكب السيارة فانما ينبعث قوى حركات تلك الافلاك بحمل كوكب
وما يكون هناك فلك واحد فيه عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك فتحير وتخمين ولعل قوله عز وجل وكل
في فلك يسبحون انما يشير الى ان الشمس والقمر بل وما في حكمهما من السيارات ايضا يتحرك في افلاكها الممثلة بغير
حركات تلك الافلاك بل بحركة خارج المركز والحوامل والتداوير ايضا انها بل جميع الكواكب تسير بسير افلاكها
كالسابح في جهة جري الماء لا بتبعية السباحة مسافة لو مشى بقدرها يبعد ايضا الى منها في اجواف افلاكها كالحيتان
في المياه وادى الى ان لها نفوسا متعلقة بها من دون افلاك ثم اعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما
السماء بالثابتة نجدها في بادي الرأي متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة تتم الدورة في قريب من
يوم بليلة ثم نجد السيارات تقابل من التحريك تتخلف عن هذه الحركة بأقدار تتخالف فيما بينها فيكون لكل منها
فلك غير الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان يكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب حين تحيران تحرك بالحركة
الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما تتخلف عنها كما توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المتأخرين
الى الحكمة في الاسلام او ان يكون متحركة من المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس
من التخالف هو فضل الاعلى على هذه الحركات والاول باطل والا لانحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا لكن
ولم يختلف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني ويكون هذه الحركات على مناطق وقطبين
غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف في مدة طويلة قدرا يسيرا جدا عما
يقتضيه الحركة الاولى ولا يحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها
ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق بمثل ما مر في السيارات فثبت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة
الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل وبالحري ان يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا بحركته لتعين
حد الازمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع

وتوسلوا الى معرفة نضدها وترتيبها بالمحاذاة كسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده بقلة او كثرة
في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه والاكتفاء بفلك واحد للثوابت انما هو قناعة منهم على ما لا بد منه في انتظام الامر
والتجاوز عن اثبات الفضل لا جزم بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك اما بازاء كل كوكب فلك
او دون ذلك فيهم لما لاحظوا حال السيارات فوجدوا في حركة كل منها اختلافا بالسرعة تارة والبطوء
اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول تدفع ان
تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد والانتقاص في السرعة والبطوء كما يكون في الحركات
الطبيعية والقسرية على ما علمت ولا وقوف كما يكون في الطبيعية لبلوغ المكان الطبيعي وفي القسرية و في
القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك والانعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان
تلك الاجرام متعالية عن ان يتطرق اليها تفاوت احوال الا ما يقتضيه سائر حركاتها الدورية المستمرة على
نهج واحد لا جرم اثبتوا لكل افلاكا على مراكز مخصوصة يتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة
بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة عدة متعلقة بكوكب كوكب ما ينتظم حالات
ذلك الكوكب ويلزمه بالعرض اختلاف فانها على ما يتكفل بتفصيله صناعة المجسطي الآن القدر الذي اثبته
بطليموس من الافلاك ان استتب به امر الاختلاف في الاسراع والابطاء الذي بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة
المركز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء فالاقامة والرجعة والاستقامة الذي بسبب التدوير لكن لا ينحل به انه كيف
يشابه حركات مراكز التداوير للمتحيرة حول مركز الفلك المتوهم المسمى بالمعدل للمسير وللقمر حول مركز الفلك الكل
المنطبق على مركز العالم وهم يتشابه حول مراكزها انها كما هو الظاهر من الاصول فقد زاد المتاخرون لذلك
افلاكا واختلفوا في تصويرها من اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة ومما يجب ان تستيقنه ان
وجود الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب والتشفيف
والاشراق والموافقة في المركز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات و
بطوءها فهو على ما ينبغي في نظام الكل وفضل ما يمكن بالقياس اليه الا ان القوى البشرية تقصر عن ادراك الحكم
والمصالح المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعدها عسى ان يكون كالانموذج انشاء الله تعالى قلت واذ كرة
السماء وضعية فلا بد وان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها بعينه بعض على
بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر واذ ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء فانما يتاتى ذلك بالنسبة الى ما في حشوه لكن يتبدل

التبدل الا بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بكونه متحركا من المنسوب من كونه متحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن
فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلفة فاذا كان فيه ما يقبل الاستحالة يجب ان يكون
ما يجاور السماء متحركا بالعرض تابعا لها فيستعد لكمال الحركة وهو النار ولو كان هناك فيه الاستحالة اليها وما فوق
انه كان هناك فيه ايضا يجب ان لا يكون غير السبق الحركة المخيلة اليها وما هو البعيد جدا فيستعد لكمال السكون
وهو الارض وينبغي ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الوصف المحكم
وعليه الوجود ولا يكون لهذه الكرة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدب الماء
المماس للهواء يكون مستديرا بالفعل البتة ومحل مقعره يكون مضرسا لما يستحيل اليها من الادخنة الواصلة الى
اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لا تزال الاسباب المضرسة متأدية عليها مع ان الارض لميلها الطبيعي تعود
الى الاستدارة اذا اخرجت عنها بيد ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة الحسية كيف ونسبة اعظم الجبال الى كرة
الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا وما يشهد بالاستدارة الحسية للمقبلين ظهور قلل
الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها ولعل اتقان الاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتوجيه ما يقولون
المخالفين في وحدة الارض او استدارتها او سكونها او في كون سكونها طبيعيا او في كون الحركة ايضا
الاجزاء الحارين والهابطة الاجزاء الباردين وما للحيز الطبيعي اقول المتحرك لا بد له وان يتبدل حال
من المقولة التي يتحرك هو فيها او فوقها بان اما المحدد وما يجانسه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع
ولا يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام والحركة
على جزء مع سكون الجزء الآخر او مع حركة مخالفة له بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند
امر آخر من خارج او داخل لكن ليس خارج المحدد ملاء ولا خلاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه
فتعين ان يكون عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون متحركا
للمنسوب من ان يكون متحركا للمنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون دور الاجرام
السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلفة من جهة القرب من اجرام السماء المتحركة بالحركة
السريعة والبعد منها فاذا كان في الحشو اجسام تقبل الاستحالة الى جسم آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما
لا يكون التحريك مميلا له الى جسم آخر بل معينا في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى
النار اذا اوسنا عليها السخونة والحكاك او تخضخض تخضخضه فكيف اذا اعرض لها ما هو اشد مما افترضه عليه من فوق ذلك

١٦٩

ومن ظن انه كان المجاور للافلاك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يدر بانه اى وقت فرض انه كان هناك
غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه يجب ان يحيله الحركة فى اقل منه الى النار فكل وقت فرض المجاور فيه
كان غير النار يلزم ان لا يكون المجاور فيه غيرها هف فالحرى ان يكون هذا الجسم المجاور للافلاك المتحرك
بمشايعتها حارا بالطباع مستحفظا لكمالها بدوام الحركة والجسم الذي يكون ابعد من الافلاك عديم الحركة فالقريب
منها غاية فى طباعه للحجم مستحفظا لكماله بالسكون ويكون بين هذين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما
قريبا فى الطبع لما يجاوره كان يكون النار محلوة الى التحت بالهواء والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو
الرصين المحكم وعليه الجمهور ثم لا يجوز ان يكون شيء من هذه مكان آخر اللهم الا ان يكون بعض من
ذلك فى غير حيزه الطبيعي وينقل اليه ثم لا يدوم هناك وهذه الاجرام البسيطة شكلها الطبيعي على ما عرفت كري
وكيف لا يكون وكل منها يتحرك الى الفلك او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم النار المماسة بمحدبها مقعر الفلك
يجب ان يكون صحيح الاستدارة اذ لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان
يكون المالئ للفرج جسما فلكيا لما عرفت من تباين الجنسين فى الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح
ان يكون هناك جسم عنصري سوى النار اذ انتقل هناك من موضع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون
صحيح الاستدارة لا لانه يتخلل النار ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فتدافع
الاجزاء النارية وتتخلل بينها بل لانها اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت واستحالت نارا فيكون فى مقعر النار
زوائد وتضاريس حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس وان لم يبق شيء منها بعينه
مدة يعتد بها ولم يجب ايضا ان تبقى فى موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لوصول المدد الا ان الطبقة العليا
من الهواء لا تخلو فى الجملة عن وصول الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون فى مقعر النار زوائد
داخلة فى محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لانطباقه على محدب الماء والقدر
المكشوف من الارض وهو ليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها ليست مع قبول الكون والفساد
والخرق والالتيام يكون اذا انثلم منها شيء اما بالفساد او بالخرق فانتقل منه الى موضع آخر واذا انضاف
اليها شيء اما بالتكون هناك او بالنقل اليه من موضع آخر بقي على غير الشكل الطبيعي لا يعاد الى الطبيعي واما الماء
فهو وان كان سيالا بالطبع لكن [illegible] على حاله الا ان هذه التضاريس لا تخرجها عن
الكرية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع

فوراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بجبال تضاريسها لها بالقياس اليها وممّا يدلّ على كرويّة الماء انّه لو كان

مستوي السطح لكان الجزء الاوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الواقعين في الطرفين فكان يجب ان يميل

الجزءان الطرفان الى الاوسط ليكون النسبة الى المركز متشابهة وممّا يدلّ على كرويتهما انّه لولا ذلك لكانت الجبال

والسفن اذا ظهرت من بعيد يظهر جملتها لكن يُرى اصغر ولم يكن يظهر منها اولاً جزء دون جزء وليس الامر كذلك

بل انّما يظهر اولاً قللها بالجبل فيعرف السكان من السفينة شمّ وكذا ذلك يدل عليها تقدّم طلوع الكواكب وغروبها

للمشرقيين على طلوعها وغروبها للمغربيين زيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ايضا و

الحوادث الفلكية ممّا يكون في آن كاوساط الخسوفات فانّها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان للمغربيين

بعد ساعتين تقريبا من اول الليل كانت للمشرقيين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان متحدي العرض وبينهما

الف ميل مع ازديادها ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين

في الجنوب وتركّب الاختلافين للسائرين على سمت بين السمتين وما ورد في التنزيل من جعل الارض فراشا

لا يستدعي كونها مسطحة لان كرويتها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا ينافي الافتراش عليها ومن ظنّ انّها مسطحة

لكون الفصل المشترك بين الافق وسطحها مستقيما في الرؤية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة

ونظر اليها لا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها سوى القطع مستقيما وقد يظن انّها مع كونها مسطحة طبقات

بين كل طبقتين منها جوّ وفي كل عمارات لما ورد من جميع الارض وتسبيعها ولعل ذلك انّما هو باعتبار آفاقها

واقاليمها وكان جيلا يزعم ان الارض مسطحة يحيطها بحر يحيطه ارض وهكذا الى ان يتم عدد السبع للارضين والبحا

ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب والقصيا وهي ثمّ منها من سائر الفلزات وكان هذا

خطابيات رمز بها نحو من صلاح المخاطبين من الجمهور والذين قالوا بجعلين خير هو النور وشرّ هو الظلمة لما فرطوا في

تمجيد النار وتقديسها بالنور وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني في الخير ولما فرطوا في شان

الارض والغوا في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف وقالوا ان في العالم جسمين كثيرة

وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما وكيف يسلم للنار كل خير بادعاء مع انّها مفرطة الكيفية

مفسدة واسرع من الارض حركة في الحيز الغريب واقبل للعدم والتفرق فيه وللارض كل شرّ مع انّها غير مفرطة

الكيفية غير مفسدة وابطأ من النار في الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثمّ حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف

حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني وتتمة ما اجاب به المعلم الاول بعد تسليم شرف النار رقتها

١٧١

١٧٢

التوسط عن قولهم يكون الشمس في الوسط دون الارض مردان الشرف لا يقتضي التوسط في الترتيب اذ
في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض في آخره فلم لا يجوز ان يكون موافقتها للبطليموس ويعطي مرادكم فيما يجري
ان الطبيب بقوسكم والقائلون بتحرك الارض ذهبت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها ابدا تهبط
وقيل انها دائمة الصعود وفيما بيناه من امتناع لا تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين وتجدد الاحياز ايضا يبطله
ان قالوا بحركة الارض بدون الفلك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما رأوا الاجزاء المنفصلة من الارض
تهبط بالطبع ولم يتفطنوا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركات الطبيعية تشتد وتسرع
على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بكليتها اسرع من المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا القيت
من علو اقول يبطل الصعود خاصة انه يجب ان تتحرك المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ولهم ان يلتزموا
ذلك ويقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشأ من لحوق الارض بسرعة حركتها الفوقانية اياها واذا قلنا انه يبطل
بان لحوق الارض المدرة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع
من الكبيرة وليس كذلك وذهبت طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهمهم استحالة تحرك
الكواكب بحركتين مختلفتين في زمان واحد وان كانت احديهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي
للسيارات الى الارض فاسندوا اليها الحركة السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا كل ساعة
من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها ويختفي من جانب المغرب بحدبتها ما كان ظاهرا وكذا
قيل وعلى هذا فما في الشفاء من نسبة القول بسكون الفلك الكبير الى الهاوية سكان فلك الثوابت [illegible]
[illegible] الاطلس ولا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول
ان الارض اذ نرى في اجزائها الموافقة لها في الطبع ميلا مستقيما طبعيا ففيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون
فيها مبدأ ميل مستدير وقد يبطل بان الحجر الذي يخلى من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي
عنه على ما يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او نزل اليها لا على عمود وبان السهم المرمي الى المشرق
يجب ان يرى اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين بانه يجوز ان يكون المتصل بالارض من
الهواء يشايعها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشايعة للحجر الكبير يكون اقل
من تحريكه للصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير ويعترض عليه بان الكبير انما يكون اقل من
التحريك في الحركة القسرية دون العرضية والمصرحون بسكون الارض منهم من لم يستند الى ما هو الحق في

في سبب ذلك من كونها في موضعها الطبيعي وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها الطبيعية
ومن ان اجزاء الارض انما تميل بالطبع الى الوسط فلما تشابهت الميل اليه من الجوانب يجب ان يقف وان تطبق
مركزها عليه فهؤلاء اذا رأوا اجزاءها المنفصلة الموافقة لها تتحرك بالطبع ولم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها
الحيز الطبيعي وان جهة تحركها هي الوسط تحيروا في تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة شغل الارض جميع
المسافة التي يتصور ان تتحرك فيها الى الاسفل لكونها غير متناهية في تلك الجهة ولم يدروا ان الاسفل هو الوسط
وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها ففرقة من هذه الطائفة اذا رأوا احاطة الماء بها جعلوها محمولة على الماء وان من
شأن الارض ان ترسب في الماء لا ان تطفو عليه عندهم طافية على الماء لجهلهم بحقيقة السفل تشبثوا في وجه الطفو
فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها منبسطة طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على
الماء واذا اجتمع رسب فمن هؤلاء من جعل سطحها المنبسطة الى الماء وحدبتها الينا كأنه ظن ذلك اوفق للطفو
او تفطن للاستدارة المكشوفة منها ومنهم من عكس كأنه قاس الارض بالسفن فحدبتها تكون الى الماء وظن المكشوف
من الارض مسطحا لما من استقامة الفصل المشترك بين الافق وبين الشمس وفرقة اخرى اعترفوا بكونها كرية
ساكنة في الوسط لكن لا لاقتضاء طباعها الوسط فمن قائل ان ذلك لجذب الفلك اياها من الجهات على السوية
كما حكي انه كان بيت مغناطيسي الحيطان والسقف فقام في وسطه حديدة لانجذابه الى الجهات بالسوية
ومنهم من زعم انه لتساوي الجهات في استحقاق ان تميل الارض اليها الا في جذبها الارض ومنهم من زعم انه لاندفاع لتحرك
السماوية بها كما يعرض لحقة تراب تجعل في قنينة فيدار القنينة على قطبين ادارة سريعة فيثبت التراب في الوسط
لاندفاع الدفع من الجوانب بالسوية وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة في غير موضعها
الطبيعي فيكون لها موضع طبيعي فلو حصل في ذلك الموضع فاما ان يهبط عنه فلا يكون الموضع طبيعيا
او يسكن فيه بطباعها من غير حاجة الى علة خارجية فلم لا يكون ذلك هو الموضع الذي هي الآن فيه تتحرك
اليه اجزاؤها فلا يستبعد سكونها فيه ولا يحتاج له علة مما تخيلوه ثم من جعلها غير متناهية يكفي في ابطال قوله
وجوب تناهي الاجسام واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام معه منتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه
فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال او ينتهي ويعود الكلام
فيه وان جعله ساكنا بطباعه فما المانع من مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان
ملاءها من الخلاء فقد احالوا وان ملاءها من الهواء فلا يكون جوفها مكانا طبيعيا للهواء فانما الحيز للهواء

الی هناک ینبغی ان ینفصل بالزلزال او یخسف واما علونها بالطبقة فقد اخرجها عن الاستدارة الطبیعیة والذین جعلوا المکشوف منها مستویا من هولاء یکذبهم ما عرفت من الشواهد الآبیة علی الاستدارة واما حدیث الفصل المشترک بین الافق والشمس فقد سهل الجواب عنه ثم انک قد تیقنت ان حرکة اجزاء العناصر الصاعدة للخفیفین والهابطة للثقیلین طبیعیة وهم للاحیاز الطبیعیة وقد نازع فی ذلک ایضا اقوام فظن ان الاجسام کلها ثقال لکن الاثقل یسبق فیضغط ما دونه فی الثقل فیحرکه بالقسر الی فوق وظن ان الخلاء یجذب الاثقل ثم وثم فقربت الاجسام فتوسطها الاثقل فیحیط به ما یتلوه فی الثقل وهکذا فیکون الصاعدة للنار والهواء بالضغط الکلی بالتقسیر وظن ان الثقل هو تخلخل التخلخل الخلاء او انه الهیولی او انه الاشکال المتحددة الصنوبریة وان السبب هو الاندماج او انه الصلابة او انه انفراج الزوایا واستعراض السطوح وکل فاسد فان الحرکة بالقسر یکون الصغیر اقبل لها من الکبیر فیکون النار الصغیرة اسرع من الکبیرة والخلاء مع بطلانه فی نفسه کیف یکون جاذبا وکیف یکون موضع منه اولی بالقیاس الی طباعه بان یجذب الیه الارض ویدفع النار من موضع آخر وکیف یکون سببا فلان التخلخل الخلاء بل غایة الامران یکون الخلاء عند القلة الاسباب فلا یکون کثرته تقتضی شیئا اذا کان الملاء علی قدر واحد او ازید او ما نعا من تاثیر تلک العلة فیکون اقتضی یوجبان یمنع الحرکة الی اسفل او یورث البطوء فیها ولو کان اللین سببا للخفة لکان الآنک بل الزیبق اخف من الحدید واما الاشکال المتحددة فانما تکون مواتیة للحرکة لا سببا لها کما ان السیف لا یحرکه حده بل اذا حرک بالقسر او تحرک الثقل بالطبع سهل نفوذه فی الاجسام بحده قلت **الفصل** اذا تذکرت ما القیناه من قبل ستیقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهیة کریة کیف لا والحیز الطبیعی هو ما یقتضیه الجسم وهو علی وضعه وشکله الطبیعی اذا الخروج عن ذلک بما یخرج عن المکان الطبیعی والبسائط اذا کانت علی اوضاعها واشکالها الطبیعیة تکون مرتبة ترتیبا مستدیرا علی حسب المجاورات الطبیعیة وتنتهی لا محالة ویکون احیازها الطبیعیة علی فرض الابعاد المفطورة کذلک ولا وجه والمرکبات لا تخرج احیازها من احیاز البسائط فلا یوجد حیز طبیعی خارج عن الترتیب ثم لا یکون حیز غیر طبیعی لجسم الا وهو طبیعی لآخر فلا حیز خارج اصلا ولو کانت هناک عوالم کان کل کریا فلا یکون فیما بینها من الفرج خلاء بل ملاء فانا بالله لا یکون کریا لکنه حیز فلا یکون حیزا طبیعیا له الا لآخر وهو صحیح وعلیک بالتدبر فی ذلک ومن ظن ان هناک عوالم فی کل منها افلاک وعناصر متشابهة لنظایرها من الآخر فلیس معه ذلک الا ان یکثر افراد طبیعة انما یکون من خارج ولهذا ان کانت بسیطة لهذا ان تحصیل کرة واحدة ما لیته بحیزها الطبیعی فلا یکون کل من افرادها

١٧٥

افرادها المتشتتة في العوالم في حيزها الطبيعي بل ان كان بعض ما في العالمين يتحرك بطباعه اليه فلا يكون شيء
من ما في العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محددا الجهات الحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعة وان اوجب تكثر
احيازها الطبيعية بالعدد ولكنها تكون بحيث يجمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبيعيا لارضه
مثلا ثم كيف اختلف امكنة السموات المتشابهة وهم تحددت اقول لعلك اذا تذكرت ما القيت
عليك من الاصول المسلفة في كتاب السماع الطبيعي تيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية
بسائطها محيطة بعضها ببعض لكنا نزيدك استبصارا ببيان يكاد يكون تذكارا وتكرارا فنقول
ان الحيز الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه وشكله الطبيعي فان الخروج عن الوضع
والشكل الطبيعي ربما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي لعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة
اشكالها الطبيعية مستديرة ولكل منها مع الحيز وضع طبيعي يتشابه فيكون لها فيما بينها وضع
مخصوص وتكون منضودة نضدا مستديرا على مستدير بحيث يكون بعضها محيطة ببعض ثم الجملة
يجب ان تكون متناهية لوجوب تناهي الابعاد فاذا فرض بالتصوير والتخييل ابعاض مفطورة يكون
الاحياز الطبيعية على طبق المتحيزات مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة منتهية
بالآخرة واما المركبات فلا يكون لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاحجام
فلا يورث زيادة في اقدار الاحياز الطبيعية فلا يكون احيازها الطبيعية متخللة بين احياز
البسائط بحيث لا يكون منها حيز سليم بذاته لوجوب التماس بين احياز البسائط ولا تكون
ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبيعية للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز
طبيعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لا يكون
حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فكما ان الجسم الاول له حيز طبيعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبيعي
فلا يكون حيز اصلا خارجا عن جملة تلك الاحياز والا لكان حيزا طبيعيا لبسيط فيكون حيز طبيعي لبسيط
خارجا من جملة الاحياز الطبيعية للبسائط هف ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كريا لما عرفت
ومباينا للآخر اعني لا محيطا به ولا محاطا والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتناهية يكون بينها
فرج فلا يكون خلا بل ملا ويكون على فرض الابعاد المفطورة كالمالي لها غير كرة فلا يكون حيزا
طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاحياز الطبيعية اولا وبالذات للبسائط

والمركبات تالية لها على حسب التركيب ثم انّ تقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم مطلقا على حذو كلام الشيخ
وانت اذا تذكرت ما اسلفناه في اعداد شعاق الافلاك من المتقرات التي ارتكز فيها الكواكب والتداوير ومن
اختلاف اثخان المتممات تعرف انه لا يجب ان يكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد الاحاطي بل
يجوز ان يكون هناك كرات متباينة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب والتداوير نعم يجب ان يمتلي الفرج
الواقعة بين الكرات المتفارزة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلاء ولا خروج طبيعي
لا لبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا ينثلم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان يتبين بما سيأتي اذا
تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتمايزة بالطبع لا تكون متشابهة ولا يكون في جوف
كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات سماوية محدّدة
لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء وهواء ونار لتعددت العوالم والامكنة
المصيرية بالآخرة الى جسم حاو للكل فتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبيعي لكل بسيط بحيث
نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى
محدد امكنتها اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب احاطة بعضها ببعض
على النظم الطبيعي اذا لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها على السواء
من الجوانب كالكواكب والتداوير والخوارج محاطا بجسم ذي تقرة او اختلاف في الثخن حتى لا يلزم الخلاء
ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة لنظايرها من عالم
آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر ويكون سماء عالم مشابها لسماء عالم آخر وكذا ناره لناره وعلى هذا
القياس كما قد يظن ذلك لزم بعد ما مر في البيان الكلي المطلق ان يتكثر افراد طبيعة واحدة لا يكون من ذاتها
بل من خارج فلها اذا كانت بسيطة ان يحصل كرة واحدة مالئة لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها
المنبثة في العوالم حاصلا في حيزه الطبيعي لانها اذا اتصلت الكل كرة واحدة لم يكن حيزها الطبيعي المطابق
لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المنبثة في العوالم واقعا في شطر من ذلك الحيز بل انكان فبعض مما
لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبيعي لان يتحرك بطباعه الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي
العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محددا للجهات الحركات المستقيمة لوجود منتهى حركة مستقيمة ومبدأها خارجا
عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد يوجب تكثر في احيازها الطبيعية كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتعددة

١٧٧

بالعدد من حيز طبيعي واحد بجسم بسيط يجب كما عرفت ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت
ذلك اندفع ما يقال من ان الاراضي الواقعة في العوالم مثلا يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط عالمها
ثم اذا كانت سموات متشابهة واقعة في عوالم فيهم اختلفت امكنتها وتعددت مع اتحاد طبائعها اذ لا يمكن ان يكون
ذلك من قبل العناصر لان تعددها وامكنتها بالسموات فكيف ينقلب الامر وكذا ان يكون لقاسر اذ السموات
لا تقبل القسر **قلت الفن الثالث** في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها
فصول **الفصل الاول** المركبات من حيث تركيبها تكون متكونة لا محالة وكل متكون فاسد وبالبين
شهادة الحس بالامرين فيها واما البسائط فكلما قد دريت ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون
والفساد فقادران ما يقبلها منها لقبلها فان القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيانها ولا
قاسر يحركها فكلما يسكن في الاين يسكن في الوضع اذ ليس فيها مبدا المستديرة فاختصاص جزء منها بجهة
لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء والكل فذلك لقاسر بعد الوجود نقل كلا الى الجهة التي هو
فيها حتى لولا ذلك لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات بل العمدة فيه ان الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز
او حيز يودي الحركة الطبيعية منه الى هذا واذا الكون والفساد انما يتاتيان بين عنصرين من الاربعة
والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان متعاكسان فالانواع اثنى عشر وفي
الحس شواهد متظافرة على الستة التي بين المتجاورين فالارض ينقلب بالكان ينقلب الاحجار رمادا على ما يفعله
اهل الحيل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المحترقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالعكس كما قد يعاينون
وكما يتحجر بعض المياه بعد خروجها من ينابيعها والماء والهواء كما في التبخير وبالعكس كما يجمد الهواء في قلل
الجبال الباردة سحابا ينزل ثلجا وكما يرى من قطرات تجتمع في اناء رصاص او زجاجه اذا وضع في الجمد
او الجمد فيه والهواء نارا كما في كور الحدادين وبالعكس كما في انطفاء الشعل فرح لاخفاء في تحقق الستة
الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة من الاول وهما يقتضيان تسبق الاستحالة فان المادة
انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص استعداد الاولى لاشتداد استعداد لهذه وذلك باستحالتها بما يلائم تلك
من الكيفيات الى ما يلائم هذه وشهادة الحس بها ابين **اقول** بعد ذلك قد عرفت الفرق بين الكون و
الفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة
تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجيا ولنتكلم اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات

فوجودهما فيها اظهر من جهة النقل فان المركب من حيث هو مركب يكون لا محالة متكونا لا سيما واذا تحقق
الكون فيها تحقق الفساد والا لان كون مركب انما هو لفساد مركب آخر او بسيط كما ان كون بسيط
انما هو لفساد بسيط آخر بل لما عرفت من ان كل كائن فاسد واما من جهة الحس فلما لا يخفى من تكون
اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فلما عرفت ان منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهي
لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي ما لا يكون فيه مبدأ ميل مستدير فاعرف ان
القابلة منها للمستقيمة يكون قابلة للكون والفساد لانها اذا كانت في احيازها الطبيعية ولا قاسر يحركها
عنها او فيها فانها تكون ح ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ ميل مستدير حتى يحركها
في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون لا محالة لها اوضاع مخصوصة من جهة اختصاص
كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا الاختصاص
لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل بسيط بجهة وحيز الا لا
بقائه بعد الوجود نقل كل جزء من اجزاء ذلك البسيط الى الجهة التي هو فيها وحيزه الذي هو فيه حتى لو لا ذلك
النقل لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود البسيط بدون طرو نقل على
اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا يمكن ان يكون التخصيص الحاصل بالفعل
في البعض من جهة النقل بل الاصل الذي تخصيص حال الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما هو ان الجزء
كان في بدو تكونه في هذا الحيز او في حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فيكون هذا الجزء من الهواء مثلا
في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء انما هو لانه كان في هذا الحيز نارا فيكون هواء او كان نارا
في حيز آخر فيكون هواء بذلك فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء
من ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك النار الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا
فيه بمثل ذلك ويتسلسل لا الى نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتأتيان بين عنصرين
يفسد احدهما الى الآخر ويتكون هذا من الاول والازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة ستة
وفي كل ازدواج يتأتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب اعني مجموع
الكون والفساد كذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس وكذا فساد الهواء الى الماء
وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد والانقلاب اثنا عشر ثم قد تفاوت

تظافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين
عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء والهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار
تنقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى
الاملاح كالنوشادر ثم يذيبونها بالماء والاحجار وان لم تكن من صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة
عليها فتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة بالطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على انها
يمكن ان يدام عليها بحيلة حتى تصير الاوان كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان تبطل على الايام وايضا نرى
الاجزاء الارضية البدنية المحرقة تصير ملحا ثم تذوب بالماء وبالجملة فذلك انما يكون بانقلاب الارض ماء واما
عكسه فلان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من
مائين ينعقد جوهرا حاسيا كما سيجيء ان شاء الله تعالى وايضا فان بعض المياه ينعقد بعد جريه حجرا من ساعتها
احجارا كما سنرويه ان شاء الله واما انقلاب الماء هواء فكما في الابخرة الصاعدة من المياه المتسخنة فانها تشتمل
لامحالة على اجزاء هوائية لم تكن على انها كثيرا ما تنقلب هواء بعد الصعود واما عكسه فكما قد يصير الهواء
الصحو في قلل الجبال الباردة سحبا وتجمد سحابا ينزل ثلجا كما سيأتي وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا
في جمد ووضع الجمد فيه فانه يرى حبات ندى تجتمع باطن الاناء او تركب ظاهره وكلما انقطعت اعقبها
اخرى فانما ذلك بانقلاب الهواء المجاور للاناء الذي تبرد بمجاورة الجمد ماء لا باجتماع اجزاء مائية كانت
مبثوثة في الهواء المطيف بالاناء لان الهواء المطيف به لا سيما في الصيف لا يشتمل على الاجزاء المائية بل
لو كانت لتصعدت بالحرارة على انها يجب ان ينفد تلك الاجزاء اذا انقطعت الندى من الاناء مرة بعد
اخرى او يتناقص كل مرة او يتراخى ازمنة حصولها ولا بالرشح والا لم تحصل خارج الاناء او داخله لان الجمد لا يرشح
منه الماء ولانه ربما يحدث في غير موضع الرشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار للطافته اقبل
للرشح مع انه لا يحصل منه ذلك واعترض عليه اولا بان برودة الاناء لو كانت مصيرة للهواء المطيف به ماء
وجب ان يركب الندى جميع سطح الاناء بلا فرجة واجيب بان حدوث الماء في بعض السطح دون بعض يكون
لانتفاء شرط او وجود مانع لم نعلمه ولا يبعد عندي ان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن رقيقا
جدا اوليس سطح الاناء حقيقيا بالملاسة فيجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من اجزائه فيحصل
الندى حبات انشاء اوثانيا بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريد الماء او الجمد له فينبغي ان يصير

ما يلطف من الهواء بالجمد باردا وايضا ينبغي ان يصير ما يلطف من الهواء بالماء الذي يكون من الهواء المجاورة للاناء باردا ايضا وهكذا حتى يسيل ماء كثير جدا ولا يحتاج في ازدياد الندى الى التقاط ما يكب للاناء منه مرة بعد اخرى والجواب ان الاواني اذا صارت صقيلة جدا بصلابتها وملاستها واندماج اجزائها لا تقبل الكيفية الغريبة بسرعة واذا قبلتها تحفظها بطيئا فاذا الح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك توجد تلك الاواني اذا تمت على مائعات حارة اسخن من تلك المائعات ولعل التقاط الندى انما يحتاج اليه اما لانه كما يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فيحول بينه وبين الهواء كذلك لعله يشغل ندى رقيق باقي تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع فقد يبقى فيها اثر يتشبث بالسطح فيحول بينه وبين الهواء فليس المقصود مجرد التقاط تلك الحبات بل التقاط الرقيق من الندى بين الحبات ايضا واما لانه اذا لم يمكن مجاورة الهواء السطح الاناء على الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبات الندى وجاور بعضه تلك الحبات المتباعدة عن الاناء فضعف تاثره واما انقلاب الهواء نارا فكما في كور الحدادين فانه اذا سد الطريق والح في النفخ فيها لا يحصل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان يحصل بالحاح النفخ جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر في انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات الستة التي بين المتجاورين من العناصر فلا اختصار في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصر وذلك في اربعة انواع بانقلابين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلابه الى الكائن وفي الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصران وذلك في نوعين بثلثة انقلابات نعم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك ومنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار واقصيت وكثيرا ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض للنار ان تطفأ فتصير باردة يابسة على ما سنورده في كتابنا ان شاء الله تعالى واذا تحقق الكون والفساد فيها تحكمان بسبق الاستحالة عليها فان المادة انما تخلع صورة جوهرية طبيعية وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك الصورة المخلوعة واشتداد استعدادها لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا يكون مع استواء الحالين ولا يكون الانتقال من الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة دفعة والاستكمال فيه يلزم تسلسل الا في الاحوال المتتالية فهو شهادة ما اعني بالاستحالة اظهر واسرع شهادة بالكون والفساد وقلت

180

قلت بتفصيل وهناك اقوام زاغوا فقوم ينكرون الكون والاستحالة معا زاعمين انه لا يكون شيء عن لا شيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا غير مجعولة في قابل عند طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فما نرى من صيرورة الماء هواء او باردا او حارا انما ذلك بروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط وبنفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء الموضوعة للبروز او النفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون بتناهي المادة وقوم كانهم مع التصديق بالكون يترددون في الاستحالة فيرون الماء لا يسخن ما دام ماء بل يتسخن بالمخالطة وقوم مع القول بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء الطبيعية اذ يتغير بعضها الى بعض لا بد لها من موضوع للتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو اما النار وتولد البواقي بالتكاثف او الارض والتولد بالتخلخل او متوسط والتولد بهما ومنهم من يكثره فاثنين او ثلاث ويولد البقية بالتكاثف والتخلخل وان لم يجوز الانقلاب في العناصر وانما الكون والفساد في المركب فالاجتماع بدعوة الالفة والافتراق بغلبة البغضة وقوم يسلمون الكون والفساد والاستحالة في المركب على نهج في التمثيل اخذهم مبادي الاجسام اما اجزاء متجزية وهما الافكا فلا يرون لتلك كونا وفسادا بل للمركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف الوضع والترتيب فيما اسطوحا فيرون الكون والاستحالة نحو ذلك اقول وقد حققنا الكون والاستحالة نريد ان نقص عليك مذاهب اقوام زاغوا عن الحق في ذلك ونشير الى ماخذهم اولا ونقض حججهم ونقض مذاهبهم ثانيا فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا اما الكون فلانه اما ان يكون عن لا شيء وهو محال اذ اللاشيء لا يكون موضوعا لشيء او عن شيء فذلك الشيء ان كان هو الكائن بعينه فقد كان هو قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شيء شيئا وهو محال لان الاول اذا كان يكون الثاني كان محصلا في ذاته مباينا لكل ما عداه فاذا كان الثاني فاما ان يفسد الاول فلم يكن الثاني عنه بل عن لا شيء وقد علم استحالته او يبقى فيكون هو بعينه نفسه وغيره المباين له معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم جواهر غير مجعولة في شيء فليس لها حال حتى تزول عنه كيفية كالبرودة وتخلفها اخرى كالحرارة وعند آخرين وان كانت مجعولة فليس في قوة الحامل ان يفارقه المجعول فيه الا انه يتوهم لما كان الحس شاهدا بالكون والاستحالة تحيلوا للخروج عن ذلك فهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يزعمون ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء واستحالة البارد حارا بل العناصر لا يكاد يوجد صرفة فما يرى مائية فيه اجزاء مائية بارزة نحس بها وببرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا نحس بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية

او النارية وغلبت مقاومة المائية فاحس بها وبحرها فيحكم ان الماء صار هواء والنار ية نارا واخرون يزعمون
ان ذلك ليس بروز الكامن بل نفوذ اجزاء هوائية او نارية من خارج وفشوها ثم اي كان من البروز والنفوذ
فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند اخرين زعما منهم ان الاستعدادات الغير المتناهية
انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه ولانقطع الكون بانقطاع المادة فعند
اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلا نهاية في العدد يجتمع منها جسم احد يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام
بلا نهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمن هؤلاء من يجعل صورها التي هي عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع
وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون منعوا وقوع الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اجواهر قائمة لا تحل في
متفننة لانه كان عين محالها على اختلاف فيهم وبالجملة فمن لم يجعل الماء ان يكون بالذات ماء او هواء ومايرى من الماء
سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا او قوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم قائلون بان
واحد فحسب فمنهم ان الاشياء الطبيعية يتغير بعضها الى بعض عموما والتغير لابد له من موضوع مشترك بين كل من
المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون لبقاء الجوهر بعينه بل استحالات
وقد تشتت آراؤهم في اختيار ذلك العنصر فان كان نارا والبواقي عنها بالتكاثف في الهواء الا نارا تكاثفت قد زادا
والماء نارا تكاثفت شديدا ومن قال انه العقد لم يتابع الغاية والارض نارا اشتدت تكاثفها جدا والجوهر في الاول غير مختلف
وان كان ارضا قاموا التخلخل مقام التكاثف وان كان متوسطا بين الطرفين هواء او بخارا او ماء جعلوا فيه كلا
من التخلخل والتكاثف بالتناوب فلهواء ان تخلخل سمي نارا او ماء او ارضا على حسب المراتب المذكورة في شأنه الذي
للذين اختاروا الماء والهواء ان العنصر يجب ان يكون مطاوعا للتشكل وذلك شأن الرطوبة ثم راى صاحب الماء و
اقدم هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة وظن صاحب ان معنى الرطوبة في الهواء اثبت
منه في الماء وللذين آثروا النار انها اعظم جرما بالكيف لا والسموات المشفقة والكواكب المضيئة نارية على ما زعموا
ثم ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لو لم يكن الدوام عرضنا بل له
موضوع اكان في العناصر يابسة في وزان جمير النارية للذين اختاروا الارض ثم هم شرذمة قليلة
جل الكائنات عليها وللذين اختاروا البخار كونها وسطا بين العناصر فيتيسر بوجه من التخلخل الى الهوائية
واخرى الى النارية وبوجه من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية ومنهم من يعترف بالكون
لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره محفوظا البتة فمن لم يعترف بالاربعة

١٨٣

ومنهم من اقتصر على اثنين أعني الطرفين بناء على أن سائر الاسطقسات يستحيل إليهما وهما لا يستحيلان إلى اسطقسات خارجة عنهما وأن الحركة الاسطقسية إما إلى العلو وهي لطبيعة خفيفة والغالب فيها النار أو إلى السفل وهي لطبيعة ثقيلة والغالب فيها الأرض بخلاف الهواء والماء فإنهما الا انا مفتقرة مشتملة بالماء وما الماء الا انه متخلخل بمنزلة خالطها نارية أعني الطرفين ووسطا أعني الأرض والماء بناء على احتياج المركب إلى اختلاط اليابس بالرطب حتى يقبل التشكيل بالرطوبة ويحفظها باليبس وهما الأرض والماء وأما الهواء فبخار مائي والنار هواء اشتد سخنته الحركة ومنهم من قال بثلاثة وزعموا أن النار ليس إلا هواء متكاثف ومن اعترف بالأربعة لم يحتج إلى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لأنها أصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى تكون المركبات وتفسد ولو تغيرت في جواهرها لم تكن أصولا ثم إن هؤلاء قالوا إن الاجتماع والافتراق لا يكون لها بذواتها بل من قوة فاعلة فيها ينفعل هي عنها ولا يكون واحد فاعلة للضدين فهناك قوتان تجمع أحدهما إذا دعتها وبالحري أن تسمى ألفة ومحبة ويفرق الأخرى إذا تسلطت وبالحري أن تسمى بغضة وعداوة وقالوا إذا دعتها المحبة أوجدت بينها تشابها تسمونه الكرة وإذا استولت العداوة تصرفت طبايعها اربا

خاتمة الطبع

أحمدك يا من جعل لنا الشمس بازغة والقمر منيرا وأشرق صدورنا بنور الحكمة ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا وأصلي على حبيبك الذي براهينه ساطعة وحججه قاطعة إشاراته شفاء للآلام ومحياه حجة للأنام سيدنا محمد المؤيد بالروح الأمين ولقد رآه بالأفق المبين وعلى آله وأصحابه الذين هم اقتبسوا نتائج الدين ومقدمات لمطالب الحق اليقين أما بعد فإن علم الحكمة من العلوم العقلية علم أشرف قدرا وأعظم بيانا معيارا للاطلاع على الحقائق وميزان لأعلام الدقائق وقد صنفت فيها الزبر والرسائل ووضحت مسائلها بالدلائل فما أبهمها وما أحسنها وما أحسنها وما أوضحها وأعظمها نفعا وأحسنها وضعا الشمس البازغة وهي كاسمها كالشمس بين النجوم بازغة ولذا تراه اشتهر بين العلماء الكبار كاشتهار الشمس على نصف النهار كيف لا وهو من مصنفات علامة زمانه فهامة أوانه عديم النظير في دهره فقيد المثيل في عصره مظهر رحمة الرب الودود مولانا محمود الجونفوري أسكنه الله بحبوحة

الجنان وافاض علينا سجال الرحمة والرضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى بالحواشي المختلفة
الاان مع ذلك بقيت خرائده تحت حجاب الاستار مستورة وفرائده تحت صخور عباراته المحتفية
فقام استاذ الاستاذ علامة المحققين فخر المدققين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران
مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحليم ادخله الله في جنة النعيم لتصحيحه وتحشيته وتوجه الى تزئينه بالحواشي
المفيدة وتوضيحه حتى زين اكثره من النصف ولم يتفق له الاكمال لما عجل عليه طبل الارتحال
فيا حسرتاه على رحلته ورب الكعبة لو بلغ الى العمر الطبعي لفاضت من فيضه الانهار وسالت
من علمه البحار ثم قام من هو مرجع الفضلاء الكرام ملجأ العلماء الاعلام محيط الفنون العقلية
قطر دائرة العلوم النقلية استاذي ومولائي مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات محمد عبد الحي
اللكنوي صانه الله سبحانه عن شرور الغي والغي فكمل ما بقي تكميلا كافيا وزين تزيينا شافيا
فجاء بحمد الله كما يروق النظائر ويجلو البصائر والحواشي التي كانت عند التعليق حاشية
لاستاذ اساتذة الهند مولانا محمد نظام الدين ادخله الله في اعلى عليين وحاشية للمشتهر في
الزمن مولانا محمد حسن رحمه الرب ذو المنن وحاشية لاستاذ استاذي مرجع الافاضل
والاداني مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى وحفظه في الآخرة عن موجبات التلهف وحاشية
لمولانا حمد الله السنديلي رحمه عالم الخفي والجلي ومن الكتب الاخر الشفاء وشرح الاشارات للرازي
والطوسي وتشريح الافلاك وشروح الثلاثة لامام الدين الدهلوي وعصمت الله السهارنفوري
والحسين الخلخالي وشرح الجغميني وحاشية البرجندي عليه وغير ذلك من افادات الاستاذ
واستاذ الاستاذ ولما تمت تحشيته توجه الى طبعه منبع اللطف والامتنان محمد عبد الواحد خان
ابن الحاج محمد مصطفى خان اللكنوي في المطبع المشتهر بالمصطفائي على حسب امر المبرأ
من كل شين الحاج المولوي خادم حسين العظيم ابادي سلمه الله ذو الايادي وكان ذلك
في شهر شعبان من سنة ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل صلوات وازكى تحية وانا العبد المفتقر الكئيب الحقير المتمسك بعروة الله الغني
ابو القاسم محمد عبد الغني الاحمدي البهاري ابن الحاج السيد الطاف كريم ادخله الله
في جنة النعيم والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين

حواشی متعلقہ صفحہ ۳ ۱۳ **قولہ** ثم ننظر الخ فیہ ان النفس لیست محتاجۃ الی المادۃ فکیف تکون من الطبعی ویمکن ان یقال ان البحث عن احوالہا کانہ بحث عن احوال الاجسام ذوی النفوس ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۴ **قولہ** فی حال النفس قد عرفت ان الجوہر المفارق عن المادۃ فی ذاتہ دون فعلہ یسمی نفسا وقد یطلقون لفظ النفس علی ما لیس بمجرد بل مادی کالنفس النباتیۃ التی ہی مبدأ افاعیلہ من التغذیۃ والتنمیۃ والتولید والنفس الحیوانیۃ التی ہی مبدأ الحس والحرکۃ الارادیۃ ۱۲ شرح تجرید ۱۵ **قولہ** اعم من ان نظر الخ لان النفس النباتی یوجد فی الحیوان والنبات کلیہما بخلاف النفس الحیوانی فانہ مختص بالحیوان والاعم اقدم من الاخص ولذا اخر کتاب الحیوان عن کتاب النبات ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۶ **قولہ** فہذہ کتب ثمانیۃ وجہ الضبط ان الجسم اما بسیط او مرکب والاحوال العارضۃ لہ اما عامۃ لہما او خاصۃ باحدہما والعامۃ ہی کتاب سماع الطبیعی والخاصۃ اما خاصۃ بالبسائط او بالمرکبات الاولی ہی کتاب السماء والعالم ثم لما کان البعض منہا احق بالافراد افرد لہا کتاب علیحدۃ وہو کتاب الکون والفساد والثانیۃ اما عامۃ فی اقسام المرکب التی ہی المرالید الثلثۃ او خاصۃ بما لیس لہ نفس او ما لہ النفس والمراد بالنفس ہہنا ما یعم النفس الانسانی والحیوانی کما صرح بہ المصرح الاولی ہی کتاب الفعل والانفعال والخاصۃ بما لیس لہ نفس ہی کتاب الآثار العلویۃ والمعادن والخاصۃ بما لہ نفس اما عامۃ لجمیع اقسامہ من النبات والحیوان وہی الاحوال العارضۃ لہما من جہۃ کونہا ذا نفس او خاصۃ باحدہما الاولی ہی کتاب النفس والثانیۃ اما مختصۃ بالنبات او بالحیوان الاول کتاب النبات والثانیۃ کتاب الحیوان ۱۲ محمد اسعد ۱۷ **قولہ** من احوالہا البدنیۃ الخ من بیان امزجۃ النبات واعضائہا وتولد اجزاء النبات وحال اتصالہا فاختلاف النبات بحسب البلدان واختلاف الحیوانات فی الاعضاء الباطنۃ وبیان تشریح الاعضاء وتعریف المزاج وامزجتہا وما اشبہہا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۸ **قولہ** ولم یکن تلک الخ فان امزجۃ السکان فی الاقالیم مختلفۃ والبدن الہندی اذا تکیف بمزاج الصقلابی مرض وہلک کذلک حال البدن الصقلابی اذا تکیف بمزاج الہندی مرض وہلک فیکون لکل واحد من اصناف سکان المعمورۃ مزاج خاص یوافق ہواء اقلیمہ وحرارۃ الصبیان اکثر مقدارا واقل حدۃ وحرارۃ الشبان اقل مقدارا واکثر حدۃ وبعد سن النمو وہو خمس وثلثون سنۃ او اربعون سنۃ تاخذ فی الانتقاص حتی یکون ابدان الکہول ہو الی ستین سنۃ وابدان الشیوخ وہی من ستین الی آخر العمر باردۃ وابدان الصبیان ارطب والکہول والمشائخ ایبس ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۹ **قولہ** فاقتصرنا فیہ علی الستۃ الاولی الخ بحسب النظم القادر واما الذی یوجد نحو الفنون الثلثۃ الاول ۱۲ حضرت ملا نظام الدین قدس سرہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۴ ۲۰ **قولہ** وقد تکون مشتقۃ الخ لم یرد بالمشتق النحوی بل ما یودی مؤداہ فلا یتوہم ما یتوہم ۱۲ محمد اللہ ۲۱ **قولہ** اما من الصورۃ یعنی ان اللاحق الذاتی قد یتخذ من مفہوم الصورۃ معنی وحدانیا فیجعل محمولا فی المسائل وان لم یکن لفظہا فرعیا کما فی الفلکی فان معناہ ذو الصورۃ الفلکیۃ ۱۲ حضرت ملا حسن ۲۲ **قولہ** ہو الجوہر الذی الخ ہہنا شبہۃ مشہورۃ وہی انہ ان ارید بما یمکن فیہ فرض الابعاد بالذات فلا یصدق علی شیء من افراد المحدود فان القابل بالذات للابعاد الثلثۃ انما ہو الجسم التعلیمی وان ارید اعم او خصوص ما یمکن فیہ بالعرض فیتحقق بالمادۃ والصورۃ ویجاب بمنع ان القابل بالذات لفرض الابعاد انما ہو الجسم التعلیمی بل انما القابل ہو الجسم فان المراد بالابعاد الابعاد مطلقا ای لا بتعیین مقدار فی الجسم التعلیمی انما ہو قابل لتعیین الامتدادات وبما ہو قبول القسمۃ الوہمیۃ وقبول المساواۃ والمفاوتۃ بالزیادۃ والنقصان کما تقرر فی محلہ وفیہ ان القبول لتعیین الامتدادات لا ینافی القبول للامتدادات مطلقا فکما ان الجسم الطبیعی ممتد فی نفسہ صالح لان یفرض فیہ الامتدادات الثلثۃ المتقاطعۃ بلا تعیین ہیئاتہا کذلک الجسم التعلیمی ایضا قابل لذلک غایۃ الامر انہ صالح لہا مع ہذا التعیین ایضا لکنہ ان الجسم التعلیمی امتداد آخر سوی الممتد الجوہری او ہو مرکب من الامتداد والجوہر او معنی آخر منشا لانتزاع التعینات المساحیۃ کما ہو التحقیق عندہم وعلی کل تقدیر یلزم ان یکون ہہنا ما یصلح لہ الجوہر الممتد فیتحقق التحدید بہ البتۃ اللہم الا ان یقال انہ یخرج بقید الجوہر فتامل ۱۲ محمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۵ ۲۳ **قولہ** بل ہی ثم الخ لا یخفی علیک ان ہذا انما یتم فی صور الاجسام التی لہا امہات ذات طبائع واما فی الاجسام التی لیست کذلک کالاجسام الفلکیۃ والاجسام البسیطۃ العنصریۃ فصورہا النوعیۃ لیست موضوعات للطبیعۃ لا آثارا لہا الا ان یقال وجہ التسمیۃ لا یجب ان یطرد فی جمیع افراد المسمی بہا الصورۃ یسمی طبیعیا لاستناد بعض افرادہا الی الطبیعۃ بان یکون اثرا لہا او جعل وجہ التسمیۃ کون تلک الامور بعضہا نفس الطبیعۃ وبعضہا موضوعا وبعضہا اثرا لہا الخ ما ذکرہ المحشی لیس بعید جدا ۱۲ محمد اللہ ۲۴ **قولہ** للطبیعۃ التی ہی الخ ثم ما ذکرہ انما یتم اذا ارید فی قولہ وبعضہا آثارہا قصد بہا ما یعم صدور المعلول عن العلۃ وامثالہ فان الطبیعۃ الام لیست علۃ فاعلیۃ للطبیعۃ الابن بل معدۃ کالبناء للبناء مثلا ولا مضایقۃ فیہ ۱۲ حضرت ملا حسن ۲۵ **قولہ** اما مبادیہا الخ یعنی ان کل امر طبیعی لہ مبدأ وسبب فمن الامور الطبیعیۃ ما یکون لہا مبادی بل المقصود ان الامور الطبیعیۃ لا تخلو عن مبادی وما یتوہم من ذلک بان یکون لبعضہا مبادی ولیس کذلک ۱۲ حضرت ملا حسن ۲۶ **قولہ** یکون لما یقینیا الخ لا ارادۃ بالعلم الیقینی العلم بان شیئا کذا او لا یمکن ان یکون الا کذا والجاہل العلم بضرورۃ ثبوت المحمول للموضوع ودوام الاتصال المتحقق فی البرہان العلم الذی ہو بالحقیقۃ یقین ہو الذی یعتقد فیہ ان کذا کذا ویعتقد انہ لا یمکن ان لا یکون کذا اعتقادا لا یمکن ان یزول ۱۲ محمد اللہ

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ٥

٢٠ قوله من حيث حدودها التي الخ فيه ان العلم اليقيني متعلقه النسبة لا الحدود ومعرفة الامور الطبيعية بالحدود وليست مما لابد فيها من معرفة اسبابها كيف والاسباب خارجة عن الذات والحدود وانما هي بدواخلها الا ان يقال اراد بالتصور بالحد والتصور الذي هو مطلب ما الحقيقية وهو تصور الشئ بعد العلم بوجوده فان الظاهران التصور في المسائل التي هي القضايا الايجابية ذلك التصور وهو مسبوق بطلب هل البسيطة يعني التصديق بالوجود في نفسه ولابد له من معرفة المبادي والاسباب حتى يحصل ذلك التصديق تصديقا يقينيا فتامل ١٢ احمد الله ٢١ قوله هي مبادي تصورية الخ اما كونها مبادي فلان المبادي هي التي يتوقف عليها مسائل العلوم وحدود والامور الطبيعية كذلك واما كونها تصورية فظاهر ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٢ قوله فيسلم ههنا الخ لان القضايا التي هي مبادي نظرية لابد ان تسلم في العلم الذي هذه المبادي مبادي له وتبين في علم آخر والا لصارت مسائل والقضايا التي هي مبادي ضرورية غنية عن البيان ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

٢٣ قوله وكذلك ما يجب الخ اي هو ايضا من المبادي التصديقية اما كونها مبادي فلانه يتوقف عليه علم احوال الامور الطبيعية يكون من المبادي كما عرفت واما كونها تصديقية فظاهر لانها اذا كانت مبرهنة في العلم الاعلى لكانت من المسائل لها والمسائل انما كانت قضايا تصديقية فانها وان كانت مشكوكة قبل اقامة البرهان لكنها بعد تكون مذعنة ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٤ قوله وتوضح ههنا اي في العلم الطبعي لما عرفت من انه لابد في معرفة الامور الطبيعية من معرفة مباديها واسبابها وانما يتم المعرفة بتوضيح الماهية وتكون من المبادي التصورية لان تحقيق الماهيات وتوضيحها انما يكون بالحدود وقد عرفت انها مبادي تصورية ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٥ قوله اعرف الخ لانه يكون وقوع العامة في الذهن وارتسامها فيه اكثر من وقوع الخاصة وارتسامها فيه لان الفيض من المبدأ الفياض عام والنفس الانسانية قابلة للتصورات فاذا وجد القابل والفاعل لم يتوقف الفيض الا على اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع فكلما كان شرائطه وموانعه اقل كان الى الفيض اقرب والاعم من حيث عمومه وان كان منحصرا في الخاص اقل منه شرطا ومعاندا ضرورة اشتماله على امر زائد على العام فشرط العام ومعانده شرط للخاص ومعاند له من غير عكس كلي لان الخاص بحسب خصوصه له شرائط وموانع لا تعتبر في العام اصلا فيكون اجتماع شرائطه وارتفاع موانعه اقل بالنسبة الى الخاص فيكون وقوعه في النفس وارتسامه فيها اكثر من وقوع الخاص وارتسامه ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ٨

١٤ قوله بل هي مفارقة الخ دفع لما عسى ان يتوهم من ان حدوث النفس لا يمكن بدون حدوث البدن لما مر ان البدن متقوم بالمادة الاولى فلا محالة تكون النفس متقومة بالمادة الاولى وتقرير الدفع انا وان سلمنا ان حدوث النفس لا يمكن بدون حدوث البدن لكن لا نسلم ان البدن شرط لحدوث النفس لا لكون البدن متقوما للنفس لانه لا يجب ان يكون المتقوم للشرط متقوما للمشروط فالمادة الاولى وان كانت مقومة للبدن لكنها مفارقة للنفس قواما والبدن وان كان شرطا في حدوث النفس لكن ليس مقوما لها حتى يلزم ان يكون مقوم مقوم النفس مقوما لها الا انه لو كان كذلك لاستحال بقاء النفس عند فساد البدن مع ان النفس تبقى بعد فساده ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

١٥ قوله لكن المادة الاولى الخ دفع توهم نشأ مما ذكره وهو انه لما لم يكن المادة الاولى متقومة بالنفس ولا النفس متقومة بها فما وجه قوله فكانت النفس والمادة الاولى ووجه الدفع ان المادة الاولى لما كانت مادة بعيدة فكانها ليست مادة حقيقية للنفس وما هو مادة حقيقية يعني البدن فهي متقومة بها فالمادة الحقيقية وما هي مادة له لا يتقوم شيء منهما الا بتقويم احدهما بالآخر وليس للقسم الاول مثال في الواقع ١٢ احمد الله ١٦ قوله فهي البدن الخ توجيه ان البدن فيه استعداد وجود النفس فيكون سابقا عليها بالوجود والتشخص فلا يكون متقوما بها والجواب انه يشبه ان يكون الحال حال الهيولى الاولى مع الصورة الجسمية فالبدن علة لوجود النفس الشخصية والنفس من حيث الطبيعة المطلقة علة له ١٢ حضرت ملا محمد حسن ١٧ قوله وتقومه بالنفس لان النفس بالقياس الى المادة التي تحلها صورة وبالقياس الى الطبيعة الجنسية الناقصة التي بها تكمل وتحصل متنوع والبدن بالاعتبار الاول مادة لها وبالاعتبار الثاني جنس لها والصورة والمنوع يكون متقوما لما له صورة ومنوع ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٨ قوله كما في النفس والبدن الخ فان البدن محتاج في تقومه الى الفعل وهو النفس وليس وجود النفس متقوما بالمادة لكن يلزم للنفس انها اذا حدثت تقدم البدن بمفارقته اما كون البدن محتاجا في تقومه الى النفس لما مر واما عدم كون وجود النفس متقوما بالمادة فلانه ليس البدن علة بالذات للنفس فانه ليس فاعلا لها لانه مادي لا يفعل جوهرا مجردا كما هو مبين في العلم الالهي ولا جزءا لها ولا مادة لها لما عرفت انها ولا صورة لها لكون الامر بالعكس كما مر واما انه لازم للنفس انها حدثت انها تقدم البدن لما مر وانه لولا ذلك لزم تعطلها ولا تعطل في الطبيعة والمشخص بالمثل هو الجوهر الشريف واما المفارقة فلان النفس لا تقبل الانقسام على سبيل التجزي والانفكاك على سبيل الانطباع والانفصال ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقه صفحه ١٠١ ١٥٣ قوله فتلك الصورة اى صور البسائط انما تحصل فى الهيولى بعد زوال صور ان الصورة النوعية لكونها مقومة للمادة يستحيل الانفكاك عنها او لما لا تتصور وجود المادة معرى عن الجسمية كذلك لا تتصور بدون تخصص نوع من انواع الجسم فيقوم وجود الجسم بذلك المتخصص نعم يجوز تبدل الصور مع بقاء المادة بعينها الا ترى ان الصورة المائية تنقلب الى الهوائية وبالعكس مع ان مادة العناصر واحدة فالصورة الهوائية انما تحصل بعد زوال الصورة المائية مثلا وكذا الصورة المائية انما تحصل بعد زوال صورة اخرى لاستحالة اجتماع المقومين من جهة واحدة ومن ههنا شبهت استحفاظ الهيولى الشخصية بالصور المتواردة بتمسك سقف معين بدعامات متعاقبة بذلك واحدة منها ويقام اخرى بدلها بخلاف الافلاك فان الهيولى لكل واحد منها صورة لازمة واعلم ان فى كلام المص ههنا تصريحا بان الصورة النوعية انما تحل فى الهيولى وهذا باطل عند المحققين لان الصورة النوعية ان حلت فى الهيولى فالهيولى لا تخلو من ان تحتاج اليهما اولا وعلى الثانى لا يكون الصورة جوهرا وعلى الاول لا يخلو من ان تحتاج الى جميع الصور بما هو جميع فيلزم ان لا يوجد الا بعد وجود جميع الصور او الى كل واحد منها اجتماعا او بدلا فيلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد شخصى لان كل صورة مع فاعلها علة تامة لها او الى القدر المشترك بينها القدر المشترك اما تمام ماهية الصورة فيلزم اتفاق الصور فى الحقيقة واما جزء لماهيتها فيلزم تركيبها من الفصول لان الصور فصول باعتبار وليس كذلك بل هى بسايط ولا تختلف بساطة وتركيبا باختلاف الاعتبارات اما عرضى للصور وهو مغاير لها فى الحقيقة فيلزم ان لا يكون الصور جواهر بل هذا العرضى جوهر فالحلول اما فى الجسم اى المجموع من حيث المجموع واما فى الصورة الجرمية كما هو الظاهر فتامل ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقه صفحه ١٢٣

١٥٥ قوله هو الطبيعة فان الطبيعة عندهم مؤثرة تاثيرا طبيعيا فى جسم هو محلها ومؤثرة فى جسم آخر ايضا وان كان التاثير فيه تاثيرا قسريا ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه

١٥٦ قوله وليس اثباتها على الطبيعى وانما اثباتها على صاحب الفلسفة الاولى بان كل ما يصدر عن الاجسام فى العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة وسكون فهى صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لامر مفارق عن الاجسام بالكلية او لقوة موجودة فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه والثانى ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية والثالث ايضا باطل لان المفارق نسبته الى سائر الاجسام نسبة واحدة فيحتاج فى تاثيره فى بعض دون بعض الى مخصص والكلام عائد فى المخصص والاقسام جارية فيه وكلها باطلة سوى الرابع فاذن ما يصدر عن جسم هو عن قوة موجودة فى ذلك الجسم وهى الطبيعة ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقه صفحه ١٢٤ ١٥٧ قوله اما ان النفس الخ هذا دفع لجواب آخر وهو ان حد الطبيعة لا يصدق على النفس فى الحركات الارادية لان النفس ليست مبدأ اول لها فانها انما تحرك باحداث الميل وهى حالة انبعاثية نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث تدفع ما يعوقه وحاصل الدفع ان النفس كما لا تحرك الا باحداث الميل فى الحركات الارادية كذلك الطبيعة فى الحركات الطبيعية انما تحرك باحداث الميل كما سيجىء من اثبات الميل لكل حركة فى مبحث الحركة فان اعتبر الميل محركا فيلزم عدم صدق الحد على النفس مسلم لكنه مضر لهم لانه يلزم عدم صدق الحد على الحدود اى الطبيعة ايضا الا انه يكون على هذا التقدير الميل مبدأ اولا لا الطبيعة وان لم يعتبر محركا بل يعتبر آلة للتحريك كما هو الحق لما انتقض الحد بالميل فلا يفيد الايراد ويصدق الحد على النفس لكونها مبدأ اولا ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٥٨ قوله فليست مبدئيته الخ بخلاف الطبيعة فانها مبدأ اول لكل ما هو مبدأ له حيث لم يشذ منه شىء والحركات الارادية المخالفة لما يقتضيها الطبيعة ليست الطبيعة مبدأ لها فلا يفيد اعتبار الاولية منها بالنسبة اليها ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٥٩ قوله بل باستخدام الطبايع الخ التفصيل ان الحركات المنسوبة الى النفس اما حركات اينية وهى الحركات الارادية للحيوانات واما حركات فى الكم كالانماء واما حركات فى الكيف كما تحرك الثمار فى الالوان والطعوم فالنفس لا تفعل الحركات الاينية بواسطة طبايع الاجسام فربما تحرك الاعضاء الى خلاف ما تقتضيه طبيعة الجسم كما فى الصعود ولذا يحدث الاعياء للتعارض بين مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة فلو كان تحريكها المكانى بواسطة الطبيعة كانت محركة الى جهة مقتضى الطبيعة لا الى خلاف جهة مقتضاها فان اقل ما فى الواسطة والمبدء ان يتوافقا فى الجهة نعم انما تحرك النفس الحركات الكيفية والكمية بواسطة الطبايع فان النفس تستخدم الطبايع على الحركة فى الاقطار فتتحرك ولا مخالفة بين الطبايع وبين تلك الحركات فالتقييد بالاولية لخروج النفوس بالقياس الى الحركات الكمية والكيفية لا بالقياس الى الحركات الاينية ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٦٠ قوله انما الاشتباه الخ ليس غرضه الاستنقاض فانه ليس من منصب الناقض مطالبة البرهان فانه مدرج بل مقصوده ان التعريف لم يميز المحدود عن غيره فان خصائصه بالمحدود فمساواته غير بين بل الظاهر عمومه وتحققه فى النفس الفلكية ايضا حتى يقوم برهان على ثبوت صورة نوعية سوى النفوس المجردة والنفوس الجزئية القائمة بمواد الافلاك واستخدام النفس لها فى الحركات ١٢ محمد الله ١٦١ قوله على انه ليس الخ فان قلت ان قيد على نهج واحد لا بارادة وان لم يكن مذكورا فى الكتاب لكنه مراد فيه فالحركة مقيدة بالقيدين على هذا يخرج النفس الحيوانية ايضا من قيد لا بارادة والنفس النباتية من قيد على نهج واحد فيستدرك قيد الاولية ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۱۶ [illegible] قوله غير محسوسة لان الصورة النوعية للماء مثلا مشتركة في اشخاصه فلو كانت محسوسة وجب ان يكون الاحساس بها
مع الوحق معينه كاين و وضع معين مع انه يمتنع ان تكون متعلقة حلي بها لا يكون في ذلك الاين على ذلك الوضع فلا يكون المشتركة مشتركة هف ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله
[illegible] قوله وانما تصدر الخ الغرض منه ان الواحد لا يصدر عنه آثار كثيرة فيجب ان لا تصدر عن الطبيعة وقد صدرت فاجاب بان صدورها بجهات مختلفة وانما الممنوع
صدورها عن الواحد الحق ۱۲ حضرت ملا مرحوم [illegible] قوله في جوهر الماء انما قال هذا لان في غير الماء يمكن ان يقال تكثر الآثار الصادرة عن طبيعة الماء فيه لتعدد القوابل
لتصريحهم بان الواحد يفعل افعالا كثيرة عند تعدد الآلات كالنفس الناطقة او عند تعدد القوابل كالعقل الفعال ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible] قوله فالبرودة
الخ هذا يدل على ان الماء بارد رطب اما برودة فلانه اذا ازال عنه القاسر المسخن عاد الى البرد ولو لم يكن باردا بالطبع لم يعد الى البرودة واما رطوبته فلانه يقبل الاشكال ويترك بسهولة ۱۲
مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible] قوله بالقياس الى الخ فالبرودة اثر الطبيعة المائية واذ هي قوة فعلية فبالقياس الى المتاثر عن جوهر الماء والرطوبة قوة
انفعالية فيكون اثرها من حيث الانفعال نعبر عنها بالقياس الى ما يؤثر في جوهر الماء ويشكله ۱۲ حضرت ملا مرحوم [illegible] قوله بل التحريك الخ لعل وجه الاضراب ان الاثر
انما هو الحركة والميل آلة للطبيعة عندهم لا واسطة بان يكون الميل اثرا للطبيعة والحركة اثر الميل ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible] قوله فان الاجسام المركبة
الخ الاجسام المركبة كالانسان مثلا لا تحصل بالطبيعة وحدها والا يصدق الانسان على عنصر واحد لوجود الطبيعة فيه ايضا لان الطبيعة هي التي صدرت عنها الافاعيل بلا شعور
وارادة على نهج واحد فهي قوة محركة لما هي فيه بالذات الى جهة بل انما يحصل الانسان من الطبيعة والنفس النباتية والنفس الحيوانية والنفس الانسانية لا من حيث انها متعددة
بل من حيث انها متحدة فالنفس في الانسان واحدة ينبعث عنها قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية من الغاذية والمنمية والمولدة وينبعث عنها قوى النفس الحيوانية
من المحركة والمدركة وينبعث عنها قوى النفس الانسانية وهي عقل علمي وعقل عملي فلما تضمنت الصورة الانسانية التي هي نفس ناطقة لها كما لها كانت الطبيعة جزء منها وانما قال كالجزء من الصورة
لم يقل وقد تكون جزء من الصورة لان النفس بسيطة لا جزء لها الا باعتبار واطلاق الصورة النوعية على النفس الناطقة المجردة عن المادة ذاتا انما هو مجاز من حيث انها متعلقة
بالبدن ويقوم بها احكامها قبل وجودها ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۲۳ [illegible] قوله واما التالف الخ المقصود الاصلي للمصنف ۵ اتصال الجسم فقط اولا ان هذه المسئلة من اي علم وحقق انه من الالهي
ثم نظر الى ما هو وسيلة اثباته وهو عدم التالف وهو ايضا مقصود من هذه الجهة فذكر حاله ايضا انه من اي علم واطلق العنان بحيث يشكل نقيضه الذي هو مذهب الخصوم وهو التالف لتحقيق موضوع
الفن غاية التحقيق فان الاشياء تعرف باضدادها ۱۲ حضرت ملا مرحوم [illegible] قوله وان توهم الخ لما كان عسى ان يتوهم ان مفهوم التالف غير داخل في حقيقة الجسم
عند المثبتين للجزء لان الاشاعرة منهم يحدون الجسم بالمتحيز القابل للقسمة ولو في جهة واحدة والمعتزلة منهم يحدونه بالطويل العريض العميق وليس التالف ماخوذا في كلا الحدين وكذا
لا يجب ان يكون عدم التالف ملحوظا ومقصودا عند تصور حقيقة الجسم حتى يكون اثباته لانه لا بد يلاحظ عند النفاة في تجوهر الجسم الا اتصال او التركب من الهيولى والصورة لا عدم التالف
من الاجزاء فيمكن ان يبعد مفهوم التالف وعدمه من العوارض ويبحث عنها من جهة العروض فدفعه بقوله وان مفهوم الخ ۱۲ حضرت مولانا محمد يوسف رحمه الله
[illegible] قوله فلا ينظر الخ اي ذا الوجه التالف لتحقيق جوهرية الجسم فلا ينظر فيه بعد ذلك من جهة انه عارض للزوم التكرار وعدم الفائدة ۱۲ حضرت مولانا محمد يوسف رح
[illegible] قوله ينظرون فيه الخ في تحقيق حقيقة الجسم التي هي الاتصال فان المثبتين يقولون بالتالف فيقولون في مقابلتهم بعدم التالف فالقضيتان القائلتان
بان الجسم مؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى او انه ليس مؤلفا منها كانهما كاشفتان عن ان الجسم حقيقته اجزاء لا تتجزى او ان حقيقته الجوهر المتصل وتحقيق الحقيقة من الفلسفة الاولى
فيكون التالف وعدم التالف منها لان النظر في تجوهر الجسم نظر في وجوده لاستحالة وجود الشيء بدون تجوهره ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible]
قوله هو النظر في نحو وجوده الخ المراد بالنظر في نحو الوجود ما نظر فيها بلحوق الشيء من غير ان يصير الشيء موضوع الرياضي بانضمام حيثية اخص من الموجودية بان يكون المعروض هو الموجود من حيث انه كم ومن غير
ان يصير الشيء موضوع الطبيعي بانضمام حيثية اخرى كذلك بان يكون معروضه هو الموجود من حيث انه جسم ولا شك ان النظر في التالف وعدمه ليس من جهة الرياضية والطبيعية
اما الاول فظاهر لعدم مداخلة الكمية في التالف وعدم التالف اما الثاني فلان معروض التالف وعدمه لو كان الموجود من حيث انه جسم لكان تجوهر الجسم قبل التالف وعدمه فلا يكون التالف او عدمه
ملحوظا في نفس تجوهر الجسم ومثله لقول تركب الجسم من الهيولى والصورة شرح لحقيقة الجسم لا اثبات عروض التركيب منهما للجسم فهذا ايضا نظر في تجوهر الجسم فيكون النظر
في نحو الوجود من غير ان يصير رياضيا او طبيعيا كما دريت ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible] قوله فيكون كلاهما اي كون الجسم مركبا من الجزء الذي
لا يتجزى او غير مركب منه وكونه مركبا من الهيولى والصورة من الالهي لان موضوعه الموجود بما هو موجود ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible] قوله من ان علم التالف
الخ اقتصر عليه لم يتعرض بالتالف اقتصارا على القدر المقصود فان مقصودنا هو عدم التالف ولانه انما يبحث عن التالف المتكلم وليس على منه اثبات كونه من الالهيات فانه ليس علما موضوعه الجسم من
حيث التغير ۱۲ حضرت ملا مرحوم [illegible] قوله يعني السلب الخ او بالسلب مقابل العدم والملكة وهو السلب المجرد عن قابلية المساوي للسلب البسيط المقابل للعدول
والايجاب فان مسائل العلوم لا تكون اسوالب بسيطة على ما تقرر عليه راي الجمهور ۱۲ حسين عبد الصمد رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۳۲ ١٩ قوله وان اخذ بمعنى الخ قال الاستاذ لقائل ان يقول ان ههنا شيئا ثالثا وهو سلب التالف عن القابل له في بادى الرأى
بالنظر الى نفس مفهومه ولا شبهة فى انه يتحقق بالجسم بان الجوهرات لا يعقل انفكاكها عن الجواهر المتحيزة بالذات بخلاف الجسم فانه يجوز النظر الى نفسه وسيره ببادى النظر بل بالنظر العميق مثلا
يمكن فيه التالف من الجواهر الصغرة وهذا يتوهم المتكلمون فيه كلما امكان الفحص بالبرهان بمنعه كما يقال لعموم الدوام من الضرورة بالنظر الى نفس مفهومها مع قطع النظر من الابتناء
على الاصول الدقيقة ١٢ حمد الله ٢٠ قوله لم يكن من عوارضه اى لا الذاتية ولا العرضية لان فى تقابل العدم والملكة لا يتصف المحل بالعدمي الا اذا صلح الاتصاف
بالوجودي والجسم لا يصلح الاتصاف بالتالف من الاجزاء التي لا تتجزى فلا يتصف بعدم التالف منها ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢١ قوله الا من جهة الخ
فان الطبيعي انما يبحث عن العوارض من جهة الحركة والسكون او غير ذلك وعدم التالف ليس لاحقا للجسم من هذه الحيثية فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة
ونحو ذلك ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٢ قوله بكذا وكلام الخ لم يورد كلمة الجزم بل اورد لفظ بكذا مع كلمة الاشعار لعدم نص الشيخ بان المقصود ههنا عدم
تناهي الاجسام في الانقسام والاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك من لوازمه وملحق به وانما هو مفاد كلام الشيخ بحسب الظاهر الكائن كلامه محتملا لان يكون المقصود نفي التناهي
مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٣ قوله ثم اللاتناهي الخ المقصود ومنه تفصيل الكلام في ان المراد ههنا من المقاصد او من المبادي كالاتصال ونحوه
ولو اجمل ههنا لجاز بسبب الافهام الى انه من المقاصد مما سبق من قوله وبعد استيفاء الكلام في المرام الخ ١٢ حضرت الا عوم ٢٤ قوله وانتزاع الاعراض
بان يكون القسمة بسبب عروض عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين كما في حصول مماستين ومحاذاتين فانه اذا كان جسم احدهما مماس لجسمين او محاذيا
لهما فلا يكون ذلك الا بان يكون ما يماس او يحاذى به احدهما غير ما يماس او يحاذى به الاخر فيكون فيه شيء دون شيء فيلزم الانقسام ١٢ مولانا محمد يوسف رح
٢٥ قوله في القسمة الوهمية الخ القسمة الوهمية عبارة عن تعيين شيء محسوس ثم تعيين جزء مخصوص منه بمعونة الوهم ثم جزء آخر وهكذا ثم وثم من غير انفكاك لا اجزاء الحاصلة منها انما
هي جزئيات بخلاف القسمة العقلية فانها عبارة عن ملاحظة شيء في العقل ثم تقسيمه الى اقسام كلية من غير ملاحظة جهة ... الشخصية الخارجية كما ان العقل يلاحظ ان الذراع
اذا قسمناه حصل جزآن كل واحد منهما نصف ذراع مثلا ثم اذا قسمنا كل واحد منهما حصل اربعة اجزاء كل واحد منها ربع ذراع مثلا وهكذا فالاجزاء الحاصلة منها ملحوظة بمفهومات كلية
غير متحققة في الخارج على وجه التمايز ولهذا ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٦ قوله توطية له بانا اذا قسمنا الجسم بالقسمة الوهمية فاجزاؤها تكون معها متحدة
للكل في الماهية ولا يبطل الاتصال في ذلك الجسم ضرورة ان المتصل الوحداني لا يتالف من حقايق متباينة وكلما ثبت لفرد من الطبيعة يثبت للفرد الآخر منها بالنظر اليها فاذا
ثبت للجسم الكل الانحياز والانفصال عما عداه وكذلك الفعلية لجهته يصدق على كل جزء منه هذه الاحكام ايضا ولا يتصور صدق هذه الاحكام بدون الانفكاك فان الفعلية لجهته
والانفصال عما عداه لا يصدق على المتصل بما هو متصل والانفكاك يستلزم المادة فالمطلوب ههنا يكون من الطبيعي بالضرورة ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٧ قوله
فلا انفكاك الخ لان القسمة الفكية لا تخلو عن التغير والخروج من القوة الى الفعل وايضا القسمة الفكية من جهة انها فكية لا تلحق الجسم الا من جهة انه ذو مادة لا من حيث انه ذو مقدار
مطلقا بدليل ان القابل للشيء يجب وجوده عند وجود المقبول لا يعقل الاتصاف الا بوجود الموصوف ووجوده محلا للصفة وهذا شان المادة فانها تجامعها بخلاف القسمة الوهمية
لكونها لاحقة للجسم لكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته لانك قد عرفت ان القسمة الوهمية فرض شيء متعين دون شيء متعين وذلك انما يحصل بالجسم التعليمي
فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته بمعنى انه يصح اما المجتمع معها بلا حاجة الى المادة حتى لو قطعنا النظر وجعلنا اللحاظ الى الجسمية التعليمية بان نفرض منها موجودة بدون المادة جزءا منها
بصحة هذه القسمة بلا شبهة نعم انها في نفس تحصلها محتاجة الى المادة لانها عرض يقتضي موضوعا والقسمة باختلاف الاعراض لا تكون الا في المادى بدليل ان الجسم المجرد عنها بكليته
لا يقبل القسمة باختلاف الاعراض وانكان قابلا المطلق الانقسام من جهة كونه ذا مقدار ولهذا كان اللاتناهي في الانقسام من احوال الجسم من حيث الكمية واستحالته على المادة كان من المتعلق
مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۳ ١٥ قوله المفاصل هي المواضع التي ينفصل الجسم عندها وهي مواضع معينة عند مثبتي الجزء اذ لا يمكن ان ينفصل الجسم عنده غير ما يثبت
بمفاصل الحيوان وسميت بها ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٦ قوله كالهيولى والصورة فانهما من الاجزاء المحمولة للجوهر الوحداني وهو الجسم لا من الاجزاء
المحمولة للجسم فان الجسم انما يحصل من مجموع المقدار منهما ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٧ قوله نحو من انحاء الخ انحاء قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية ثلاثة فيقع كثيرة
تحدث كثيرة بالفعل في الخارج فانكان الانفكاك بالة نافذة فهو قطع والا فهو كسر ونحوه وهمية تحدث كثرة في الوهم وعقلية يمكن ان تستوعب جملة الاجزاء الممكنة الانقسام
بلا تناه في الملاحظة العقل بملاحظة اجمالية بسيطة ١٢ ١٨ قوله وينسب ذلك الخ ولم يقل وذلك مذهب الاوائل لكونه مخالفا لما هو المشهور من ان هذه احتمالات لم يذهب
اليها احد ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٩ قوله وينسب ذلك الخ قول الشيخ في الشفاء بل على ان التركيب من الخطوط فذهب اليه ذاهب فاظهر ذلك في قوله وينسب
ذلك بالاشارة الى الخطوط فقط او الى السطوح والخطوط كليهما ولعل الطالع المحقق كان التركيب من السطوح ايضا مذهب احد ١٢ حمد الله ٢٠ قوله المذهب ... قد سمعت من الاستاذ قدس سره ان ...
... اهل الهند بانهم يقولون التركيب من جزء لا يتجزى ... لكن ... بها هي الاجسام ... فالعل ... الاشهر ...

٦

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۳۳ سطر ۵ قوله لا يحصل منها تألف الخ اى لا يحصل منها تألف حجم بحيث يكون الجسم متصلا حسا فان الاتصال حسا لا يتصور الا بعد ملاقاة الاجزاء والكلام فيه كما مر لا يقال ان بين كل جزئين منها خلاء قليلا لا يشعر به الحس ويحس الاتصال لان الخلاء ان كان اقل من الجزء فيلزم الانقسام للجزء وان كان مساويا له فلا يكون الجزء ايضا قابلا للحس فلا يحس الجسم المؤلف منه لان فيه خلاء واجزاء منفصلة ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ۱۰ قوله فيلزم التداخل الخ اى فيلزم اتحاد الجواهر المتحيزة بالذات فى الوضع والاشارة وهذا هو معنى التداخل والبداهة شاهدة بخلافه والتنبيه على استحالة التداخل انه لو جاز التداخل لجاز وقوع جزء العالم فى حجم خردلة بان تداخل الجزء له مقدار ما من العالم ثم وثم مرة بعد اخرى ويلزم اتحادهما فى الحيز واتحاد الجواهر المتحيزة بالذات فى الحيز ظاهر البطلان ثم يلزم عدم حصول الحجم منها وهو محال ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ۱۱ قوله لا يحصل منها الخ بين الكلام على بطلان التداخل فى نفسه فان الخصم لعله لا يساعده بل الابطال انه ههنا مفض الى عدم حصول الحجم والتألف فلا يحصل جسم فى عالم الواقع وهو اشد استحالة فان التألف افضى الى عدم التألف ۱۲ احسن الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۴ سطر ۱ قوله ان تلك الاجزاء ان تداخلت الخ التفصيل ان الاجزاء اما كلها متداخلة فلا جسم ولا حجم فلا قسمة مقدارية اصلا لا متناهية ولا غير متناهية فلا معنى لها فى افادة الانقسام وقد قالوا بالانقسام وايضا هو ظاهر البطلان وان تداخل بعضها فما بقى ان كان متناهيا فلا قسمة غير متناهية فقد بطل رأيهم بالكلية ان كل جسم لم ينتاه فى القسمة لان المتداخلة لا ينقسم اليها الجسم قسمة مقدارية مفضية الى التمايز فى الوضع محصلة لازدياد الحجم بالانضمام ولو هم بيانها وجودها كعدمها ساقط الاعتبار فى الجسمية فالانقسام انما هو باعتبار الباقى وهو متناه والاجزاء لكل جسم متناه والاجزاء فبطل رأيهم بالكلية وان كان غير متناه فالمتداخلة على هذا ساقطة الاعتبار فيحصل الاجزاء متناهية منها جسم فى ضمن الاجسام العددية النهاية فى الاجزاء فبطل كلية رأيهم ان كل جسم غير متناه الاجزاء فان نقيضه ان بعض الاجسام وهو ذلك الجسم الذى حصل من اجزاء متناهية متناه الاجزاء ولم يثبت بهذا القدر من البيان ان كل جسم متناه الاجزاء فلم يبطل رأيهم بالكلية ۱۲ حضرت الاستاذ مدظله سطر ۴ قوله وان فزع اليه من فزع بالفاء والزاء المعجمة والعين المهملة الاستغاثة والالتجاء اى التجاء النظام الى التداخل لدفع لزوم عدم تناهى مقدار الاجسام لكون التألف موجبا لازدياد الحجم ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ۵ قوله بان يوضع ثلثة على ثلثة بان يوضع جزآن لتحصيل الطول لان المأخوذ فى الجسم مطلق الابعاد ولا تحصل البعد فى اقل المراتب الا باثنين ثم يوضع بجنب احدهما جزء لان مطلق العرض مع قطع النظر عن ان يكون بازاء تمام الطول يحصل بضم واحد مع واحد من الطول وانما اخذ الجبائى اثنين لحصول العرض لاعتباره العرض فى مقابلة الطول بالتمام ثم يوضع فوق الثلثة ثلثة لتحصيل العمق فى مقابلة العرض والطول على التمام ولما كان الجبائى اخذ الاربعة لتحصيل العمق فى مقابلة العرض والطول على التمام ولما كان يلزم على مذهب العلامة ترجيح بلا مرجح اختيار واحد فى العرض ومن العمق فاختير اربعة بان يوضع جزآن وبجنب احدهما جزء وفوق واحد من الثلثة جزء لاعتبار مطلق الابعاد والثلثة اعم من ان يكون بالتمام او لا ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ۱۱ قوله لا رأيهم بالكلية ولا بد من ابطال رأيهم بالكلية ليثبت مذهب الحكماء من ان كل جسم متصل فى الواقع قابل الانقسام الغير المتناهى ولهذا وجه العنان الى ابطال رأيهم بالكلية بقوله فاذا اردنا الخ ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ۱۵ قوله وكان الجزء الواحد عادا الخ فيه دفع لما يقال ان ازدياد الحجم والثخانة بحسب ازدياد الاجزاء لكنه لا يلزم اتحاد النسبتين تماما لاحتمال ان يكون نسبة الاجزاء من النسب العددية والنسبة بين الحجمين من النسب التى تختص بالمقادير وهى ما يتحقق بين مقدارين لا يكون لهما عاد مشترك ووجه الدفع ان التفرقة بين المقادير والاعداد ليست الا لانتهاء الاعداد الى الواحد العاد بخلاف المقادير واذا كان تركيب المقادير ايضا من الاجزاء الغير المتجزية ضرورة انتهاء الكثرة الى الآحاد الحقيقية فيكون الجزء الواحد عادا للكل فلا يتصور النسبة الصمية فيها بل يكون حالها حال الاعداد لان الواحد العاد فى الاعداد غير منقسم وفى الاجزاء ايضا ۱۲ حسن الله رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۷ سطر ۱ قوله لا يكون الخ يعنى ان المثبت له بالذات لو صح لبعض الافراد وليس للطبيعة الكاملة وصح بالذات حتى يقال ان المقصود فى هذا الحكم ليس الاثبات الوضع لهذا المفهوم وهو حاصل فى العقل فليس المقصود سريان الحكم الى الاجسام المشخصة فلا ضير فى عدم وجودها فى حالة هذا الحكم فى العقل ۱۲ محمد الله سطر ۵ قوله فلا يحكم العقل الخ اورد عليه بانه صحيح ان اخذ فى البرهان امكان التطبيق فى الخارج وقد مر ما يتوجه عليه وان اخذ التطبيق التفصيلى الاجمالى كما عرفت فلا وجه له فانه لا يتسلط الوجود الا فى العقل اجمالا ولا تعاقب الا فيه ۱۲ حضرت الاستاذ مدظله سطر ۱۰ قوله فرع الاتساق واذا الاتساق فى الاعداد المجتمعة الغير المرتبة كالحصى فلا امتداد فلا يكون فيها اوائل واواسط واواخر وهكذا فلا يمكن تطبيق المبدء على المبدء ثم ما يليه على ما يليه وهكذا لتظهر الزيادة فى جهة عدم التناهى ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ۱۱ قوله فهناك يجوز الحكم الخ وهذا الحكم لا يفضى الى الاستحالة مطلقا لا الى مساواة الجزء او ما يساويه الى الكل فان الزيادة متحققة فيها ابينه من المساواة ولا الى فرع الزيادة او اشكالها فى جانب عدم التناهى لان فى كل ما يتحصل التطبيق بتمامه من جانب المبدء الى الجانب الآخر ولا يتصور ذلك بالتفصيل فانه باطل ولا بالاجمال فانه فرع الاتساق كما عرفت المتم فى المرتبات يلزم احدهما بالنظر الى الحكم الاجمالى الصحيح الواقعى والثانى يلزم بالنظر الى التفصيلى ۱۲ محمد حسن رح سطر ۱۹ قوله اذ لا تميز الوسط الخ السابقة مساوقة لعدم المجموع اولا ووسطا ولا طرف فى غير المرتبات واذا لم يكن فيه لم يتقل الزيادة الى جانب اللاتناهى ۱۲ احسن رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۴۰ ١١٤ قوله ولا يتاتى الخ بل انما يحصل في الزمان الغير المتناهي وخروجه من القوة الى الفعل من المبدأ المعين من سبيل فيكون التطبيق التفصيلي ايضا منها ١٢ ملا حسن ١١٥ قوله يجريان التطبيق الوهمي الخ توهم التطبيق الوهمي في غير المرتبات اما من جهة اخذه بين الصور المرتسمة في الذهن تفصيلا فوجه التوهم ان الصور الحاصلة منها في الذهن على سبيل التدريج يبلغ الى حد اللانهاية فيجري التطبيق الوهمي فيها فدفعه المص بانه يجوز ان لا يرتسم منها في الذهن في زمان معنا على التفصيل الا قدر متناه وان كانت في الخارج غير متناهية واما من جهة حصولها اجمالا في الذهن فتوهم الترتيب فيها فان الوهم يجري الاحكام الواقعية في المعدومات من جهة وجودها الاجمالي فيه فدفعه المص بانه ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي بالمعنى المذكور فلا نسلم حكم العقل بامكان ذلك في الآن والزمان المتناهي وان اريد حكم العقل في الموجود الغير المرتبة بان في الجملة الزائدة ما يعادل الناقصة وزيادة فلا ينفع كما ذكره ١٢ ملا حسن ١١٦ قوله فيها لان التطبيق في الوهم لا يقتضي الاجتماع والترتيب بل العقل اذا اخذ جملة غير متناهية وجملة اخرى غير متناهية بعد مبدأ الجملة الاولى وتوهم انطباق مبدأ الجملة الاولى على مبدأ الجملة الثانية فتنطبق سائر احاد الاولى على سائر احاد الثانية ويسوق الدليل ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١١٧ قوله مما يكون بين الصور المرتسمة الخ معناه المعلومات الحاصلة في الذهن لا الصور من حيث هي صور ذهنية فان الكلام في استحالة عدمية النهاية في الخارج ١٢ حضرت ملا نظام الدين قدس الله سره

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۴ ١١٦ قوله كالحركة بمعنى التوسط الخ فان الحركة بمعنى التوسط عبارة عن توسط الشي بين المبدأ والمنتهى بحيث اي حد فرض في الوسط لا يكون ذلك الشي قبل وصوله ولا بعده فيه فهي حالة بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على الزمان فلا يلزم الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم وليست بموجودة في طرف ذلك الزمان لان المتحرك فيه اما في مبدأ المسافة او منتهاها او لا اخذ المتحرك فيه من الحركة التوسطية اصلا لما عرفت ان التوسط حالة بسيطة حادثة بعد مفارقة المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى اذا كانت حادثة بعد مفارقة المبدأ فلا محالة تكون موجودة في زمان مقطوع من جهة البداية ١٢ مولانا محمد يوسف رح ١١٧ قوله ما يكون الخ اي ما يكون وجوده بالحركة التوسطية لا بقدر معين من الحركة القطعية لا يكون موجودا في طرف الزمان انما يكون موجودا في الزمان تمامه بدون الانطباق لان ما يوجد بالحركة التوسطية يكون تابعا لها فكما لا يكون لها اول آن الحدوث كذلك لا يكون اول آن الحدوث لتابعها ايضا فان التابع للشي الذي يجي واللازم له كذلك بحسب ذلك الوجود ولا يتخلف عنه في اي طرف كان فلو كان لاحدهما اول آن الحدوث يلزم الآخر ايضا اول الآن والا يلزم التخلف فيه فبذلك علمت ان ما يوجد بقدر معين من الحركة القطعية يكون منطبقا عليها ويكون حاله كحال الحركة القطعية في كون الحدوث تدريجا اي في زمان بالانطباق عليه لا في آن اول كزاوية معينة من حركة احد الخطين المنطبقين ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١١٨ قوله كالمطلق الزاوية الخ لا يتوهم ان المطلق موجود بعين وجود الافراد وليس له وجود مجرد عن الافراد المعينة لبطلان الماهية المجردة كما تقرر في مقره فكيف يتصور الافتراق بين المطلق وافراده في نحو الحدوث لان المطلق له وجود في ضمن كل جزء وكل فرد منه فالوجود المنسوب الى المطلق الزاوية مع قطع النظر عن الخصوصيات والتعينات يقال له انه في جميع الزمان في كل جزء منه وكل آن فرض في ذلك الزمان غير منطبق عليه ان المطلق موجود بتمامه في جزء ذلك الزمان ايضا وفي ضمن فرد من افراده وان كان كل معين منها يوجد في معين من الزمان منطبقا عليه لا يلزم منه وجود الكلي مجردا عن الافراد كما لا يخفى ١٢ محمد الله ١١٩ قوله هي التي كلامنا فيها بانها ليست لها اول آن تحدث فيه ليس وجودها فيه ولا تدريجا بل لها وجود في الزمان من غير انطباق عليه ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٢٠ قوله ولا يكون لهذا ايضا الخ وبهذا تم الاعتراض على التقرير المشهور للبرهان بابطال المقدمة المذكورة فيه ١٢ ملا حسن رحمه الله ١٢١ قوله آخر آنات عدمه الخ لانه اول الممكن وجود الحادث في آن هو مبدأ الزمان المعين فكان عدمه فيه واذا كان وجوده في هذا الزمان فكان هذا الآن آخر آنات عدمه السابق ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٢٢ قوله هذا التفصيل بما يهمنا الخ لان الامر الاهم لنا اتمام الاعتراض على التقرير المشهور للبرهان بابطال المقدمة المذكورة فيه وهي ان الحادث لا بد له من اول آن الحدوث وبهذا التفصيل يبطل تلك المقدمة بلا مرية لدلالته على ان بعض الحوادث ليس له اول آن الحدوث وسامته الخط على الخط ايضا منه فهذا المرام يحصل ببيان اختلاف الحوادث في اول الوجود بدون الاحتياج الى بيان اختلاف الزائلة من الحوادث في آخر آن الوجود او بيان العدم السابق واللاحق لكن الكلام لما انجر الى بيان اختلاف الحوادث فلا بد من تتميم الكلام بتبيين آخر آن الوجود وحال العدم السابق واللاحق فقال المص لنتمم الكلام الخ ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۸ ١١٨ قوله جاز بالنظر اليه الخ لقائل ان يقول ان الشكل يجوز ان يكون مقتضى طبيعة البعد الشخصي فلا يجوز التبدل الا بتبدل ما هو مقتضى طبيعته فلا يحتاج الى المادة فان المادة انما تلزم للانفعال وهو لا يعقل الا بانتقال المحل لا يقال ان الشكل الحاصل له يجوز ان يرد بالنظر الى طبيعته التي هي لا بشرط شي فانها ليست مقتضية له وانما البعد الشخصي لان اقتضاء هذا التجوز المادة ممنوعة فانه يجوز ان يكون نسبة الشخص المعين نسبته الى طبائع المفارقات ١٢ حضرت ملا مرحوم ١١٩ قوله جاز بالنظر اليه الخ وفيه نظر دقيق فانه يجوز ان يكون الشكل العارض للمفارق الدائم والمباين كالعلة مع المعلول فلم يوجد فيه جهة القوة المحوجة الى المادة فان القوة عبارة عن فقدان شي في زمان مع وجوده في زمان آخر فلا شبهة في انها لا تقتضيها الامر الدائم ضرورة والعجب من المص انه كيف صدر منه هذا الكلام مع وضوح سخافته ١٢ محمد حسن رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۴۸ قولہ المستلزم لحمل القوۃ فیہ مناقشۃ ظاہرۃ لانہ ان ارید بالقوۃ الاستعداد فالاستلزام ممنوع لانہ اذا لم یمکن تبدل
الشکل من ذاتہ ولوازمہ فیستحیل ان یجوز التبدل تبدلا فطریا ویستحیل بعد حصول الشکل معین ان یزول ذلک الشکل ویخلفہ آخر بدلہ وان ارید مجرد التجویز الذاتی فمسلم ولا یلزم منہ الاستعداد ۱۲ منہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۹ قولہ تناولہما الخ فیہ ان المجوز لتداخل الجوہر الجسمی فی البعد المجرد ولعلہ یعود ویقول ان التمسح مطلقا لا یمنع التداخل بل انما
یمنع فی الماہیۃ الواحدۃ ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ قولہ ویجری بینہما الخ فانہ اذا کان مساحۃ البعد بحیث یسعہ مساحۃ الجسم یحکم بان البعد بابین الا انہ مثل
مساحۃ الجسم واذا لم یسعہ یحکم بانہا انقص من مساحۃ الجسم ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ قولہ کذلک مساحۃ بعد الخ ای فی الجسم المتمکن مساحۃ جسم
فی المکان مساحۃ بعد والمجموع اعظم من الواحد فلو تداخلا کان الکل اے مساحۃ الجسم والبعد مساویا للجزء وہو مساحۃ البعد او الجسم فقط ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ
قولہ مساویا للجزء فیہ انہ علی تقدیر التداخل لا کلیۃ ولا جزئیۃ بحسب المقدار فلا یلزم مساواۃ الکل للجزء بل الکلیۃ والجزئیۃ علی ہذا التقدیر بحسب العدد وحدہما
ازید من الواحد ۱۲ محمد اللہ قولہ اولی وفیہ ایضا منع ظاہر فان التداخل بین البعدین انما یتصور بالفصل بینہما ثم التقائہما بحیث یتحد قدر الحیز واجزاء البعد
متمانعۃ عن الفصل فانہ یستلزم المادیۃ بخلاف الجسم والبعد فتجویز التداخل بینہما لا یلزم التجویز فی اجزاء الابعاد ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ قولہ وانما یفہم المناظر
وذلک لانہ یقول ان نحو المسوحیۃ واحد لکن مسوحیۃ البعد المادی یمنع التداخل والبعد المجرد لا یمنعہ فان البعد المادی یقبل الحرکۃ والمقاومۃ والانخراق فلا یعقل تداخل
بخلاف ہذا البعد فانہ بذاتہ یابی عن تلک الاحکام ولا یجد بدا من التداخل ولا یلقاہ شی من الاجسام بالنہایات بل بالاسر الاجسام لا تلاقی الا بالنہایات فلا منافاۃ التداخل
وعلی ہذا فمساواۃ الکل الجزء یستحیل فی الجسمانیات لا فی ہذا البعد فانہ لا کلیۃ ولا جزئیۃ فی الوضع فلذلک لا ضیق فی المساواۃ کما فی الہیولی والصورۃ مثلا ۱۲ حضرت
ملا نظام الملۃ والدین قدس اللہ سرہ قولہ فاحفظہ ای ہذا مقولۃ اصحاب البعد الموجود لا اصحاب البعد الموہوم وما سیجئ ثانیا شامل لہما ۱۲ مولانا محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ ۵۲ قولہ انما یبطل الخ حاصلہ انا نمنع ونبطل وجود الخلا بمعنی المکان الخالی عن المتمکن لا الخلا بمعنی اللاشی المحض المساوی جنسہ بخواص المکان
لانہ لیس بباطل عندنا کما فی عبارۃ المحدود ومکانیۃ الخلا ایضا ومن الامارات المکانیۃ منہا وجود الحرکۃ فیہ وہو سلب المکانیۃ فالمدعی بطلان خلو المکان مع بقاء مکانیتہ
فلو التزم احدان المکان علی تقدیر الخلو ینسلخ عن امارات المکان ومنہا صحۃ وجود الحرکۃ فیہ فلا کلام معہ لانہ اذا انسلخ فی امارات المکان لم یبق المکان مکانا ۱۲ مولانا محمد یوسف
رحمہ اللہ قولہ اسہل لان الملاء معاوق ومقاوم للحرکۃ بلا مریۃ واذا انعدم المعاوق فیسہل وجود الحرکۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ قولہ
فلیتامل فیہ اشارۃ الی انہ لو وجد المکان الخالی لم یکن وجود الحرکۃ فیہ محالا الا ان کل حرکۃ لا بد وان تکون علی حد من السرعۃ والبطوء لانہا لا محالۃ تکون علی مسافۃ وفی زمان فاذا فرض حرکۃ اخری
تقطع تلک المسافۃ فی نصف ذلک الزمان او فی ضعفہ کانت اسرع او ابطأ من الاول فلا بد للسرعۃ والبطوء من محل وہو المعاوق فلو وجد الخلاء فلا معاوق فلا توجد الحرکۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف
رحمہ اللہ قولہ بتلک المقاومۃ وفیہ ذلک بان ینتہی القسمۃ مثلا فی المعاوقۃ الی حد ولا ینتہی القسمۃ فی الزمان فیجوز ان یکون قبل المعاوقۃ بحیث لا یکون فوقہ او دونہا
بالنسبۃ الی المعاوقۃ الغلیظۃ کالف الف ویکون نسبۃ زمان الخلاء الی زمان الملاء الاول الغلیظ کالف الف فح لم یکن المعاوقۃ المخصوصۃ تامل زمان الخلاء ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ
قولہ لو اجتماعہما الخ وذلک لان الحرکۃ فی الخلاء وان کانت ممکنۃ کما ذکر لکن اجتماعہما مع الامر المستحیل غیر ممکن فیستلزم امر محالا ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ قولہ
لانا نقول الخ فیہ انہ منقوض بوجود الملاء فانہ یجری فیہ ایضا بانا نقول کل حرکۃ فی الملاء ہی حرکۃ فی معاوقۃ وکل حرکۃ مع معاوقۃ فلیست مساویۃ للحرکۃ فی عدم معاوقۃ فینتج لا شی من الحرکۃ فی الملاء
مساویۃ للحرکۃ فی عدم معاوقۃ ونضم الی القضیۃ القائلۃ ان الحرکۃ فی الملاء الذی نسبۃ رقتہ الی الملاء الغلیظ نسبۃ زمان حرکۃ عدیم المعاوق الی زمان حرکتہ فی الملاء الغلیظ لکانت موجودۃ
مساویۃ للحرکۃ فی عدم معاوقۃ لکانت ینتج لا شی من الحرکۃ فی الملاء بحرکۃ فی الملاء ہف ۱۲ حضرت ملا مرحوم قولہ ویلزم منہا ای یلزم من ہذہ النتیجۃ بان تجعل کبری
المقدمۃ الممہدۃ الصدق بان تجعل صغری ویقال ان زمان ہذہ الحرکۃ فی الخلاء یکون مساویا لزمان حرکۃ فی معاوقۃ لو کانت المعاوقۃ موجودۃ ولا حرکۃ فی الخلاء ہی مساویۃ الزمان
لزمان حرکۃ فی معاوقۃ لو کانت المعاوقۃ موجودۃ ان لا شی من الحرکۃ فی الخلاء حرکۃ فی الخلاء وہو سلب الشی عن نفسہ ہذا المحال یلزم من المعاوقۃ المخصوصۃ فانا جعلنا انہا تحقق
وجودا فی الواقع بل فی الفرض فقط وفرض المحال لعین محال فلم یلزم الاستحالۃ الا من الخلاء وہو محال قرأت انتہی سخافۃ ہذا الجواب فان القضایا اذا کانت حملیات
تقدیریۃ فالنتیجۃ ایضا تکون حملیۃ تقدیریۃ ولا باس بسلب الشی عن نفسہ علی تقدیر محال ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ قولہ اقول
ویمکن تحریر الخ حاصلہ ان القضیۃ الکاذبۃ علی الاطلاق من جہۃ انہا کاذبۃ کالمستحیل وقوعہا وصدقہا فی الواقع فلو استلزم امر صدقہا فی الواقع یکون مستحیلا
قطعا والخلاء من افراد ہذا الامر فانہ یستلزم صدق قضیۃ شرطیۃ کاذبۃ علی الاطلاق وہی انہ لو امکنت معاوقۃ محضۃ ومعہ کانت الحرکۃ فی معاوقۃ
کما لا یمکن فصل فی البرہان ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ قولہ اخر فیہ اشارۃ الی ان التحریر السابق للجواب کان باخذ القضیۃ حملیۃ تقدیریۃ
بان جعل لفظ لو کانت قیدا فیہا لا کلمۃ شرط داخلۃ فی المقدم ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشي متعلقة صفحة ٥٩ قوله مطلقا اي سواء كان في الامكنة المتعددة كما بين السماء والارض او في غير الامكنة المتعددة كغشو الفلك الاعلى ۱۲ مولانا محمد يوسف رح
قوله لتشابه اجزائه في اجزاء الخلاء فانه اذا كانت هناك حركة طبيعية فمن اين تخصص هذا الجزء بالطلب والجزء الآخر بالهرب مع تشابههما ۱۲ مولانا محمد يوسف رح
قوله لتشابه اجزائه انت تعلم ان هذا لا يفي لنفي الحركة الطبيعية في المتشابه الا ترى ان القائلين بالبعد المجرد يقولون بتشابه اجزائه مع ان بعضها يكون مطلوبا
لبعض دون بعض وذلك لتمايز الاجزاء في الاوضاع والهويات كذلك الخلاء فيجوز ان يكون تمايز بانفسها بينها بالاوضاع والهويات
فيجوز ان يكون هوية بعض مع تميزه وضعه عن الآخر مطلوبا لبعض الاجسام بالنظر الى ذاته النوعية ومهروبا لبعض كذلك سائر الاجزاء فلا ينفع التشابه الشيء ۱۲ ملا حسن رح
قوله وقسرية راجعة اليهما اي الى الارادية بان يكون القاسر ارادة وفيه اشارة الى زيادة قول من اطلق تحديد الارادة وعدم تحديد القاسر الطبيعة فان القسرية اشبه الاولى وحكم الآية
في هذا الحكم كما لا يخفى ۱۲ حضرت ملا مرحوم قوله يجوز ان تحدد الارادة حال الحركة من السرعة والبطء بالشعور فيحدث الحركة على حسب ذلك وتتغير منها تحقيقا في الحركات
ويزداد بالمعاوق وينتقص بنقصانه بإزائه فلا يلزم المساواة فلا تتم الحجة ۱۲ حضرت ملا مرحوم قوله ان النفس بعض الخ اي الشيخ لا يجوز تحديد حال الحركة الارادية
بالارادة فان المحرك في الحركة الارادية هو النفس والنفس انما تحرك الخ ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله انما تحرك الخ اي النفس اذا حركت باحداث الميل هو مختلف
بالشدة والضعف فلا يتحدد بالزمان بل حاله حال الميل الطبيعي فلا بد من امر آخر فلا يمكن ان يتحدد الزمان بها فالحجة في الارادية لكنا تتم ولا يخفى عليك انه غير وارد فان تحركها باحداث ميل لا يوجب ان يكون حالها
حال الطبيعة فان الفلك متحرك باحداث ميل مع انه لا معاوق فيه اصلا فقد تحدد حال السرعة والبطء بتحريك النفس الفلكية باحداث الميل فلا يكون الحركة الارادية في الخلاء بعينها كذا حضرت ملا مرحوم

حواشي متعلقة صفحة ٦٠ قوله وقد يكون بتدريج اراد بالتدريج التدريج الاتصالي والتدريج الذي لا يكون له دفعة جزء منها وان كان نظيرها
لها فلا يرد ان مجموع الانتقالات الدفعية الواقعة في مقولة الجوهر مثلا كالانتقالات التي في الاطوار ايضا تدريجي ثم تصحيح قوله ولا ثاني الا في مقولات اربع بعيد الا ان ۱۲ ملا حسن رح
قوله وكان يهون الخ الغرض من هذا الكلام بيان وجه عدول المعلم الاول من تعريف القدماء بواحد من هذه العبارات الى مسلك آخر فبينه بقوله لو ان الخ اي وجه العدول
ان التدريج هو وقوع الشيء في زمان بعد زمان فيتوقف تصور التدريج على تصور الزمان وكذا معنى يسير اليسير او هو معنى التدريج وتصور اللادفعة موقوف على تصور الآن
وهي عبارة عن حصول في الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فيلزم الدور ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله على نحو
من الدور يمكن ان يقال ان الزمان يمكن ان يتصور بانها كمية متصلة غير قارة ولا يفتقر فيه الى انها مقدار الحركة والتدريج هو الوقوع في كمية كذلك فلا دور ولذا قال لم
وكان يهون علينا الخ ولم يقل بان تعريف القدماء باطل كذا افيد ۱۲ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده قوله لما لم الخ حاصله ان معنى الكمال
هو الحاصل بالفعل وانما يسمى الحاصل بالفعل كمالا لان ما بالقوة نقصان والفعل تمام بالقياس اليها ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله او من جهة الخ يعني انه فعلية
يتصور بازائها قوة سواء كانت تحققت قبلها الفعلية او لم تتحقق فالمراد عنها بمعنى المنع عن تحققها كما في الحركات الفلكية الازلية ۱۲ محمد اشرف قوله بازائها قوة الخ الحاصل
به قوة ما تحرك اليه فانه لا دخل له في الكمالية بل له وقوة التحرك وهو مع قوله غيرها يكون التحرك بالقوة ثم يصير بالفعل ۱۲ حضرت ملا مرحوم قوله وايضا انما الحصول له
حاصله ان التحرك وسيلة الى نيل الكمال فيكون كمالا اي فعلا ضرورة ان ما يتوسل به الوجود الى فعلية فهو فعلية ۱۲ حضرت ملا مرحوم قوله ولا الخ يتقدم الاولية
ههنا من جهتين من جهة الذات فان التحرك دخيل في الوصول الى المنتهى فالاول علة والعلة متقدمة بالذات على المعلول ومن جهة الزمان
فان التحرك يقع في الزمان المتقدم على آن الوصول ولا تنافي بين اجتماع التقدمات ۱۲ ملا محمد حسن رحمه الله

حواشي متعلقة صفحة ٦١ قوله ولعل المذاهب الخ اشار بلفظة لعل الى ان بعضا من هذه المذاهب قد انشعبت الى شعب كثيرة فهذه هي الاصول
كما ستقف في اثناء الكلام ۱۲ محمد الله قوله ولعل المذاهب الخ كلمة لعل اشارة الى ما يفهم من الشفاء ان ههنا مذهبا آخر لا يعتد به ولا يليق ان يلتفت اليه و
هو ان الحركة مقولة اخرى سوى المقولات العشر ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله انها نفس مقولة ان ينفعل اي الذي يقال له مقولة الانفعال
هو نفس الحركة بان يكون عبارة عن هيئة غير قارة وهذا مذهب الشيخ الرئيس ايضا تبعا لبعض الاوائل ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله او بالتشكيك
اشار به الى ان اصحاب هذا المذهب حزبان حزب يقول ان لفظة الحركة تقع على الاصناف التي تحتها بالاشتراك وحزب يقول بل لفظ الحركة مثل لفظ الوجود تقع
على اصناف كثيرة لا بالتواطؤ ولا بالاشتراك بل بالتشكيك لكن الاصناف الداخلة تحت لفظ الوجود دخولا اوليا هي المقولات واما الداخلة تحت لفظة الحركة فهي انواع
واصناف من المقولات كذا في الشفاء ۱۲ محمد الله قوله كل ما ادخله الخ اي الحركة في المقولة حين تلك المقولة فالحركة في الكم تكون من مقولة الكم
والحركة في الكيف تكون من مقولة الكيف والحركة في الاين تكون من مقولة الاين والحركة في الوضع تكون من مقولة الوضع
مولانا محمد يوسف رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۱۸ لہ قولہ فان کلا من الکم الخ ای الکم منہ قار ومنہ سیال وھو الحرکۃ فی الکم ای النمو والذبول والکیف منہ قار ومنہ سیال وھو الحرکۃ فی الکیف ای الاستحالۃ والاین منہ قار ومنہ سیال ھو الحرکۃ فی المکان ای النقلۃ والوضع منہ قار ومنہ سیال وھو الحرکۃ فی الوضع وھو ما تماہی بعضہم فی مذھبہ حتی قال والجوھر منہ قار ومنہ سیال وھو الحرکۃ فی الجوھر فبعض من اصحاب ھذا المذھب یقول بالحرکۃ فی الجوھر ایضا ۱۲ مولانا محمد یوسف رح

لہ قولہ منہ قار ومنہ سیال الخ قال الشیخ فی الشفاء اختلف اصحاب ھذا المذھب فمنھم من جعل الافتراق الذی بین السواد القار وبین السیال افتراقا نوعیا ومنھم من جعلہ افتراقا غیر فصلی اذ ھو کزیادۃ تعرض عرض غیر فصلی فیصیر خطا اکبر ولا یخرج بہ من نوعہ ۱۲ احمد اللہ لہ قولہ انھا لیست فی شیء الخ یعنی ان الاصناف الواقعۃ تحتھا لیست انواعا من المقولات علی السبیل المذکور فی المذھب الثانی فلیس التسود نوعا من الکیف ولا النقلۃ نوعا من الاین فان وقوع الحرکۃ فی الکیف لیس معناہ ان الکیف جنس لھا ولا انھا موضوع لھا بل الموضوع ھو الجوھر لا غیر لکن لما کان ما منہ وما الیہ کیفا فالحرکۃ فی الکیف وان کان اینا فالحرکۃ فی الاین والحرکۃ امر مغایر لتلک المقولات لیست فردا منھا ویقال لفظۃ الحرکۃ علی ھذہ لا بالتواطؤ فان الکمال الماخوذ فی حدھا اتحد الجنس ھو من الالفاظ المجانسۃ للوجود والوحدۃ فلا یکون حملھا علی ما تحتھا بالتواطؤ فلا یکون ذاتیا لھا ۱۲ احمد اللہ لہ قولہ مشکک لان صدق الکمال علی الکمال الذی ھو ما ھو بالفعل من کل وجہ ککمال الباری اولی من صدقہ علی الکمال الماخوذ فی رسم الحرکۃ لانہ کمال من جھۃ القوۃ او یقال ان صدقہ علی الجوھر اولی من وقوعہ علی التسعۃ الباقیۃ کما یفھم مما سیاتی فی الکتاب ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

لہ قولہ فالتسود الخ یعنی ان الحرکۃ فی السواد لیست حالۃ مغایرۃ لہ بل ھی فرد منہ یحصل للجسم ویبقی بشخصہ فی مجموع زمان الحرکۃ ومع بقائہ بشخصہ یتغیر ویشتد آنا فآنا فیحصل لذلک الفرد فی کل آن نوع من الشدۃ لیس فی الآن السابق ولا فی الآن اللاحق فکان الموضوع بالحقیقۃ للحرکۃ ھو ذلک الفرد فان تبدل الحار علیہ اولا وبالذات وبواسطتہ یتبدل الجسم فی وصف السواد بانہ یحصل لہ ذلک الفرد الباقی فی کل آن نحو آخر من الشدۃ ۱۲ احمد اللہ لہ قولہ بل التسود الخ ای بل التسود اشتداد الجوھر الذی ھو موضوع بمقولۃ الکیف فی سوادہ بان یترک فردا ضعیفا ویاخذ قویا واما عندنا الموضوع بالجوھر الجسم لنفس البدن فان الحرکۃ تقع فی الکیفیات النفسانیۃ ایضا عند الشیخ الرئیس کما سیاتی ولم یتبین بعد ان موضوع الحرکۃ فی مقولۃ الکیف ھو الجسم لا غیر ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ لہ قولہ اذ لیس ھناک الخ فلا یکون الموضوع الحقیقی للحرکۃ فی السواد نفس السواد کیف وذات السواد الاول مغایرۃ لذات السواد الثانی لان المتفاوت بالشدۃ والضعف متفاوت فی الذات الشخصیۃ قطعا بل فی الحقیقۃ النوعیۃ ایضا عند المشائین فلیس ھناک سواد واحد یکون موضوع التغیر ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۹ لہ قولہ الا ان یکون الخ نفی للمذھب الثانی والمراد بکون المقولۃ موضوع الحرکۃ ان یکون الحرکۃ من الاحوال العارضۃ للمقولۃ فالحرکۃ فی الکیف مثلا ای کیف لیشتد فالتسود سواد یشتد کما مر والمراد بکون الحرکۃ داخلۃ فی المقولۃ ان یکون ما تحصل بالمقولۃ تحصل الشیء بما ھو فرد لہ بان تکون الانواع الداخلۃ تحت لفظ الحرکۃ انواعا واصنافا من المقولات حیث یکون الاین منہ قار ومنہ سیال ھو الحرکۃ فی المکان ای النقلۃ والکیف منہ قار ومنہ سیال ھو الحرکۃ فی الکیف ای الاستحالۃ والکم منہ قار ومنہ سیال ھو الحرکۃ فی الکم ای النمو والذبول ووجہ النفی ان الحرکۃ ینافی فعلیۃ المقولۃ فکیف یکون من احوال المقولۃ او من محصلاتھا وسیعلم ان فائدۃ التکریر فی نفی المذھب الثانی بقولہ لا ان یکون المقولۃ موضوع الحرکۃ ولا ان تکون الحرکۃ داخلۃ فی تلک المقولۃ ان فیہ نفیا للمذھب الثانی بشعبتیہ لان فی المذھب الثانی مذھبین حیث ذھب جماعۃ الی ان معنی وقوع الحرکۃ فی مقولۃ ھو ان تلک المقولۃ مع بقائھا بعینھا تتغیر من حال الی حال علی سبیل التدریج فیکون تلک المقولۃ ھی الموضوع الحقیقی لتلک الحرکۃ وذھب آخرون الی ان معنی وقوعھا فی مقولۃ ھو ان تلک المقولۃ جنس للحرکۃ وقالوا ان من الاین ما ھو قار ومنہ ما ھو سیال وکذا الحال فی الکم والکیف والوضع فالسیال من کل جنس من ھذہ الاجناس ھو الحرکۃ فیکون نوعا من ذلک الجنس والمصنف اقتفی الشیخ الرئیس فی جعل ھذین المذھبین مذھبا واحدا حیث نقلھما فی تبیین اختلاف المذاھب فی سلک عبارۃ واحدۃ واشار ھھنا الی ھذا التشویش بنفی المذھب الثانی بنظم عبارتین فی تکریر النفی ثم کلام المصنف لا یخلو عن تشویش واختلال لانہ ابان المذھب الثانی فی اختلاف المذاھب بعبارۃ اختارھا الآخرون منہ وفی تبیین بطلانہ بعبارۃ اختارھا جماعۃ منہ حیث قال محصلہ ان الحرکۃ فی الکیف الخ وھھنا اشار الی نفی المذھب الثانی بعبارۃ تدل صراحۃ علی ان فی المذھب الثانی شعبتین وظاھر ان شعبۃ واحدۃ من الشعبتین لا یمکن ان یکون محصلا للشعبۃ اخری الا ان یرجع النزاع الی اللفظ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ لہ قولہ فیلزم الخ فیہ ان الانحصار فی المقولات العشر لیس بینا ولا مبرھنا علیہ فانھم ما اقاموا دلیلا علی الانحصار ولو سلم فنقول ان الانحصار انما ھو بالنسبۃ الی الحقائق المرکبۃ التی لھا جنس وفصل فیجوز ان یکون الحرکۃ حقیقۃ بسیطۃ کفصول الجواھر فلا یکون شیء من المقولات ذاتیا لھا وان صدق علیھا صدق العوارض ۱۲ مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ لہ قولہ فلفظ الکمال الخ یعنی ان لفظ الکمال الماخوذ فی تعریف الحرکۃ وان کان مشککا بالنظر الی الموجودات التی من جملتھا الحرکات النوعیۃ والشخصیۃ لکنہ اذا اخذ مع الامور الاخر التی تکون بھا مختصۃ بالنظر الی نفس ماھیۃ الحرکۃ یجوز ان تکون جنسا لما تحتھا من انواع الحرکات واشخاصھا وکانہ غفل عنھا ولا مضایقۃ فیہ ۱۲ ملا محمد حسن رحمہ اللہ لہ قولہ فی رسم الحرکۃ الخ اشارۃ الی ان مشککیتہ ما وقع فی الرسم لا یستلزم مشککیۃ المرسوم لان الرسم عرضی خارج ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۰۵

۱۴ قوله يعرف الخ يعني ان الذاتية والعرضية ههنا على قياس ما عرفت في الاضافة فانه وان كان تبدل السلاح مثلا في جسم بواسطة حركة السلاح في الاين لكن لعدم كون ميل هذا التبدل فيه لا يكون الحركة بالذات في السلاح بل المتحرك بالذات انما هو السلاح في الاين لكون الميل موجودا فيه كما اذا تحرك الشخص بحذاء شخص قاعد فالقاعد وان تبدل وضعه لكنه لا يعد متحركا فيه بالذات بل هو متحرك فيه بنفس حركة الشخص المتحرك بحذائه بالعرض ۱۲ محمد احسن رحمه الله ۱۵ قوله خالف فيه قوم الخ وهم فرق فرقة قايلون بالكمون والبروز قالوا ان الماء مثلا لا يصير باردا لا البارد وحارا وما يدرك من انقلاب احدهما الى الآخر انما هو بالخصوص في الاول كمون واستتار للاجزاء الحارة وبروز وظهور للاجزاء الباردة التي كانت موجودة في الماء دائما وبالعكس في الثانية وفرقة يقولون ان الحار مثلا اذا صار باردا فقد فارق منه الاجزاء الحارة التي كانت فيه والبارد اذا صار حارا فقد يدخل فيه الحارة من خارج فهؤلاء والفرقة الاولى ينكرون الاستحالة هؤلاء كانوا ايضا وفرقة يقولون الماء البارد اذا صار حارا فقد ينقلب بعض اجزائه نارا وتختلط بالباقية على صورتها فهم يقولون بالكون دون الاستحالة ۱۲ حسن رحمه الله ۱۶ قوله سياتي الكلام معهم الحق عندي ان الحركة في الكيف خفي بل باطل على طريقهم الحق فان الحركة كما ذكرناه مرارا بالبرهان القطعي لا يمكن وجودها بدون الفرد التدريجي ولا بد ان يكون متصلا واذ قد تبين في مقامه ان مراتب الكيف انواع متباينة فلا يمكن الاتصال فلا يمكن وقوع الفرد التدريجي فيه ايضا فيمتنع الحركة واذ لم يذكر المصنف الدليل على الحركة الكيفية ولا ينفع دعوى الضرورة ههنا فلا ينفع الكلام مع القوم ح ۱۲ ملا حسن رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۰۷

۱۷ قوله الحقيقيين قد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو تباعد اجزاء الجسم وتداخل جسم آخر غريب كما في القطن المنفوش والتكاثف على الاندماج وهو تقاربها بحسب خروج جسم غريب من بينها وهو كما في القطن الملفوف بعد النفش وهذان من باب الحركة في الوضع وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه وهما من باب الكيف وقد يطلقان على زيادة مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه جسم آخر وانتقاص مقداره من غير ان ينفصل منه جزء ويقال لهما الحقيقيان ۱۲ حسن رحمه الله ۱۸ قوله الى الوضع الخ الوضع هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى البعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجة كالقيام والقعود فالحركة في الوضع عبارة عن التغير في تلك النسبة تدريجا ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۹ قوله كالنهوض الى القيام من القعود فان الانتقال عن القعود الى القيام او بالعكس يكون قليلا قليلا وان كان حصول القيام او القعود الذي هو الطرف دفعة كالاين الذي هو الطرف يحصل دفعة ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۰ قوله ولا يضر في ذلك الخ دفع لما عسى ان يتوهم ان في النهوض الى القيام من القعود حركة اينية لتبدل الاين فكيف يحكم بان فيه حركة وضعية وتقرير الدفع ان تبدل الاين لا يضر الحركة في الوضع لما عرفت من انه لا ضير في اجتماع الحركتين في مقولتين في موضوع كما ان الحركة في الكم يكون مع التبدل في الاين ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۱ قوله كما في حركة الفلك فان الفلك الاعظم لا مكان له وسائر الافلاك لها مكان لكن لا تخرج عنه فحركاتها لا تكون مكانية بل انها تتغير نسبة اجزاء كل منها الى امور خارجة عنها اما حاوية او محوية وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها تغير الوضع ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۰۸

۲۲ قوله ظاهر اي على اصولهم والا فحركات السيارات في بعض المواضع يخالف نفسها في غير تلك المواضع سرعة وبطوءا كالاوج والحضيض في الحس وليكن كذلك في الواقع وحركة الثوابت بطيئة في الغاية فمن الجائز ان تكون مختلفة ولا يدرك الاختلاف لبطوء الحركة فلا ينبغي ادعاء الظهور في امثال هذه الحركات ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۲۳ قوله وقلما توجد في المكانية الخ وذلك لان الحركة تكون على انحاء ثلثة ارادية وقسرية وطبيعية اما الاول فيمكن ان يكون بالاستواء وبغيره بل قد تحقق على نحوين واما على الاخيرين فلا يكون الا بعدم الاستواء ضرورة ان القسرية يقع فتور فيها آخر الضعف الميل في ذلك الوقت والطبيعية يكون حالها على عكس القسرية تكون بطيئة في اول الحركة وسريعة في آخرها لكثرة الملاء في مبدأ الحركة وقلتها في آخرها وهو يمنعها عن الحركة فاذا كان المنع اكثر يحصل الضعف للحركة ويعرض لها البطوء واذا كان قليلا يحصل القوة لها ويعرضها السرعة ۱۲ ملا محمد حسن رحمه الله ۲۴ قوله دون ما يكون على الزاوية الى دون الحركة على ضلع من المثلث ثم على آخر منه فانها وان كانت متصلة واحدة لكن لا اولوية لها بالوحدة لتخيل الاثنينية فيها كما هو الظاهر ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حاشي متعلقة صفحة ٨٥ سطر ١٥ قوله لا يوجب الخ الحركة المبتدءة من غاية السفل الى غاية العلو حركة نوعية متغايرة بالفصل عن الحركة النوعية المبتدءة من غاية العلو الى غاية السفل فاختلافهما النوعي حاصل باختلاف المبدء والمنتهى بهذه الجهة والحركتان المذكورتان بمفهوميهما وجوديان غير متضايفين لا يجتمعان نظرا الى نفس ماهيتهما النوعية في متحرك واحد في زمان واحد مع الاعتوار عليه وهذا معنى تضادهما النوعي فقول المصنف فتضاد الطرفين من هذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين في حيز المنع ١٢ ملا حسن رحمه الله

حاشي متعلقة صفحة ٨٦ سطر ١٥ قوله فلا يطلب الخ فيه ان الشيخ لا يطلب للواحد الشخصي ضدا حتى يرد المحذور وانما هذا الايراد على عنوان المصنف لنقل دفع الشيخ وما قال الشيخ في الشفاء فهو خال من هذا الغبار وعبارته هكذا ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم متكثر بالشخص وليس ضد الواحد بالعموم واحدا بالشخص من جميع تلك المستديرات المتفقة في كون الاستدارة هذا المستقيم الواحد بالشخص انتهت ١٢ مولانا عبد الحليم نور الله مرقده سطر ١٨ قوله فيما ذكر الخ يعني انه يفهم من كلام الشيخ انه لو كانت وحدة القوسية وحدة بالشخص كما ان وحدة الوترية وحدة بالشخص امكن تحقق التضاد بين الشخصين من حيث انهما شخصان وليس كذلك اذ لا شك ان تلك الوترية الخ ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ١٩ قوله فسادها اظهر الخ لان جهة الاستدارة جهة جنسية كما عرفت وهذه الاستقامة جهة جنسية لاندراج الانواع تحتها الا والاستقامات الوترية نوع واحد والاستقامة القطرية نوع آخر وهكذا ولا تضاد

[illegible] متحركة بحركة الدولاب على نسق واحد [illegible]
[illegible] ببطلان تتالي الآنين بانفع عن حركة الدولاب
[illegible] سطح آخر الخ اي لذلك الملاء سطح آخر
[illegible] متمايزة في الوضع حتى يقال ان سطح الملاء
[illegible] ولم يجز الخ دفع دخل تقريره انه يجوز ان يكون
بهذه النقطة فيلزم التالي في النقط ١٢
على تقدير تحققها سطح المقعر [illegible] حالة
دوران الدولاب الدائر وفرض سطح آخر فوقه
سطه الله رحمه الله

[illegible] الذي يتحقق به الحركة الثانية هو عبارة عن
[illegible] بعد آخر آنات الوجود وتحقق الحركة الثانية
[illegible] من وجوده من توابع الحركة السطحية حتى يكون ثم ما تنيا تدريجيا ولا من توابع الحركة
[illegible] يكون زمانيا الا دفعيا ولا تدريجيا بل الحركتان من توابعه فيكون لوجوده اول آن ان يبقى في زمان كالا حركة ١٢ محمد الله سطر ١١ قوله اذ ليس وجود
الخ هو اول الكلام فانه يجوز ان يكون حدوث الميل الثاني لحدوث الحركة التوسطية فلا يلزم المطلوب ١٢ ملا محمد حسن رح سطر ١٢ قوله وليس الزمان ليس الميل الثاني
كالحركة والسكون حتى يكون زمانيا بل يوجد في آن على وجه لا في زمان لا لحدوث بل هو كالا حركة الخ ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ١٤ قوله فاذا كان الخ لان حدوث
الا حركة انما هو منتهى زمان الحركة ومبدء زمان اللاحركة لا يحتاج الخ ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده سطر ١٥ قوله لكن الخ دفع لما يتوهم من انه كما ان آن حدوث اللاحركة
في آن هو منتهى زمان الحركة ومبدء زمان اللاحركة فلا يلزم الآنان كذلك يكون آن حدوث الميل الثاني آنا هو منتهى زمان الحركة فلا يلزم الآنان وحاصل الدفع انه لا يمكن كذلك لان الآن الذي هو منتهى
زمان الحركة هو آن الوصول فيه الميل الاول الموصل فلو كان هذا الآن آن حدوث الميل الثاني لزم ان يجتمع في الجسم الواحد في الآن الواحد ميلان الى جهتين مختلفتين [illegible] ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده

حواشي متعلقة صفحة ١٨ [illegible] قوله مبنية [illegible] فان [illegible] بين الزاويتين من قبيل المقايسة الاولى لتخيف القريبة دون البعيدة

حقيقية فضلا عن الوهمية لانطباق الزاوية التي بين محيط الدائرة والخط المماس للدائرة على بعض الزاوية مستقيمة الخطين الا انه اذا اطبق احد الخطين من زاوية مستقيمة الخطين على الخط المماس للدائرة يدخل جزء من محيط الدائرة بين زاوية مستقيمة الخطين كذلك تنطبق حادة مستقيمة الخطين على بعض زاوية بين المحيط والقطر انطبق احد الخطين من زاوية مستقيمة الخطين على القطر يكون الخط الآخر داخل الدائرة فينقسم الزاوية بين المحيط والقطر بهذه الزاوية وقد فضلت على هذه و ليس التطبيق على سبيل توهم صيرورة المستدير مستقيما كيف ولو توهم المستدير وهو محيط الدائرة مستقيما لزم تساوي زاوية المحيط والقطر الزاوية القائمة لان الزاوية الحادثة بالخط المماس للمحيط والقطر قائمة واذا توهم استقامة المحيط انطبق على المماس فلا مساواة لهما مع شيء من الزوايا مستقيمة الخطين ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible] قوله وان بعدهما عن الخ اي يكون بعد السواد عن الطرف الحقيقي الذي فيه وهو مرتبة من السواد لا يتصور فوقها مرتبة منه وبعد البياض عن الطرف الحقيقي الذي فيه وهو مرتبة من البياض لا يتصور فوقها مرتبة منه يكون على السواء ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible] قوله وهي حقيقية الخ ناص بان المفاوتة والمساواة البعيدتين مجازيتان وهو غير ظاهر ضرورة ان تساوي الربع لمثلث مستدير لمستقيم وزيادة احدهما على الآخر ليس كذلك نعم ان التطبيق بالفعل مجازي ولا يلزم منه ان يكون المساوات والمفاوتة مجازية فان المساواة والمفاوتة في المقدار كونهما بحيث لو نطابقا توهما لم يفضل احدهما عن الآخر او فضل وهو حاصل كيف وان عظمية الكل على الجزء حقيقية مع ان التطبيق بالفعل غير معقول ١٢ حضرت الامرحوم [illegible] قوله كما هو الخ اي من الخلاف الآتي عن التطابق بين خطين مستقيم ومستدير وبينهما مقايسة بعيدة ثانية من القبيلة الاولى ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

م

قطر الدائرة

خط مماس

حواشي متعلقة صفحة ٨٤ [illegible] قوله فيجب ان يكون الخ المراد ان تضاد الحركات ليس موقوفا على تضاد المتحرك وكذا على تضاد المحرك وما فيه فانها تكون متضادة سواء كان تضاد في هذه الامور او لم يكن بل انما الموقوف على تضاد ما منه وما اليه [illegible] انه لا يتحقق بدون تضادهما [illegible] الايجابية عن تلك الامور واثباتها في ما منه وما اليه كيف وسيعلم ان التضاد بين الحركات قد لا يتحقق مع تحققه فيهما غاية الامر انه تسامح في العبارة ١٢ [illegible] [illegible] قوله من جهة تضاد الخ ليس المراد من الجهة هي المداخلة والعلية فان التضاد بين الماهيتين يكون من لوازم ذاتيهما الا ترى ان تضاد السواد والبياض يكون بالنظر الى ذاتيهما بل المراد بها كشف تضاد المبدء والمنتهى عن تضاد الحركتين ولزومه ١٢ ملا محمد حسن رحمه الله [illegible] قوله ان لا يكون ذلك الخ ومفاده ان لا يكون التضاد بينهما موقوفا على الحركة فان النقطة العالية عالية وكذا السافلة سافلة وان لم يتحرك منها واليها الحركة ١٢ ملا محمد حسن رحمه الله [illegible] قوله نقطتان اي نقطتان من جسم بسيط وهذا بحسب بادي النظر واما بحسب النظر الدقيق فالمبدآن والمنتهيان [illegible] لا نقطتان [illegible] لانه يقاس حال الانيين حال النقطتين ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible] قوله فيكون علوا والعلو [illegible] والسفل للنقطة السافلة ليس بالقياس الى الحركة اي لا يتوقف عليها فان المركز سافل والنقطة من المحيط عالية وان لم يعرض بينهما الحركة وباعتبار هذين العارضين صارا متضادين مع تساويهما في الحقيقة ١٢ مولانا محمد يوسف رح [illegible] قوله فان احدى الخ حاصله ان المبدئين والمنتهيين نقطتان مع انهما لا تضاد ان في الحقيقة لكن عرض لاحدى النقطتين كنقطة المركز انها مبدء للصاعدة ومنتهى للهابطة وعرض للنقطة الاخرى وهي النقطة في المحيط انها مبدء للهابطة ومنتهى للصاعدة فكانتا متضادتين بحسب هذا العارض لان كلا من الحركة الصاعدة والهابطة مستقيمة والمبدء في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما متقابلان من هذا الوجه ويكون هذا التضاد بالقياس الى الحركة اي موقوفا عليها فان المبدئية والمنتهية انما هي بعد فرض الحركة ولو لم تفرض الحركة لا صاعدة ولا هابطة فلا مبدء ولا منتهى ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله [illegible] قوله وقياسهما الخ دفع توهم عسى ان يتوهم ان مفهوم المبدء [illegible] اضافي فيكون المقابلة بينه وبين مفهوم المنتهى تضايفا لا تضادا فكيف يوجب تضادا الحركتين ١٢ [illegible]

حواشي متعلقة صفحة ٨٥ [illegible] قوله قد علمت الخ فان اختلاف المبدء والمنتهى في وصف المبدئية والمنتهية لا يختص بالصاعدة والهابطة بل في جهتين متقابلتين من جهة الفوق والتحت او اليمين والشمال والشرق والغرب ١٢ ملا محمد حسن رح [illegible] قوله متضادتان مع ذلك لكونهما [illegible] من كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر ولا يجتمعان في وقت واحد من جهة واحدة واما كونهما نوعين حقيقيين متخالفين فلعله يدعي بشهادة الوجدان ١٢ [illegible] رحمه الله [illegible] قوله كما ظن قد ظن بعض ان التضاد بين الحركة الصاعدة والهابطة انما هو باعتبار كون المبدء والمنتهى في [illegible] والبعد عن المحيط ولذا ظنوا ان التضاد بين الحركات المستقيمة منحصر في الصاعدة والهابطة ١٢ احمد الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۶ ۱۱۵ قولہ ولا فی الثلاثی الخ معطوف علی قولہ فی الترکیب الثنائی ای لا یتصور الاعتدال مع التساوی فی الاقدار فی الترکیب الثلاثی ایضا بل یکون المرکب من العناصر الثلاثة المتساویة الاقدار فی ثلثی درجة من الخفة لو سقطت الارض من الاربعة لانہ اذا کان المرکب من الماء والهواء والنار فیکون خفة الهواء مقابلة لثقل الماء وتقسیم الخفة الباقیة وهی خفة النار وهی درجتان علی عدد البسائط وهو ثلاثة فیکون خارج القسمة ثلثی درجة من الخفة او یکون المرکب من العناصر الثلاثة المتساویة الاقدار فی ثلثی درجة من الثقل لو سقطت النار من الاربعة لانہ اذا کان الترکیب من الارض والماء والهواء فیکون خفة الهواء وهی درجة مقابلة لثقل الماء وهی درجة ایضا فیبقی ثقل الارض وهو درجتان فیقسم علی عدد البسائط وهو ثلاثة فیصیر حاصل القسمة ثلثی درجة من الثقل او یکون المرکب فی ثلث درجة من الخفة ان سقط الماء لانہ اذا کان الترکیب من النار والهواء والارض فیجعل خفة النار وهی درجتان بازاء ثقل الارض وهی درجتان ایضا وتقسم خفة الهواء علی عدد البسائط وهو ثلاثة فیکون خارج القسمة ثلث درجة من الخفة وهو نصیب المرکب او یکون المرکب منها فی ثلث درجة من الثقل ان سقط الهواء من بین العناصر الاربعة بان یکون الجسم مرکبا من الارض والماء والنار فثقل الارض مقابل لخفة النار وبعد تقسیم درجة ثقل الماء علی الثلاثة یکون نصیب المرکب ثلث درجة من الثقل ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۱۶ قولہ فلا یتصور الاعتدال الخ اما فی الترکیب الثنائی من الطرفین فلان درجة الثقل تزداد عند زیادة الارض علی النار وکذلک درجة الخفة تزداد عند زیادة النار علی الارض واما فی الترکیب الثنائی من الوسطین ای الهواء والماء فلان درجة الخفة تزداد علی درجة الثقل عند زیادة الهواء علی الماء وتزداد درجات الثقل عند زیادة الماء علی الهواء فلا یتعادل واما فی الترکیب الثنائی من طرف ووسط متوافقین کالنار والهواء والارض والماء فلان الاعتدال فرع التخالف عندهم واذ لیس التخالف فلا اعتدال ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۱۷ قولہ اذا کان الوسط ضعف الطرف بان یکون النار جزء والماء جزئین او تکون الارض جزء والهواء جزئین فیتاتی الثقل فی الاول بالنظر الی الماء درجتان بازاء درجتی خفة النار ویتاتی الخفة بالنظر الی الهواء فی الثانی درجتان بحذاء درجتی ثقل الارض فیکون درجة خفة الوسط او ثقله لکونه ضعف الطرف مساویة لثقل الطرف او خفته فیکون المرکب معتدلا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۱۸ قولہ فان کان الساقط الخ مثاله الآتی ان یکون النار والهواء جزئین والماء اربعة اجزاء فالساقط فیه احد الطرفین وهو الارض والوسط المخالف لقرینیه هو الماء فانه مخالف للنار والهواء فی الثقل والخفة وهو زائد علی مجموع النار والهواء بقدر الطرف لان النار جزء والهواء جزءان مجموعهما ثلثة اجزاء واذ کان الماء بقدر اربعة فکان زائدا علی مجموعهما بجزء وهو مقدار الطرف ای النار فالمرکب من تلک الاجزاء معتدل لان درجات الخفة اربعة اثنان فی الجزء الواحد الناری واثنان فی الجزئین الهوائیین وللماء درجات الثقل اربعة ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۱۹ قولہ وان کان الساقط الخ مثاله الآتی ان یکون النار جزء والهواء جزئین والارض جزءان فاحد الوسطین ای الماء ساقط والطرف المخالف لقرینی الوسط الساقط ناقص عن مجموع القرینین بمقدار نصف منهما لان قرینیه هواء ونار والطرف المخالف لهما هو الارض وهی ناقصة عن مجموع النار والهواء بمقدار نصف الهواء لان مجموعهما ثلثة اجزاء والارض ناقصة عنه بمقدار جزء وهو نصف الهواء لکونه جزئین والمرکب من تلک الاجزاء معتدل لان درجات الخفة اربعة ودرجات الثقل ایضا اربعة ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۲۰ قولہ او یکون النار الخ مثال لکون فضل احد الطرفین علی الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلک الآخر علی الموافق لاحد الطرفین فان فضل النار علی الارض بقدر جزء واحد وهذا الفضل نصف فضل الماء علی الهواء لکونه بقدر جزئین والماء وسط موافق للارض والهواء وسط موافق للنار والواحد نصف للاثنین بلا مریة فصدق ههنا ان فضل احد الطرفین وهو النار علی الطرف الآخر وهو الارض نصف فضل الوسط الموافق للارض وهو الماء علی الوسط الموافق للنار وهو الهواء فیکون هذا المرکب معتدلا لان درجات الثقل ههنا ثمانیة اثنان للارض والستة للماء ودرجات الخفة ایضا ثمانیة اربعة للنار واربعة للهواء ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۹ ۱۲۱ قولہ وفی جهات الحرکة الخ هذا یخالف قوانین الحکمة فانه یستلزم قبول الفلک للخرق والالتیام فی صورة افتراق الاجزاء او افتراقها فی جهات الحرکة والقیاس علی الاختلاف بالسرعة والبطوء مما حول المنطقة والقطب فاسد فان فی ذلک تصور فی الاجزاء المتصلة الفرضیة بسبب قربها عن القطب وبعدها عنه وتلک الاجزاء متباعدة ومتوافقة فی جهة الحرکة بخلاف ما نحن فیه فالاختلاف فی جهات الحرکات فی الجهات لا یخلو عن حصول افتراق وتفرق واتصال وهو مما یستحیل فی الفلکیات ۱۲ مولانا ...

ذکره المصنف من اقتضاء العنایة الالٰهیة للاختلاف فی عالم الکون والفساد والطبیعة الـ

النوعیة فی الاجسام والاحیاز الطبعیة والاشکال والحرکات کذلک لا یجب

یکون الفلک الکلی بسیطا فانه مرکب من الکواکب وعدة افلاک اخری کل منه

بل هو ضمها انه لیس فیه امتزاج اجسام صغار حدث فیها الکسر انکـ

اشتہار

طالبان علوم حکمیہ
عارفان فنون فلسفیہ پر واضح ہو کہ کتاب اشتہار
اوسکا مثل اشتہار آفتاب کے اور شہرت اوسکی مثل شہرہ
ماہتاب کے فنون حکمت مین بے نظیر علوم فلسفیہ مین بمنزلہ
شمس بازغہ کہ طالب حکمت کے واسطے حجت بالغہ ہے تصحیح و تحشیہ
جناب حاجی حافظ مولانا محمد عبد الحی صاحب خلف الصدق جناب حاجی
حافظ مولانا محمد عبد الحلیم اوخلد اللہ جنات النعیم مع یک سالہ مؤلفہ جناب محشی
موصوف حسب فرمایش فقیر خادم حسین مطبع مصطفائی مین بکمال صحت
واہتمام حلیہ طبع سے آراستہ ہوئی ہی لہذا التماس بخدمت طالبان مسیحا دم
تازہ کنندگان مضامین بطرازش قلم ہے کہ جسقدر نسخے مطلوب ہون صاحب
فرمایش سے طلب فرمائین طبع کا خیال نہ لائین کہ حسب منشای
قانون بیستم سنہ ۱۸۴۷ء نقصان اٹھائین ع بر رسولان
بلاغ باشد و بس فقط

العبد
خادم حسین

